موسوعة حقوق الإنسار

المريات العسسامة

المنع من السفر

د نعيم عطية

استاذ القانون العام والحريات العامة نائب رئيس مجلس الدولة السابق المحامى بالنقض والإدارية العليا



تونيسع دارالنهضت العَربيَّت ۲۲ شاع عبدالمان ژون

موسوعة حقوق الإنسان -------العريات العــــامة

المنع من السفر

د٠ نعيم عطية

أستاذ القبانون العام والحريات العامة نائب رئيس مجلس الدولة المعابق المعامى بالنقش والإدارية العليبا

> تونيس وارالنهضت العَرَبِيَّت ۲۰ شارع ميانان ثرون

الفراء

إلى الأســـتاذ الدكتــور سليمان الطماوى لفضله الكبير على دراسات القانون الإدارى

5.0

تمِهٰتِڋ

قى مقدمة الحريات العامة ، بل واولى هذه الحريات جميما وحرية البين ۽ او « حربة الفرد في بينه ۽ ٠ وهي مكنة اختيار له في ممارسة طاقاته البدنية من سكون وحركة ، فللفرد أن يستقر في مكان فتتجلى بذلك على الأخص حرية اساسية هي « حرمة السكن » • أو يتحرك متنقلا من مكان الى مكان ، قريبا كان هذا المكان أو بعيدا ، فتتجلى بذلك « حرية التنقل ه(١) وقد يكون هذا التنقل داخل الدولة ، أو قد يتخذ صورة الخروج من إقليمها الى خارج حدودها ، كما قد يتخذ على العكس من ذلك صورة الدخول عبر حدودها الى إقليمها ، وذلك عندما يتنقل المواطن عائدا الى بلاده ، او عندما ياتي الأجنبي الى البلاد لاجئا سياسيا او ليقيم بها إقامة عابرة او مؤقتة او طويلة الأمد ، فتبدو الحاجة الى و تنظيم قانوني لإقامة الأجانب وإيمادهم ، وهكذا تتنوع صور حق الفرد في التنقل ، مع بقائه امتداد لحقه في حرية البدن التي يطلق عليها في بعض الأحيان د حرية اساسية ، وفي بعض الأحيان و حرية شخصية ، وإن كان هذا أو ذاك لا يعدو أن يكون من تبيل إطلاق العام على الخاص ، فإن الحريات العامة كافة في نظرنا هي و حريات اساسية ، وهي ايضا و حريات شخصية ، باعتبار أنها حريات الأشخاص بغيرها لا تقوم لحياتهم في الكيان الاجتماعي قائمة ، أو على الأقل لا تتجلى حياتهم في هذا الكيان حياة إنسانية ، وهي حياة قوأمها الكرامة وتحمل المسولية •

وقد عنيت محكمة القضاء الإنارى منذ احكامها الأولى بأن تبرز أن حق التنقل فرح من الحرية الشخصية ، فلا يجوز تقييده إلا في الحدود فلتي رسمها القانون ، فقضت في الدعوى رقم (١٩٥٠ اسنة التي بجلسة ١٩٥٤/١٢/١٨ بأن ، الحرية الشخصية حق مقرر للفرد لا يجوز الحد منه أو انتقاصه إلا لمسلحة عامة في حدود القوانين واللوائح المنظمة لهذا المق ، ولما كان حق التنقل هو فرع من الحرية الشخصية فإنه لا يجوز على مقتضى ما تقدم مصادرته دون مسوخ وتقييده دون مبرر ، وعلى

 ⁽١) جاء في المادة ١٣ فقرة أولى من وثيقة الإعلان ألعالى لحقوق الإنسان أن لكل فرد حرية التنقل والمتيار محل إقامته داخل الدولة ٠

خلاف ما ورد في القوانين واللواتع ، وإلا كان ذلك مخالفة للقانون وإساءة الاستلماء مما يجيز الطعن فيما يصدر من قرارات في هذا الشان المام هذه المحكمة فتبسط وقابقا وتتسلط عليه بولايتها » كما قضت محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم ١٩٥٤ لسنة ٥٥ بجلسة ١٩٥٢/١/٦ يأن « حق التنقل وهو فرع من الحرية الشخصية للفرد لا يجوز مصادرته يثير علة ولامناهضته دون مسوخ أو تقييده بلا مقتض ١٣٠٠ .

ولا تلبث أيضا د حرية البدن ، أن تكون مكنة اقتضاء فيكون للفود أن يلزم الدولة ممثلة في سلطاتها العامة بأن تمتنع عن التعرض له في حركاته البدنية وسكناته ، فتتجلى بذلك على الأخص مكنة الفود في أن يطألب الدولة بعدم الساس ببدئه باستيقاف أو احتجاز أو قبض أو حظر تجرل أو تحديد إقامة أو حبس أو اعتقال أو تفتيش أو استجواب أو أي إجراء آخر من إجراءات التحقيق أو المحاكمة أو العقاب ، إلا في المحدود التي يقريها المستور والقانون •

ويطول الحديث عن حرية البدن ، وقلف على هذه الصفحات عنيد تطبيق من تطبيقاتها الصيوية ، وهى حرية التنقل وعلى الأخص حوية التنقل عبر الحديد فنتمدث على هذه الصفحات عن حق المواطن في المسفر الى الخارج ومغادرة البلاد • واستكمالا للصورة نتطرق الى ما يمكن ان نسميه الوجه الآخر للمملة ، فنتساءل عما إذا كان يجوز إيحاد مصرى عن المبلاد ، وينضى فتواجه ما تستتبعه الإجابة على هذا السؤال من تفريحات • على جانب كبير من الأهبية في مجال النظرية المامة للحقوق والصريات •

وقد مضت هذه الحرية الأساسية تكتسب في الحيساة الماصرة ابعادا

⁽۲) واستطرئت محكمة القضاء الإدارى في حكمها الى أن د المدعى وقد سيق أن صحر له بالسفر خارج القطر لأعماله التجارية مرتين والخطر من مغادرته البلاد على أمن الدولة وسائمتها ، وقد وافقت إدارة الأمن العلم على التصريح له بتجهيد جواز سفره طبقا للبيان الذى اللى به الناش عن الحكومة ، لهذا فعا كان هذاك ميرر لتقييد حريته الشخصية والامتناع عن تسليمه جوازه ، ومن ثم تكون الدعوى على أماس سليم من الغانون متعينا الحكم بطلبات المدى فيها » .

جديدة ويعزى ذلك على الأخص الى التطور الحديث في التقل والاتصالات والسياحة ، والاستثمارات والسياحة ، والاستثمارات والسياحة ، ونشر ثمار التكنولوجيا ، والهجرات المشروعة ، واختيار الأحرار من احسطب الرأى المعارض مذابر خارج بلادهم لمواصلة الدعوة المتقداتهم ومسلماتهم فضله عن المتربت علمرد عن المتربت والتخول والمجروع عير الدول ، وهي ما يستتبع أيضا مزينا من المعام بالدخول والمجروع عير حدود الدول ، وهي ما يستتبع أيضا مزينا من المتقط من جاتب السلطاحة . المسلماطة على معارض عليه السلطاحة . المسلمة على الدول ، وهي ما يستتبع أيضا مزينا من المتقط من جاتب السلطاحة . الامتيام المناح فيها .

الفصي لالأول

حرية السفر الي خارج البلاد كحق دستوري :

المبحث الأول : حرية السقر الى الخارج كامتداد للحرية الشخصية :

تعتبر حرية السفر الي خارج البلاد امتدادا « لمحرية البدن » السماة
« بالحرية الشخصية » المقررة بالمادة ٤١ من بستور ١٩٧١ » ولهنا كلتت
حرية السفر الى الضارح حقا من الحقوق السستورية المقراد » وقد
المردت احكام المحكمة الإدارية العليا ، وعلى الأخمى في قل مستور عبام
الادا الحسالي ٢٠ على أن حرية التنقل من مكان الى آخر ومن جهة الى
الادا الحسالي ٢٠ على أن حرية التنقل من مكان الى آخر ومن جهة الى
الخرى ، والسحر الى خارج البالا، ، هر مبدا المسيل المقدد ، وحق
معتدر لا يجوز الساس به دون مصوغ ، ولا قدد مته بغير
منتخى ، ولا تقييده إلا لمسالح المجتمع وحمايته والمقاط على سمعته وكرامته
وبالقدر القديرة عندال ذاكه - (٤) »

 ⁽۱) راجع أحكام المحكمة الإدارية العليا في الطعون ٢٧٩ لسنة ٣٣٤ و٢٨٨٢/١ المسلة ٢٧ق و١٤٨٢ لمسلنة ٢٦ق بجلمسات ١٩٨٢/١١/٢٧ و ١٩٨٢/١٨٢٢.
 ١٩٨٤/٤/١٤ و ١٩٨٤/٤/١٤

⁽³⁾ ولهذا الإنتا لا نعتبر أن العبارات التي استعملتها المحكمة الإدارية تلطيا في حكمها المعادر في الطعن رقم ١٦٨ لمنة في يجامعة ١٨/١٩ للتعبير عن حق الالواد في السمار الى الشارج صحيحة إذ قررت فيها المحكمة و قد ولذن كانت حرية التنقل من الحقوق التي كللها المستور إلا أن نطاق هذه الحرية يتحدد يثليهالي الإهليمية طلمولة ١ أما حرية سال الراطنين الى خارج الجمهورية و فيشرع عن دائرة المحقيق عد

المبعث الثاتي : مفاد اعتبار حربة السفر الى الخارج حقا نستوريا :

ومقاد أعتبار الحرية حقا دستوريا أنه لا يجوز الدولة أن تأبى هذه الحرية على الأفراد ؛ (1) فلا يجوز أن يصدر تشريع يلفى هذه الحرية مراحة أن ينتقص منها انتقاصا جذريا ، فهذا التشريع سوف يعتبر غيسر دستورية ، واللجوء الى المحكمة الدستورية ، المليا بطلب إلفائه · (ب) و لا يجوز للسلطة التنفيذية معثلة على الأخص. في وزارة الداخلية أن تمنع مسفر المواطنين الى الخسارج منعا مطلقا ، أو تضع شروطا للسماح بالمسفر ترقى الى مستوى العراقيل غير المبررة. وقعا وقاديا .

المبحث الثالث : القيانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ والمادة ١٤ من الدستور :

استصدر احد البنوك على احد المواطنين من المتعاملين معه من. المحكمة الابتدائية امرا وقتيا يمنعه من السفر الى الخارج حتى يمكن تنفيذ الأمكام المسادرة ضده في بعض الدعاوى المدنية والجنائية ، وعندما انتهى الأمر الى محكمة النقض بالطعن المقيد برقم ٢٣٦١ لمسنة ٥٥ق قضت (الدائرة الدنية والتجارية والأحوال الشخمية) بجلسة ١٩٨٨/١١/١٥ بأنه د مسن المقسرر بنص الفقرة الأولى من المسادة ٤١ من النستور أن: الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تعس ٠ وفيما عداً حالة التلبس لا يجوز القبض على احد او تفتيشه او حبسه او تقييد حريته باي قيد او منعه من التنقل إلا بامر تستلزمه ضرورة التحقيق وصعيانة أمن المجتمع ، ويصدر هذا الأمر من القاضي المختص أو النيابة العامة وذلك وفقا الأحكام القانون ، • ولما كان مؤدى هذا النص في خنوء سبائر تصوص الدستور المنظمة للحقوق والحريات العسامة وضماناتها أن أوامر القبض على الأشخاص أو تفتيشهم أو حبسهم أو منعهم من التنقل أو السفر أو تقييد حريتهم بأي قيد دون ذلك هي إجراءات جِنائية تمس الحرية الشخصية ، التي لا يجرز تتظيمها إلا بقسائون صساير من السلطة التشريعية وليس من سلطة اخرى بناء على تفويض ولا باداة ادني

التي كفلها المستور ه (راجع هذا الحكم منشورا ه بالموسوعة الإدارية الحديثة ه الأستاذين نعيم عبلية وحسن الفكهاني حجزه ۱۲ صر٤٠٠) وها كانت المحكمة بحاجة الي الإداء مثل هذا المنتقد اليضا ولدات المحكمة بحاجة الإدارية المثل المناسسة المحكمة الإدارية العليا في حكمها الصادر في الطمن رقم ١٣٦ أمنة ١٣٣ في ١٩/٩/١٨ من أن المادة ١١ من العمشور تتعلق همسب بحرية الإعامة والمتعلق في ١١/١/١/١٨ من أن المادة ١١ من العمشور تتعلق همسب بحرية الإعامة والمتعلق في ١١/١/١/١٨ من أن المادة ١١ من العمشور تتعلق همس منتشى إلليمية المحكمة همو ملتشي المليدي المحرى ٠

مرتبة من القانن حتى لا تطلق السلطة التنفيذية يدها فيما فيد المستور سلطتها فيسه وأن إصحدار الأصر بأي إجبراء من تلك الإجراءات في فير حالة التلبس ، لا يجوز إلا من القاضي المفتص أو المنابة العامة ، ضرح المنابة للتانون ينظم القواصد الشكلية والموضوعية لإصدار هذا الأمر في ضرء المنبؤ المتي وضع المستور أسولها وكان أي تهي مشالك لهذه الأصول يعتبر منسوقا عدما يقوة التستور السبه باعتباره القانون الأصول يعتبر منسوقا عدما ، وكان الأمر موضوع الدعوى فيما جرى . الوضعي الأسمى ، لما كان ذلك ، وكان الأمر موضوع الدعوى فيما جرى . به من منع الطامن من المعذر لم يصدو وققاً لأحكام قانون ينظم قواصد . به من هذا لهذا الحدى المعون فيه فيد أساس ، إذ خالف الحكم المعون فيه هذا النظر فإنه يكون قائما طي فير أساس ، إذ خالف الحكم المعون فيه المنظرة فإنه يكون قائما طي فير أساس ، إذ خالف الحكم المعون فيه

ولماً كان موضوع الطعن صالحا للقصل فيه ، فقد حكمت المحكمة. بإلغاء المحكم المستانف وإلغاء الأمن المتظلم منده. •

وقد جاء هذا المحكم مفعما بالتعطش الى حماية الحرية الشخصية للمواطنين ، إلا انه إزاء قيام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ في شان جوازات السفر ، فإنه يتعين على المماكم وعلى معائر الجهات القضائية والإدارية ان تطبقه • ولا يجوز لها ان تمتنع عن ذلك بمقولة إن هذا القانون اضمى مغالفا لصريم المادة ٤١ من دستور ١٩٧١ ـ نلك انه طبقا لقانون المحكمة العليا رقم ٨١ لمسئة ١٩٦٩ ومن بعده قانون المحكمة المستورية العليا رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ اختصت دون غيرها الحكمة العليا ومن يعدها المكمة الدستورية العليا بالرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائم • والي أن يقدى من المكمة الدستورية العليا بعدم دستورية القانون رقم ٩٧ لمنة ١٩٥٩ فإنه يظل يعمل به دون المادة ٤١ من الدستور المالى ، ولاتمك المحاكم الامتناع عن تطبيقه بعجة مخالفته للسسور ، ذلك أن « رقابة دستورية القوانين » التي أخذ بها المشرع المسرى اعتبارا من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ ليست « رقابة الامتناع ، التي تملكها المماكم جميما بل هي و رقابة الإلفاء > التي تملكها المكمة العليا ثم المكمة الدستورية العليا من بعدها دون غيرها من المصاكم ، ولا حتى محكمة (التقض(١) •

⁽٥) هذا الحكم الزال غير منشور بعد · وقد صدر برياسة السنشار يحيى الزفاعي ناشب رئيس محكمة النقض وعضوية السادة المستشارين محمود شوقي ناشب رئيس المحكمة ، واحمد مكي ، ومحمد رئيد الجارحي ، واحمد الحديدي ·

 ⁽٦) فإذا تراءى لإحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي اثناء نظر إحدى الدعارى عدم دستورية نص في قانون أو لائحة لازم للقصل في الذاع أوقفت =

النصيل ليشاق.

تتظيم حرية السفر الى الخسارج

لما كانت الحربة الشخصنية - حتى على ما ورد عليه نصها في 'المادة ٤١ من الدستور الحالي .. ليست حقا مطلقا لا ترد عليه القيود ، إذ أن الغرد في المجتمع - على حد قول المحكمة الدستورية العليا في حكمها الصنادر في الدموى رقم ١ لسنة ٥ ق بجلسنة ٢٩/٦/١٩٧٤ وحكمها الصادر في الدعوى رقم ١٣ لسنة ٥ق بجلسة ١٩٧٥/١/١٨ ... لا يعرف هذه الحرية الطلقة ، فالحرية الشخصية مهما العاطها المشرع الدستورى بسياج من القداسة في صدر المادة ٤١ إلا أنها لا تتأبى على القدود والمدود إذا المتمنت مصلحة المجتمم قرض هذه القيود والمدود -لما كان ذلك فإن للبولة ممثلة في سلطتها التشريعية أن تصبر التشريعات فللازمة والمناسبة لتنظيم ممارسة حرية السفر الى المارج كما يجور للدولة ممثلة في سلطتها التنفيذية ، أن تخضيع ممارسة هذه الحرية « لنظام الترخيص » وهو نظام تتخذ فيه السلطة العامة موقف « التبخل الوقائي » قى ممارسة المرية المعترف بها لمنع إخلال تلك الممارسة بالنظام المسام ومصالح البالد على هدى من صلاحيات و الضبط ، باستلزام الرجوح إليها قبل ممارسة المرية المقررة واستمرار رقابتها لها وسمب الترخيص إذا استدعى سبب من أسباب ذلك: ٥٠

الدعوى واحالت الأوراق يقير برسوم ألى المحكمة المستورية الحامل فلى المسائلة ما المسائلة من المسائلة من المسائلة من المسائلة من من المسائلة من المسائلة من المسائلة المسائلة بهم مستورية قص في قانون أو لاتمة ورأت المحكمة أو الهيئة أن اللغم جدى أجلت نظر الدعوى وحدث أن أثار الدفع ميعادا لا يجاوز خلالة أشهر لميغة الدعوى يتلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فإذا لم ترفع الدعوى في المهاد اعتبر الدفع كان لم يكن ، (المادة ٢٩ من القانون رقم ١٨ لمسئة ١٩٧٩ لميدال المحكمة المسائلة المسائلة المحكمة المسائلة المسا

ولذلك كان محل نظر ما ذهبت إليه محكمة النقض فى حكمها المصادر فى المطعن رقم ٢٣٦١ لمستة «فق بجلمة «١/٨/١٨/١٨ من تجاهل المقادين رقم ١٧ لمستة ١٩٥١ بعقهاة إن عا ضحت عليه الملقة ؟ عن المستور إنما هو مسالح بداته للأعمال من يهم العمل باللعستور دون حاجة الى عدن تشريع أشر فى هذا الشصوري •

 ⁽٧) راجع رسالتنا لنيل التكثوراه بعنوان « مساهمة في دراسة النظرية العامة المحريات الفردية » ــ الطبعة الثانية ١٩٦٥ ــ ص١٩٧٧ وما بعدها •

وعلى ذلك ، فإنه وإن كانت حرية التنقل من مكان الى الهر والسفر خارج البلاد هي إحدى الحريات التي كفلها النستور للصرى ، سواء في ذلك دستور ١٩٢٣ ، أو الدستور المؤقت الصادر بالإعلان الدستوري في ديسمبر ١٩٥٢ أو دستور يونيه ١٩٥٦ أو دستور ١٩٦٤ للؤقت أو الدستور الدائم لعسام ١٩٧١ وهو. الدستور التعالي ، إلا أن كفافة هذه الدساتير للحريات ليس معناه إطلاقها للأفراد بل إن هذه النساتير بذاتها تجعل ممارسة هذه الحريات خاضعة للتنظيم بقوانين تصدرها الدولة تبين فيهة حدود هذه الحرية وكيفية ممارستها ، وتدخل الدولة بالتنظيم التشريعي والملائمي لمحرية الأفراد في التنقل والسفر خارج البلاد اقتضته ضرورة المحافظية على الأمن العبام وعلى سبالمة الدولة في الداخل والخبارج وحماية الاقتصاد القومي ، وهو امر لا يخل بعبدا الحرية في ذاته وإن كان . يبين حدودها حتى لا يضر إطلاقها بصالح الجماعة(٨) • ومن ثم فإنه إعمالا لسيادة الدولة على إقليمها وعلى رعاياها يكون لها في حالات الضرورة ولأمور تستوجب ذلك وضع قيود على حرية الأقراد في التنقل ، ولها ان تمنعهم من مغادرة إقليمها خروجا عن الأصل الذي يقرر حقهم في أن يقيموا حيثما يشاؤون وهو قرع من « الحرية العامة ء ، وعلى وجه التحديد « المرية الشخصية » ، والتي لا يجوز الساس بها إلا لصالح المجتمع وحماية له وبالقدر الضرورى لذلك وهذا الذى تقضى به مبادىء القانون الدولي العام يجد له سنده ايشا في التشريعات الوضعية المنظمة لسفر الأقراد الى المارج (١) * ومن ثم عدم السماح بذلك كلما وجدت الدولة في سفرهم للخارج او وجودهم في بلاد اجتبية ما يمس الأمن العمام او يسيء الى سممتها او كرامتها او يفسد علاقتها بالدول الأشرى(١٠) ء ولعل جسامة هذه الاعتبارات هو ما يجمل معلاميات النولة في هذأ المقام على قدر من الاتسماع ، ولكنه لا يجوز أن تكون صالحيات الدولة في هذا المقام على ای حال د مطلقهٔ و(۱۱) -

⁽٨) حكم محكمة القضاء الإدارى في الدعوى رقم ١٧٤ لمسنة ١٣ق بجلسة ١٩/١١/١٢٤ ·

 ⁽٩) حكم محكمة القضاء الإدارى في الدعوى رقم ١٣٧١ لسنة الق بجلسة . ١٩٥٠/٢/١٧٠

⁽۱۰) حكم محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم ۱۷۹ لعبة ۱۳ق بجلمعة ۱۹۲۰/۰/۱۰ •

⁽١١) ان تجرى عبارة حكم بان د للحكرمة (سلطة مطلقة) في السماح لرعاياها بالسفر الى اللخارج أن بالبقاء والإقامة في بلاد تجنيية ، - كما فعلت محكمة الفضاء الإداري في حكمها الصادر في الدعوي رقم ١٧٧ لمنة ١٣ أي بياسة ١٩٠/٠/١٠ _ يجعل هذا الحكم في معيلفته بمخالفا الأحكام القانون .

ومن ثم فإن استعمال الإسارة لرخصتها في تقييد حرية المراطنين في المسفر - وعلى ما سيرد إفراده بالتقصيل فيما بعد - منوط بقيام اسباب في طالب السفر تقلع بخطورته على الأمن المسام وسسائدة الدولة في الداخل والمسارح وحماية الاقتصاد القومي ، وأن تستند هذه الأسباب الداخل والمسارح وحماية الإقتصاد القومي ، وأن تستند هذه الأسباب المقال ثابية في الأوراق تؤيدها وقوميل إليها المقاكد من قيام القرال على سبيه الصميمير؟؟) .

ولا تنكر المحكمة الإدارية للعليا ايضا أنه وإن كانت حرية التنقل والسفو ألمي المخارج حقا مستوريا مقررا و إلا أنه من الأصول المقررة أنه ومحكم ما للمولة من سيادة على رحاياها ، فإن لها مرافية سلوكهم داخل البيان وخارجها للتنبوت من القرامهم بالقيم الخلقية وعدم ومدم الطيل الطريق وما تقنضيه من الأخذ بأصباب الاستقامة والكرامة في تحركاتهم (١١) ما يتقاضيه من الأخذ بأصباب الاستقامة والكرامة في تحركاتهم (١١) ما يدىء الى الوطن ، ونلك كله حتى تتحكن في الموقت الملائم من التضاف الإجرامات والاحتياطات الوقائية الكليلة لمع الدوراف ال اعرجاج من الإجرامات والاحتياطات الوقائية الكليلة لمع الدوراف الوجاج من المشاف البلان أو يؤذي سمعتها في الخارج أو لغير ذلك من الممانح المسام ولا شكه أن الدولة تملك في مذا المناب المسام ولا شكه أن الدولة تملك في مذا لما يعها لديها من المسفر الى الخارج كلما قام يديرا ولسما من التعلمة على يرحاياها من المسفر الى الخارج كلما قام يديم المديها من المسفر الى الخارج كلما قام يديها من الاسهامة ما يدير ذلك » و

وقد سارت المحكمة الإدارية العليا في هذا المقام على ذات ما كانت. قد اكتف وسارت عليه محكمة القضاء الإداري منذ أمكامها الباكرة(10) من أحكامها الباكرة(10) من أنه مهما بلغ الإكبار والإعزاز الذي تستحقه الحرية الشخصية ، ومن ثم حرية المتنفل والسيد الى الفارج ، إلا أن هذا لا يمنع هذه المحكمة من ثن تقرد سلطة الدولة في تتظيم هذه الحرية ، وذلك تأسيسا على سمنت من أن من المسلم به أن للدولة في الصدود المتمارة، عليها دولها السيادة على الراضيها ، واستنادا الى هذه الصيادة أو السلطان ، فإن لها أن تنظم على الراضيها ، واستنادا الى هذه الصيادة أو السلطان ، فإن لها أن تنظم

⁽۱۲) حكم محكمة القضاء الإداري في الدهوى رقم ١٣١٣ لمنة ١٢ق بجلسة ١٩٠٠/٥/١٧

 ⁽۱۲) راجع أحكامها سالف الإشارة إليها في الطعون ارقام ۲۷۹ لسنة ۲۷و.
 و ۱۸۲۸ لسنة ۲۷ق و ۱۸۲۷ لسنة ۲۰ق -

 ⁽١٤) رئجع د- فاروق عبد البر - دور مجلس الدولة المصرى في حماية المحقوق.
 والعربات العامة - الجزء الأول - طبعة ١٩٨٨ - مر٢٤٢ ومابعدها •

كينية الدخول الى اراشيها والخروج منها • وقد خول القانون الإدارة فلأمنية المفتصة على ملتشى ذلك سلطة تقديرية لايستهان بها في شـان الموافقة على اجتياز العدود ومفادرة البائد وهي تترخص فيها بلا معقب عليها في ذلك إلا لمفالفة القانون أو إساءة استعمال المسلمة(دا) •

ويعتبر تنظيم جسوازات السسفر والتأشيرات بكافة الراعها تنظيما الأحيا إذ المقصود منه إحداث الأل قانونية مختلفة تتعلق باشكال الجوازات بولتاشيرات وشريط وإجراءات منحها(۱۱) ، أما القرارات التي تصدر بمنح هذه الجورازات والتاشيرات فتعتبر قرارات إدارية لما يترتب عليها من الثار المانية و وهذه القرارات الفريخة تصدر من وزير الداخلية أو من يفوضه لمانونية و وهذه القرارات الفريخة تصدر من وزير الداخلية أو من يفوضه لمي احتبار أن وزارة الداخلية هي القائمة على أمن الدولة فبصل منها الجهة الذي تقوم بإصدار القرارات اللازمة تتنفيذ القانون .

وفي شان تنظيم جوازات السفر والتأشيرات ، نصت المادة الأولى من القانون رقم ٩٧ اسنة ١٩٥٦ في شان جوازات السفر (المسادر في ٢ من مايي ١٩٥٩) على آنه و لا يجوز إن يبتعون بجنسية الجمهورية المريبة المتدرة (جمهورية مصر فلعربية عالها) مفادرة اراقى الجمهورية ولى الموردة إليها إلا إذا كانوا يصلون جوازات سفر وفقا لهذا اللهائنية منه على آنه و يعون لوزير اللاخلية بقرار يصدره ان يوجب الجمول على إذن غاص (عاشيرة) وله ان يبين مالات الإحفاد من المصول على هذا الإنن وبصد في هذا القرار شروط منع الإن والسلطة المن يرجب المصول على هذا الإنن وبصد في هذا القرار شروط منع الإن والسلطة المناس وعشد على المناسلة المناس والمناس المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة الإحفاد عن المناسبة المناسبة

الى إلناء الأحكام العرابية فإن هذه الأوامر العسكرية التي توجب الحصول على تأشيرة =

⁽١٥) حكم ممكنة القضاء الإداري في القنبية رقم ٣٣٥١ لمنية ٧ي بخاسة ١٩٥٤/١٢/٢٨ -

⁽۱۱) طترى المهمسية المعنومية المسرم الطترى والتشريع رقد ١٠٠ في ١٩٠٢/٢/١٠ (١٥) معتقد (١٧) مبتقدي الأمكام التي تعظم السعل الى الطمار ويبين ثد في ١٩٠٢/٥/١٥ من من روبارات السعار ويبين ثد في ١٩٠٢/٥/١٠ من منها إلا المن المبارية أو الفريج منها إلا المن المبارية أو الفريج منها إلا المن يحمل جواز سفر سارى المعمول ثم في ١٩٠١/١/١٦ صدر القانون رقم ١٩٥٤ لمسئة ١٩٥٢ مسئل النص على إضافة ١٩٥٠ مندر القانون رقم ١٩٥٤ لمنية ١٩٥٢ مندر القانون رقم ١٩٥٤ المبارية المارة المناون بريب على المارة إلى بريم، على المارة المناون المناونة النوان والمناطقة التي يرشص لها يستمه ومدة مسلاميته والضارات المنكرة الإن المناطقة الأولى المستودة التي المناون والمناون المناون والمناون المناون والمناون المناون والمناون المناون والمناون المناون عاصريا طينا المناونة المناون المناون عاصريا طينا المناونة النوان المناونة النوان والمناون المناونة النوان المناونة النوان المناونة النوان والمناون المناونة الارامن المناونة النوان المناونة النوان والمناونة الارامن المناونة الارامن المناونة الأرامن المناونة الأرامن المناونة الإنامن المناونة الأرامن المناونة الأرامن المناونة الإنامن المناونة الأرامن المناونة الأمان المناونة الأرامن المناونة المناونة الأرامن المناونة الأرامن المناونة المناونة الأرامن المناونة المناونة الأمان المناونة المناون

١١ منه على انه « يجوز بقرار من وزير الداخلية السباب هامة يقدرها رفض منح جواز السفر أو تجديده • كما يجوز له سحب الجواز بمد إعطائه ». وقصت المادة ٣٦ من هذا القانون على أن « ينشر مذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره • ولوزير الداخلية إصدار القرارات. الملازمة لتنفيذه » •

تاهبيرة المسادرة :

وقد كان وزير الداخلية استنادا الى سلطته الجرازية في هذا المقانون. قد أصدر القرار وقم ٦٥ السنة ١٩٥٩ في شان الحصول على إلان ﴿ تأشيرة ﴾ لمخلوبة أراضي الجمهورية العربية المقاسدة • ونص هذا القرار في المادة الاولى منه على انه * لا يجوز لأحد من يتحمون بجنسية المجمهورية العربية المتحدة أن يفاد أواخل الجمهورية إلا إذا كان حاصلا على إذن خاص بذلك (تأشيرة) » كما نص في المادة المقانية منه على أن « يصدر الإذن الشار الجميد في المادة الأولى من مدير عام حضلته الهجرة والجوازات والمبنسية ، وفي أو هن رؤساء مكاتب تأشيرات الشورج بالمسلمة وفروعها ، وفي السعود الخي الامارة المسلود المسلود

ومن بعد ذلك ، كان وزيز الداخلية أن اصدر ايضنا التواز رام 191 المسئة: 1974 في شان محصول المواطنين على إنن « تأشيرة لا المائزة. المهادزة ، والقرار رام 1971 للمائزة عالى الله عمال الإجالات على تلك المائزة المهائد الم

والمستفاد من ذلك انه لا يجوز مفادرة اراضى الجمهورية إلا بجسواز سفر واثد منذ أن فرض المممول على تأشيرة سفر بمقتضى قرارات وزير

خاممة لمغادرة الاراض الممرية تصبيع عديمة الأثر كما وأن اعتبارات الأمن وسلامة الدولة في الداخل والشاري وحماية الاقتصاد القومي لاتزال تتطلب الإيقاء على نظام. وجوب الحصول على تظاهر المجاهزية المقريع بالنسبة للمصريين والإجابت على السواء سيقد أعدت وزارة الداخلية مشروع المعانون المرافق على نصو ورعيت فيه مذه الاعتبارات حتى يتسلى لوزير الداخلية بقرار منه أن يفرض على المحريين والإجاب الحصول على تأثيرة خاصة لمفادرة الأراض المصرية في الوقت الذي يرى فيه ضرورة لذلك على ويأشريط والاؤمام التي يعدما القرار عام في 7 من مايو صفة 190 مسر القانون. وقم 190 مسر القانون.

الداخلية للشار إليها المساخرة تنفيذا للقانون اصبح لا يكفى لمفادرة البلاد الصحول على جواز سغفر ، بل صار من المتعين السحول ايضا على تأثيرة السخر على جواز سغفر ، بل صار من المتعين السحور المقال المسفر على انه مثل وزير الداخلية في تعاديه الأولى على ان « يلنى قراره وزير الداخلية رقم ١٩٦١ قرار وزير الداخلية رقم ١٩٦١ لسنة ١٩٦٤ وقرار وزير الداخلية رقم ١٩١١ لسنة ١٩٦٤ المفارة المؤبناتين والأجالاب المبالا المنار إليها ، وتكون مقانزة المؤبناتين والأجالاب المبالا

ويثلك اسبح للمواطن والأجنبي ان يفادر البلاد بمجرد حصله جواز سفر مسترف، لشرائطة القانونية • على ان قصرار وزير الداخلية الهنكسور استثنى بعض حالات السفر الى الضارج ، فاشترط يشائها تقديم الراغب في السفر بعض الموافقات المبررة جنطقا وقافونا على التفسيل الآتي :

(١) على كل عامل بالحكرمة أن القطاع العام تقديم موافقة جهة العمل على سفره الى الخارج على المنفوذج المعد لذلك عند استفراج المهواز أن تجديده وعند السفر الى الخارج ، وفي هذه الحالة تقدم الموافقة الى. جهة المهوازات بمكان المفروج · (الماعة ٢ من المفراز ١٩٣٤/١٨٤)

(ب) على كل خاهدم الأحكام قانون الخدمة المسكرية والوطنية أن, يحمدل قبل سفره الى الخصاري على موافقة السلطات المختصة بوزارة الدفاع على السفن (إدارة التجنيد ، هَيْثة التنظيم والإدارة ، إدارة السنجلات المسكرية) وأن يقسم ما يثيج ذلك إلى مصلحة وثاني المحدق والمجرة والمخمية أو إحد فروجها الإياته على جوراز سفوه :

ويجون في مسالات الشرورة الاكتفاء بموافقة مكتب التجليد بمكان. فلشروج على يطاقة السفر • (المادة ۲ من فلقرار ۱۹۷٤/۱۸۶)

(م) يكون منح الزوجة جواز سيفر أو تجديده بعد تقديم موافقة. زوجها على سفرها إلى القياري ، كما يجب تقديم موافقة المثل القانوني لفير كامل الأهلية على استفراج جواز السفر أو تجديده وفي المالتين تعتبر المرافقة على اسقفراج جواز السفر أو تجديده تمزيما بالمبفر طوال. مدة ملاحدة الجواز :

ولا يكون إلمناء الموافقة إلا بإقرار من الزوج أو المثل القانوني بعد

⁽١٨) نشر بالوقائع المعرية - العدد ١٠٢ في ٩ مايو ١٩٧٤ ٠

"التعقق من شخصيته وصحة حسدور الإقدرار منه العام للوظف للختص ويعصلمة وثائق السفر والهجرة والجنسية وفروعها ، او العام القنصليات المعرية بالخارج ويجب وصول هذا الإقرار الى المسلمة المنكورة او فروعها . قبل القرار ١٨٤٤/١٨٤) .

- अंदिति विक्**ट्रिया क्या विकास क**

الجهات التي تطلب الإدراج في القوائم:

يكون الإمراج على قرائم المعتومين بالنسبة الى الأششاخل الطبيعيين وبناء على طلب الجهات الآتية دون غيرها :

﴿ المُعْلَمُ فَي احكامها واوامرها والمية الثقاد :

رضى ضيرا الممالات الذي تبرر أدابير المصبط الإداري منع فرد من السفر غانه لا يجوز لوزارة الداخلية أن تعمد الى هذا المنع إلا تتفيذا لأمر أو حكم قضائى ، مسادر من القاضى المختص أو النيابة المسامة وققا لأحكام التسانون .

وتطبيقا لذلك اوردت كتب المقه(٢٠ امثلة لأوامر صدرت من قاضي الأمور الوقتية بمنع افراد من المعقر الى فلخارج في الصالات الآكية :

ا حقع سقر محكوم عليه بالثقة حتى يؤدى للمحكوم لها الثقة
 المحكوم بها * ولا يكتفئ قاشئ الأمور الوقتية في هذه الحالة بمجرد إقامة

⁽١٩) تشر بالبقائع المصرية العسدد ١٩٩ في ١٩٨٢/٨/٣٠ وعصل به من تأريخ نفسره - ا

 ⁽۲۰) المستشار مصطفى مجدى هرجة - الأوامر على العرائض - طبعة ١٩٨٥ - صفحة ١٦ رما بعدها ٠

الزوجة أو المطلقة أو مستمق النفقة بصفة عامة دعوى المثالبة بالنعق في النفقة ، بل يلزم لصدور أمر قاشى الأمور الوقتية بالنع من الصغر ضمورة مصول الزوجة أو المطلقة أو مستمق النفقة على حكم بالنفقة مسالح المتنفيذ به ضد المطلوب منع مفادرته البسلاد • ذلك أنه مادام لم يحصل مستمق النفقة على يصفة عامة زوجة كان أو مطلقة أو غير ذلك على سند تتفيذى بالنفقة غلن إصدار قاضى الأمور الوقتية لذلك الأمر يعتبر خروجا بالأمر الولائي من نطاق المقابة الزائم باللفقة غلن المامور الولائي من نطاق المقابة المنافقة غلن المسدى بالأمر الولائي بعنمه من السفر يعتبر اعتداء على صريته البدنية المسمعة بالحرية الشخصية وعلى وجبه التحديد حريته في التنقل دون بإذامه بالدام المنفقة استمقها • وقد يطول أمد هذا المنزع المؤسوعية بإذامه الأمور الوقتية الذي بولا مدد هذا المنزع المؤسوعية بلا يجرز لقاضى الأمور الوقتية إذاء ذلك تجاوز عدود سلطته الولائية الي

على أنه يلاحظ أيضا أنه في حالة استصدار الزوجة لحكم وقتى بتقدير نقلة مؤلفة بحاجتها الفحرورية حليقا للقفرة الثانية من المادة ١٦ من للقانون رقم ٤٠٠ اسنة ١٩٠٩ معنلة بالقوار بقانون رقم ٤٠٠ اسنة ١٩٧٩ معنلة بالقوار بقانون من الحكم بالنفقة ، مون ثم إذا تبين نقاض الأمور الوقتية احتناع الزرج من سداد حا تهمد في من ثم نما المنفقة الواجهة السداد فورا ، وشروعه في إتفاذ إجراءات السعفر لمفادرة البلاد ، فإنه لا تثريب عليه استعمالا لسلطته الولائية أن يصدر أحره الولائية أن يصدر أحره الولائية من السفر مؤلفا الى حين قيامه بعداد ما تجحد عليه من تلك المنطقة عليه من السفر مؤلفا الى حين قيامه بعداد ما تجحد عليه من تلك المنطقة على المنطقة الولائية أن

Y ... منع روحة من السفر بناء على طلب الزوج لحدم حصولها على إنته بالسفر الى شارح البلاد * على انه لو كان الزوج قد منح روجته إننا سابقا على السفر ، فقد يتصرح قاضى الأصور الرفتية من التعرشي لعرية الزوجة في التنقل بأمر يمنعها من معادرة البالاد *

ويلاحظ في مقام إصدار الأمر بعنم زوجة من السفر ، كما هو الحال في شان الأرامر الوقتية بصفة عامة ، إنقاضي الأمور الوقتية يبحث خروف الحالة المعرضة عليه وموضوعها ، وقد صدر امر برافض طلب اللزوج منع زوجته من السفر ، لأنها كانت تعمل بالملكة العربية المسهوبية وكان زوجها قد واقتى على عملها بالبولة الذكورة قبل أن يب الخلاف بينهما (٢١) •

٣ ـ متع منقر صفير الى خارج البلاد إلا برفقة الماشن القانوني له •

3 _ متع متهم صدر ضده حكم جنائى غيابى بناء على طلب المدعى بالمحق المدتى الذى طلب من قاضى الأمور الوقدية منع المتهم المنكور من. مقادرة البيائة مؤقتا الى حين إعلانه بالمحم الغيابى المسادر ضده • ويلاحظ أن هذا المناخ الدى يكون مراقبتا بمجرد الإعلان بالحكم الغيابى. قمسب ومراعاة احمالح المدعى بالمق المدنى الذى تترتب له حقوق نهائية بالحكم الجنائى الصادر قبل المطلوب الأمر بعنده من السفر ، ولن تتاتى هذه المتهانية إلا بإطلانه الذى سوف يتعذر تمامه في حالة مفادرته البيالا •

ويلاحظ في هذا المقام من ناحية اخرى ، أن قاضى الأمور الوقتية
غير مختص بالأمر بالمنع من السفر في حالة أتهام المطلوب منعه من السفر
بارتكاب أية جريمة يعاقب عليها قانون العقوبات ، ذلك أن المسائل.
الجنائية تخرج كقاعدة صامة عن الاختصاص النوعى للقضاء المدنى الذي
يتحسر عنب اختصاص قاضى الأمور الوقتية *

وطبي تلك فإن قاضي الأمور الوقتية ، باعتباره قاضيا مننيا ، لا يملك متع متهم في جتمة أو جناية من مضادرة البسلاد ، وإنما ذلك أمر منوط. يالتهاية الصامة وحدها إذا ما قدرت ضرورة ذلك لاعتبارات الأمن والمسالح. للصام لأسباب متطقة يطبيعة الجريمة أو بشخص التهم فيها ،

⁽٢١) الزوجة الكاثوليكية :

وين كانت الماعة ١٦ من قرار وزير الداخلية رقم ٢٢ لسنة ١٩٠٩ فيما قدت
يه من معم ووال منح الروجة جواز سفر إلا برماقة كتابية من الزرج تسرى كاصل
يه من معم ووال منح الروجة جواز سفر إلا برماقة كتابية من الزرج تسرى كاصل
علم على حق كل زوجة معمية وأساس ذلك أن الزرجة المسرية تلترم قانونا بالنشول
في طاعة زوجها وتتبعه من حيث الإقامة ولا تتحلل من هذه الالتزامات إلا آنه لا يجوز
نمان هذا ألمكم في حق الزرجة الكائوليكية النيالة التي يحكم بالمتلايق المسمالي
نعمان هذا ألمكم في حق الزرجة الكائوليكية الذي تقديم بالمتلايق المسامل
الكائوليك يحمم الملائق وإن كان يجيز نكل من الزرجين أن يحممل من الجبة القضائية
المنافزية على منافزي المحمداني بين الزرجين أن يحممل من الجبة القضائية
المنافزية المحمداني بين الزرجين أن يحمل على مدور هذا الحكم
الاتراءات المترتبة على ذلك فيصلط ولجب المساكنة والماليشة كما ترقف جميع
الازوجة أن تحدد مسكنها ومرطلها حيثما تريد استقلالا عن،
منزل الزرجية ولا تقترم بالمشول في طاعة زرجها (حكم المكنة الإدارية العليا في
منزل الزرجية ولا تقترم بالمشول في طاعة زرجها (حكم المكنة الإدارية العليا في
الملحن وقم الحاة استة في جاسدة الا جاساكنة الإدارية العليا في
منزل الزرجية ولا تقدي جاسدة الاع جاساكان) .

🖈 المدعى العبام الأشعثراكي :

نصت المادة ٢٣ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون حماية القيم من الميب على أن طلعدعى العام الاشتراكي أن يطلب ألى المستشار المنتب طبقا لأحكام المادة ١٩٨٠ من هذا القسانون إصدار أمر يمنع الشخص من مفادرة المبلد إذا اقتصت ذلك طروف التحقيق و على المدعى المسام الاشتراكي أن يعرض الأمر والأسباب التي يني عليها خلال ثلاثين يرما من تاريخ إصداره على محكمة القيم وإلا أعتبر كان لم يكن وعلى المحكمة تاريخ أو المنازع على محكمة القيم وإلا أعتبر كان لم يكن وعلى المحكمة أن تنظر فيه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ حرض الأمر عليها بعد إعلان المطلب إصدار الأمر ضده و وتصدير المحكمة قرارها إما بإلغسائه أن يتعيله أن باستمراره ١٣٥٠ (٢٠٠٠)

ويبين من هذا النص ان للمدعى العام الاشتراكى وكذلك من يقوضه من معاونيه تقويضا خاصا في إطار ما يفتص به طبقا لأحكام القانون ولهم ٢٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فيض الحراسة وتأمين سلامة الضحب ، ان يستصدر من اعد مستشارى محكمة القيم ١٣٦٢ المنتب لهذا الغرض امرا يمنع اعد الأفراد من السفر خارج البالا ، إذا اقتضت ضرورة التحقيق خلك٥٠ ، طلى ان يكون هذا الأمر مسبيا ، فإذا الذن السنشار للنتيب من

⁽٢٢) استثرت المحكمة المسترية العليا على أن محكمة القيم جهة قضاء الششت كمحكمة دائمة تباشر ما نيط بها من المتصامات طبقا الإجراءات الملاصوص عليها في القانون والتي كفات المنتقضين أمامها خسانات القاضي من إيداء دفوج وسماح اقرال وإجراءات طعن على الحكامها * (راجع المحكم السائر من المحكمة المسترية العليا في القضية رام ١٦٦ اسنة ٥٠ق جلسة ١٨٨٦/١٢١) .

⁽٢٤) لم يشترط القائرن أن يكون إصدار الأمر بالمنع من السفر مصبوقاً بتحقيق مشترح لعدم اللحن على ذلك صراحة ، ويكفى فى شائه مجرد البلاغ - (راجع من/٢٤ من مؤلف المبتدار مصطفى الشاذلي بعنران موسوعة أسباب الحراسة والجزاء المبيامي فى قانون المدعى العام الاشتراكي - دار للطيرعات الجامعية بالاسكندية) -

ألمحكمة بذلك اصدر المدعى العام الاشتراكي أو من قوضه لذلك اهره المسبب الى السلطات الأمنية المقتصة بوزارة الداخلية (مصلحة وبالأق السنو والمهجرة والإقامة) يمنع الشخص الصادر في شانه الأمر من مغادرة السنو والمهجرة والإقامة) يمنع الشخص الصادر في شانه الأمر من مغادرة أو كان غير مسبب ويسرى هذا الأمر الى أن يلفى أو يعنل من محكمة اللهم إذا ما عرض عليها ، ذلك أن المادة ٢٢ من القانون الشار إليه قد أوجبت على المدعى العام الاشتراكي أن يبادر فيصرض الأمر والأسيام، التي بني عليها خلال ثلاثين يوما من تاريخ إصداره على محكمة اللهم ، التي بني عليها خلال تلكمية أن تنظر في الأمر خلال خسبة عشر يوما من تاريخ عرض الأمر عليها ، وذلك بعد إعلان المللوب إهسدار يوما من تاريخ عرض الأمر عليها ، وذلك بعد إعلان المللوب إهسدار الأمر في من عن المنو ، والمعينة يقلم الأمر أو تعديلة يظلا من المنطر وتناده المناسة من المنطر وتعديلة يظلا أن تصدر قرارا (وليس مدن المناس و تعديله يظلا أن تصدر قرارا (وليس مكما) باستمراره أو تعديله أو إلمائه ،

غيادًا اصدرت المحكمة قرارا باستعرار اهر المتم من السفر او تعبيله البضا علد نظرها موضوع الدموى التي صدد الأمر إيان التحقيق فيها ان تلغى قرار المتح ، وذلك إما من تقاء نقسها او بناء علي بهاج المعدوم من المسفر - ولمحكمة المتهم العلما يدورها سلطة إلفاء قرار المتعدد عن المسفر المن المتعدد عن المسفر المن المتعدد عن المعلم المتعدد عن المعلم المتعدد الله المتعدد الله المتعدد المتعدد عدد الموضوع ، والمتع من المعدد الموضوع والمتعدد والمتعدد والمتعدد الموضوع من المعدد الموضوع والمتعدد و

وللمدعى السام الاشتراكي دون حاجة في ذلك الى استئذان المستشار المنتشار المستشار المستشار المستشار المستشار المشوب الأمر المسادر من السفر خصيب كما يستقط الأمر يمفظ الأمر يمفظ الأمودي أو كذلك بعدم عرض الأمسر على المحكمة في الدة الشانونية أ

وقد أجازت المادة ٢٩ من القانون رقم ٩٥ لمسنة ١٩٨٠ المضار إليه الطعن في الأحكام المعادرة من محكة القيم وتختص الحكدة الطيا للقيم دون غيرها بالنظر في مده الطعون • ويترتب على الطعن في الحكم القصادر في المؤمر والطعن في الأحكام التعضييرية أو المتهيدية أو المعادرة في المعاقل المفرجية •

رواضع من ذلك أن الطعن اسام محكمة القيم العليسا ينصبه على أحكام محكمة القيم * أما القرارات التي تصدرها هذه المحكمة خاصة فيما يتعلق باوامر المنع من السقر فهذه لا يسخل في اختصاص محكمة القيم العليا النظر فيها ·

وعلى ذلك يقل الطعن في الأمر الصادر من الدعي الاشتراكي أو من أحد معاونيه ، وذلك من خلال الطعن في قرار محكمة القيم بعدم الإلفاء ، جائزًا أمام محكمة القضاء الإداري(٢٥) •

* النائب العسام:

تنص المادة ٢٠٨ مكررا (١) المساقة الى قانون الإصراءات البنائية بالقسانون رقم ٢٣ لمسنة ١٩٦٧ على أنه « يجسوز للنائب الحمام إذا قلمت من المتحقيق دلائل كافية على جدية الاتهام في البررائم المتحسوس عليها في الباب الرابع من الكتاب المثاني من قانون المقويات(٢٢) وفيرها من الجرائم التي تقع على الاحوال المعلوكة المكركة ال الهيئات المسامة والوصدات المتابعة لهما أو فيرهما من الاضخاص الاعتبارية المسامة(٢٢) أن يأمر ضمانا لتنفيذ ما حسى أن يقضي به من الغرامة أو ربطائم أو يقم المؤمنة من الجريمة أو تحويض المجهة المبنى عليها ، يمنع الملتم من المتحدف في أمواله أو إدارتها أو غير ذلك من الإجراءات المتفقية » «

وقد اعتبر الأمدر بالمنع من المدسفر من الإجدراءات التمقطية في هذا المسام ·

السلطات العسكرية والثمنية:

يجوز أن يكون الإسراج في قوائم الممنوعين من المسفر بناء على طلب الجهات العسكرية والأمنية الآتية :

 (١) مدير إدارة المفاررات الحربية ومدير إدارة الشئون الشخصية والخدمة الاجتماعية للقوات المسلمة والمدعى التعمل العسكرى •

(ب) مدير الإدارة العامة الماحة امن الدولة وعبير مصلحة الأمن العام
 قسم الإشخاص الطلوب البحث عنهم *

⁽٢٥) راجع في هذا مر ٤٨٨ و ٤٨٦ من مؤلف السنشار مصطفى الشائلي صالف الإشارة إليب •

⁽٢١) اغتلاس الأموال الأميرية والقدر •

⁽١٧) مثل الرشرة (الباب الثالث من الكتاب الثاني) *

طلب الإدراج بالقوائم وإجراءاته :

الله الماكم معادرا من غير حالات طلب المحاكم معادرا من رئاسة المهات المتقدمة دون قروعها • (المادة ١)

٢ -- توجه طلبات الإدراج على القوائم والرفع منها الى مصلحة وثائق السخر رالهجرة والجنسية وتسلم هذه الطلبات الى مدير إدارة القرائم بالمعلحة الاتفاذ الملازم نحوها ٠

ويكون لمدير مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية النظر في طلبات القيد بقوائم المعنوعين من مضادرة الباك أو من الدضول إليها أو الرفع من القوائم والبت فيها ﴿ (المادة ٣)

٣ - يجب أن تتضمن طلبات القيد بالقوائم البيانات الآتية :

(1) فالاسم ثلاثياً على الألل بالمجاثين العربى والأمرنجى للأسعاء العربية ، وبالهجاء الأفرنجى بالنسبة للأسعاء غير العربية ، مع تحديل اسم العائلة بوضع خط اسطالها .

- (ب) الجنسيية ٠
- جهة وتاريخ الميلاد باليوم ، والشهر ، والسنة .
 - الهنة
- (a) العلامات المعيزة والصور الفوتوغرافية ، إن وجدت (المادة ٤)

٤ - لدير مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية قيد الأسساء غير المسترفية لبعض البيانات الذكورة في المائدة السابقة وذلك في الحالات الذي يقدرها ٠ (المائة ٥)

مدة الإسراج بالقوائم:

١ - تقل الأسماء المستوفية للبيانات مدرجة بالقوائم من تاريخ الإدراج ، ويرفع الإدراج تلقائيا بعد انقضاء ثلاث سنوات ، تبدأ من أول يناير التائي لتاريخ الإدراج إذا لم يرفع قبل انقضائها بناء على طلب المجهة الطالبة ، ويستمر الإدراج بعد انقضائها إذا طلبت البهة ذلك .

وعلى الجهات التى لها طلب الإدراج إعداد سجل خاص لديها بالأمماء التى سبق لها طلب إدراجها بالقوائم لمراجعتها وتصنيفها في المواعيد المشار إليها في الفقرة السابقة ، مع إخطار مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنمية بالأسماء التي ترى استمرار إبواجها بالتقواتم في موعد غايته نهاية شهو توفعير من كل عمام * (المابقة ")

 ٢ - تقوم إدارة القوائم بالتصفية المستمرة للأسماء بحد المقتماء المدد المتصوص عليها في القرار ٩٧٥ لسنة ١٩٨٣ (المادة ٨) ٠

التظلم من الإسراج بالقوائم:

لن الدرجت السماؤهم أو من ينوب عنهم قانونا التطلم من إدراجهم -وتقدم التطلمات الى إدارة القوائم بمصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية -

وتفصل غي هذه التنالمات لجنة تشكل من :

اسسیٹی م عیلنہ

معسساعه اول رزور الداخليسة فالمن
 سه مستشار الدولة إدارة القتوى لوزارة الداخلية
 مدير هام مصلحة وثائق السدر والهجرة والمجنسية

- مدوب عن الجهة التي طلبت الإدراج

ويتراى سكرتارية هذه اللجنة مدير إدارة القواتم بمسلمة ودائق السار والهجرة والجنسية وتجتمع بمقر المسلمة المنكونة في الواصعيد التي يحددها رئيس اللجنة وتصدر قراراتها باغلبية الأعضاء وعند التساوى يرجح الجانب الذي منه الرئيس • (المادة ٧)

الفصّ ل لثالث

الترخيص بالسفر الى الخسارج

المُبِمِثُ الأولِ : مناهيات السلطة الأمنية في المُتع من السقر :

لهى حالة استلزام التصريح بالسفر من قبل وزارة الدلخلية باعتيارها السلطة الامنية المختصة ، يكون من صلاحياتها منع الفود من السقر في حالة وجود اسباب جدية تبرر هـذا المنع كمـا يكون لها ، ولذات هـذه الاعتبارات سحب او عدم منح او تجديد جواز السفر المصرى، وهو الوثيقة الذي بدونه يتمذر السفر والتنقل بالخارج او المودة الى السيار -

فالترخيص او عدم الترخيص بالسفر الى خارج البالدة في خل المادة ١٧ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ الشار إليه ، هو من الأمور المتروكة لتقدير الإدارة حسيما تراه متفقا مع الممالح العسام ، فلها أن ترفض. الترخيص إذا قام لديها من الأسياب ما يبرر ذلك(٢٢) •

ومقاد نص المادة ١١ من القانون رقم ١٧ لمنة ١٩٥٩ المشار إليه ايضا أن شعة الدرا من السلطة التقييرية خولها القانون لوزير الداخليسة في رفض منح جواز السفر لبعض الأفراد ، أن تجديده أن سحمه بعدد إهطائه إذا ما قامت لديه أسياب هامة تبرر هذا القرار ٢١٠) .

أَاتِهَ البَّاتي : المُتع من السقر ليس مطلقا :

وليس الرضع في النظم القانونية للبالد الأخرى بمختلف عن ذلك عهما كان حرص شحوب هذه البلاد على الجرية القردية • وعلى سبيل المثال فقد قضت المحكمة البستورية العليا في الولايات التحدة الأمريكية بتأكيد المق في التنقل بكل طلاقة وحرية من دولة الى دولة الغرى • كما ان للمواطن المق الدستوري في المصبول على جواز سفر يمكنه من السفر بعرية الى خارج الولايات المتعدة • وقد تعسكت المكومة بان الكونجرس قِد خُولُهَا سِلْطَةُ رَفْضُ إِمسِدار جِوارُ سِفْرِ لَمِقْسِقِ مِنْ اعْضِيباءِ البَّمِرْبِ الشيوعى • فقضت المكمة المستورية العليا الأمريكية باغلبية ستة اصوات الى ثلاثة بأن ما أمسره الكونجرس في هذا الشان غير يستوري لعبواته على الحرية الكفولة بمقتضى التعديل الخامس • كما أن المحكمة المذكورة ربطت هذه الحرية بحرية القول وتكوين الجمعيات ٠ وقد جاء باسباب المكم التي كتبها القاشي جولدبرج بان المادة ٦ من القانون المسادر عام ١٩٥٠ بشأن الرقابة على الأنشطة الهدامة مخالفة للدستور ، إذ قررت أن من يقضم الى حزب شيوعى ، ولو كان ممسجلا ومعترفا به لن يكون له المصول على جواز سفر او تجديد جوازه ، او استعماله للسفر الى الخارج • وقد كانت محكمة أول سرجة قد ذهبت الى تابيد قرار الوزير المغتص بملم السفر وسنمب جواز السفر بمقولة انه يدخل في صلاحيات الكوتجرس (السلطة التشريعية العادية) أن يقدر مبلغ خطورة النشاط الشيوعي ، والنص على الإجسراءات التي يمق للجهات الأمنية أن تتغذها لمواجهسة

⁽۲۸) حكم المحكمة الإدارية العليا في اللعن 1000 لسنة ٦٣ بجلسة ١٩٥٠/٦/٣٠ والطعن ١٩٥٠ لسنة ٣٣ بجلسسة المالمن ١٩٧٠ لسنة ٣٣ بجلسسة ١٩٦٨/٢/١ والطعن ١٩٧٢/١١ والطعن ١٩٧٢/١٨ والطعن ١٩٧٨/٢/١١

^{. • (}٢٩) وقد مند قرار وزير الداخلية رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٧٤ في ١٩٧٤ . . يلوض منير عام مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية في اختصاص وزير الداخلية المنصوص عليه في المادة ١١ من القائون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه ٠

الخطر الذي يتهدد المجتمع الأمريكي من مزاولة مثل نلك النشاط الهدام وقد كان القرار المتخد منطقيا مع ما اتخذ من أجله ، ومترافقا مع القانون الذي أصدره الكونجرس • ذلك أن من حق السلطة الإدارية الأمنية أن تتخذ ما الري المنسبة من تتظيم لحرية السفر ، وأن ما اتخذته بشأن زعماء التتظيم الشيومي الذي واجهته كان في إطار إجراءات يمليها عليها القانون ، دون أن يكن في ذلك انتقامي من الحرية المقررة في التعديل الخامس للمستور في صد ذاتها .

اما المحكمة الدستورية العليا الأمريكية فقد نعبت ... في القضية من المحكمة الدستورية العليا الأمريكية فقد نعبت ... في القضية من تانون الرقابة المذكورة قد جاءت بعموميتها وعدم السماح بقتير ظريف كل حالة اعتداء مؤكدا على الحق اللستوري في التنقل خلك أن الحق في الماد موجد، من حرية المواطن التي لا يمكن حرماته منها بغير اتباع إجراءات قانونية سليمة في ظل التعديل الخامس * أن حرية التنقل سواء داخل الصدرد أو خارجها هو من الموروثات التي يعتز بها الشعب الأمريكي والسفر الى الخارج مثل التنقل داخل الوطن ، قد يكون عزيزا على المواطن مليها احتياجاته مثلما اختياره لما يأكل أو يلبس أو يقرأ * فمرية الحركة إلا من عي الماد القيادة على المااسلة على المائلة المتنادة على المائلة القانونية *

على أن المحكمة الدستورية العليا الأمريكية في احكام سابقة عامي.
مواجهة الأغطار الحالية أن الوثينيكة والمؤكدة من إجراءات ، بل كل ما قررته
مواجهة الاغطار الحالية أن الوثينيكة والمؤكدة من إجراءات ، بل كل ما قررته
المحكمة الدستورية العليسا الأمريكية من قبسل أن المائدة ٦ من القانون
المذكر لم يعط لجهة الإدارة أن تعنى المواطن من الصغر أو حمل جواز
المنظر في مشل هذه الحالة التي كانت مطروحة عليها وأن لعن المائدة
المذكرة لا يمنع من اختيار صلاحية ما تتخذه الإدارة بالنسبة لحالة كل.
مواطن على حده و وبالنسبة لكل إجراء يتخذ على حده • لهن الإجراءات
المثال ، من غير المتوقع الله المواطن لجرد انضمامه إلى حزب معين يكون
عرضه لأن يقلد جنسيته أن يحال بينه وبين العمل أن يؤيى عليه حماية
عام و ١٩٠١ • ١

وقد كانت قضية عام ١٩٦٤ هي اول مرة تدعي المحكمة الدستوبية العليا للنظر في دستورية المادة ٦ من اسامعها بشان ما تفرضه على المق في التقل من قيود ، وهي قيود جميعة لما تؤثر به علي السفر الى الفارج في الوقت الذي تجرم قرانين الولايات المتحدة معفر المواطن الى اي بلد خرج الكتلة الغربية أو إلى كويا بدون جواز سغر ، وفي هذا اعتداء ليس خصب على الحق في السفر ، بل وايضا على الحق في الإنضاما الى الجمعيات فهو بهذا النص ، كي يطوع نفسه له ، يمكك اضطرارا أن يتظلى عن عضويته في تنظيم مقيد ، ومن ثم يبين مبلغ ما في هدا النص من اعداء على حق التمبير عن الرأى وحق تكوين الجمعيات والإنضمام إليها ، من المتديل الول .

وغى قضايا سابقة ناقشت الممكمة البستورية العليا الأمريكية الأمر على مستوى أخر ، مقرره أنه ليس ثمة غبار على موقف الحكومة من اتخاذ إجراء معين متى كان الهدف الذى دفعها الى ذلك الإجراء مشروعا إلا انه من ناميسة المرى يجب ان ترامي المكومة فيسما تتخذه من إجسراءات أن تأتى متناسسية مع الخطر الذي تتغيا تفاديه ، وعلى ذلك فكلما جاء الإجراء الضيق دائرة كان أكثر مشروعية مما أو كان الإجراء اكثر تعميما واتساعاً فإن الشطر لابد أن يقدر بقدره ، ولا يتخذ الإجراء المقيد فلمرية إلا بالقس الذي يلزم لتدارك الخطر الذي يولمه المجتمع ، فالمرية الكلولة دستوريا يجب عدم المساس بها إلا في الضيق الصنود المكنة • اما النص التشريعي الذي ياتي مكتسما كافة الضمانات الفردية المقسررة لمرية من المريات ، فهو نص ادعى الى ان يكون غير دستورى وقد بلغ من مغالاة المادة ٦ المذكورة أن اقامت قرينة قانونية قاطعة على أن أي منضم الى . منظمة شيوعية مهما كان أسهامه في تشاطها سوف بوقع الضرر بالمبلحة القومية بمجرد منحه جسواز السفر • كما لا تضع المادة ٢ المذكورة في الاعتبار الغرض الذي من الجله يتم السفر ، وتفترض في المواطن الذكور . سوء النية وانتواء الأضرار بالمسالح القومية ، ولا تضم في الاعتبار أن السفر قد يكون لزيارة قريب مريش ، أو لإجراء غموص أو علاجات طبية ، أو تغير ذلك من أهداف بريثة • كما أن المواطن قد يمتم من السفر لمجسرد انه يريد المسفر للإطلاع على بعض المضطوطات عن البودية في اكمنفورد بينما قد لا يمنع من المنفر مواطن في حالة اخرى يسافر فيها الى الخارج وفئ قصده ممارسة نشاط لجرامي موجه شد الولايات التحدة . ذاتها * وإيجازا للقول ، فإن في يدى الكونجرس ان يصدر تشريعا بتدابير · أقل وطأة والضيق تطاقا للنفاح عن الأمن القومي من المنع من السفر وسحب جواز السفر على الملاقهما • ويجب أن يوضع في الاعتبار أن حرية السفر قيمة اجتماعية وقومية يجب في حالة تناولها بالتضييق او العجر معالجة نلك بمراعاة كفالة شسمانات جوهرية ٠ وفي رسالة بعث بها الرئيس

ايزنهاور الى الكونجرس نكر أن حرية السقر لا يجدر أن تمس إلا بالقدر للدى تحتمه اعتبارات الأمن القومى ويمراعاة ضمانات إجرائية جرهرية ولهذا فإن الإنصام في حد ذاته الى حزب شيرعى لا يكلى وحده لحرمان المواطن من حقه النستورى في السفر • رابّعا يمكن أن يترك المسلطان الأواطن من حقه المسلطات أن على حدة • أما المادة ٦ من القانون المنكور على ما جاءت به من إطلاق وعدم محدودية ، فتعتبر غير دمستورية ضابط أو تحديد ، وذلك إزاء الحرية المكفولة بالتعديل الخامس ودون تعويل يلى حال على جسامة النظاط أو العمب بالأهداف أو الجهة التي سيحدث بايي حال على جسامة النظاط أو العلم بالأهداف أو الجهة التي سيحدث باليها السفر والفرض عنه • ولم تقتسر المادة ٦ الذكورة على التحميد للماطة الأمنية بإرساء تظيم لمارسة الحرية يراعى فيه المتاسب بين للمطلخ المستوية تداركه والإجراء المسموح بإنخاف، ، بينما أن هذا ما يجب أن يكون حجر الزاوية في التشريع الماس بحرية من الحريات الأساسية • أن

وأشافت المحكمة في هذا المقام إيضا ، وردا على دفاع المحكمة الله لا يعتد في رقابة دستورية تغريع ، بأن التغريع قد طبق على تصويم مقال التناسب بين الإجراء والشغط المستبدف تفاديه ، بل يعتد بما إذا كان التقريع في بنيانه يسمع بالتغول على مجال المحرية الكفولة دستوريا ، وحق من ول لم يعدث هذا التغول على الحالة المعرضة ، فالأحر الذي تتجه إليه المحكمة برقابتها ليس هو النحو الذي تعالج به جهة الإدارة الحرية التناس معها ، بل هو ما إذا كان القانون الطروح عدم مستوريته يتيم إيقاع جزاء على مواطن ، مثل المنم من الصغر ومحب جواز العفق ، لجربه في ممارسته لحرية مكلولة سستوريا ، وهي في هذه الحالة حرية البدن متمثلة في حرية البتن متمثلة في حرية البتن متمثلة في حرية البتن متمثلة في حرية البتن متمثلة على حرية التبتير عن الماري وتكوين الجمعيات •

ويبين مما تقدم ، اتنا حتى في ظل هذه التجربة لدولة عريقة في المفاظ على حرية مواطنيها ، نجد مقاهيم حرية المسفر الى الخارج قريبة غاية القرب من مقاهيم قانوننا المحرى * فالذي حظرته المحكمة المسترية المليا الأمريكية بشان حرية التقل والسفر الى الخارج ، هو أن ينص في تشريع على عرمان بعض المواطنين من هذه الحرية حرمانا مطلقا لمجرد ممارسة مشروعة لحرية مكلولة بالدستور ، وابت المحكمة الدستورية المليا المذكورة على المشروع العادى أي يصدر عثل هذا النص المانع من الحرية بعبارة مكتسخة لكافة المضمانات المقرية في القانون ، وبون أن يوضع غي الاعتبار بالنسبة لممارسة هذه الحرية أية اعتبارات خاصة بالظروف

الداعية الى سفر الواطن الى الخارج ، مم إقامة قرينة قانونية قاطعة على أنْ في مجرد هذا السفر خطرا يتهدد الأمن القومي ، أو ما شأبهه من عصالح قومية ٠٠ ولا يوجد مثل هذا النص في القانون المسرى ، فليس ثمة تمن يعظر على المواطئين السفر الى الخارج في الأحوال العادية وإنما منحت جهة الإدارة ، بمقتمى التشريعات الصادرة في هذا المقام سلطة ضبطية قحسب، ، تخولها إقامة تنظيم المارسة هذه الحرية تنظيما يكفل. الا توصل الى تهديد المصالح القومية بالخطر ، فحرية السفر إذن في مصر ليست معظورة من أساسها على أي من الواطنين كما في نص المادة ٦ من القسانون الأمريكي المسادر هام ١٩٥٠ بالرقابة على معارسة الأنشسطة الهدامة ، بل هـده الحرية مقدرة للمواطنين المعربين المبلا ، ولا يكون حرمان المواطن منها إلا على سبيل الاستثناء في أحوال تقدر جهة الإدارة جسامتها وذلك تحت رقابة القضاء الإدارى • وبذلك تحقق التوازن المنشود بين المرية والسلطة على هدى من المنالح العام ١ أما في ظل المادة ٦ من القانون الأمريكي المنكور ، فقد كانت المماكم قبل حكم المكمة الدستورية العلياء معطورا عليها رقابة قرارجهة الإدارة بالتسبة لمنع مواطن منضم ألى حرب يدعو الى مبادىء هدامة في نظر المشروع الأمريكي من العنفر الى اى مكان بالخارج • وذلك على عكس ما يعليه القانون المصرى ، فلا يعكن أن يؤبى حتى على من كان منتميا إلى مثل هذا المزب ـ إن وجد في مصر ـ اللجوء الى القضاء الإداري يطلب إلضاء منعه من السهر • ويولى القضاء الإداري مبدا التناسب بين الخطر البتغي درئه والإجراء التغذ لذلك كل اعتبار في إجرائه للرقابة القضائية على قرار سحب جواز السفر أو المنع من السفر كما يضبع القضاء المسرى اعتبارات الملاءمة في تقديره الشروعية القرار المطعون عليه ، كالغرض من السفر ، ومدى الخطورة ، فلتن جعل المشرع المصرى لجهة الإدارة منع المواطن من السفر ، إلا انه اشترط الأسباب الجدية لذلك ويملك القضاء الإداري تقدير مدى جدية الأسباب التي تذرعت بها جهة الإدارة لمنع المواطن من المسفر ، كسا يملك التعقيب على جهسة الإدارة بعدم توافر هذه الأسباب البتة • ومن ثم يملك القضاء الإداري ان الإدارة بعدم توافر هذه الأسباب البته • ومن ثم يملك القضاء الإداري ان يقضى بإلغاء قرأر النم من السفر ، كما يملك عند توافر حالات الاستعجال ، أن يقضى بوقف تنفيذه والسماح للمواطن بالسهور

والفصت ل الرابع

رقابة القضاء الإداري

التطرق الى رقابة الملامعة :

وتخضع معارسة السلطة التنفيذية لصلاحياتها في منع الأفراد من السعر لرقابة القضاء الإدارى الفاء وتعويضا (٢٠ ويجرى القضاء الإدارى الفاء وتعويضا (٢٠ ويجرى القضاء الإدارى رقابته القضائية تلك في إطار المباديء المقررة ارقابة قصرارات الإدارة إزاء المحريات ، وهي رقابة يمكن أن تتطرق الى رقابة الملاحمة ما لأدارة الإدارى في مثل هذه المصائة هدو شرط من شروط مشرع ميترا (٢) .

مهرد الشبهات قد لا يصلح سندا للمتع من السفر :

ومصداقا على ذلك ، رفضت محكمة القضاء الإدارى في حالات كليرة الأذ بمجرد الشبهات لحرمان المراسل من السغر الى الشارح ، وفي القضية رقم 70 أسنة آق مكمت محكمة القضاء الإدارى بأنه إذا كان القرار القضية . يمتع المدعى من الصغر مبناء شبهات قامت ضدد في أنه يعمل على تجويب الذهب الى المضارح ، ويتجر بالعملة في السوق السوداء ، دون أن تبلغ أملة الذهب الى المضارح ، ويتجر بالعملة في السوق السوداء ، دون أن تبلغ أملة الشبهات مهما يلغ الأمر الى النبابة العامة للتحقيق معه فإن هذه الشبهات مهما بلغ نصيبها من القوة في احتيار الإدارة ، ومهما كان لها ما يبرد ما في مثل مالة الدعى بسبب كثرة أسفاره الى الشارح بغير مقتض مقبول ، فإن هذه الشبهات لا يمكن أن ترقى الى مرتبة حكم قضائي ولا يمكن أن ترقى الى مرتبة حكم قضائي ولا يمكن من السفر بسبب نثله .

وخلصت محكمة القضاء الإداري ، من أعمال رقابتها الجدية على ملامة قرار الإدارة الماس بحرية الواطن ، الى أنه متى كان الأمر كتلك فإن القرار الصادر يسمب جواز السعر من المدعى ومتمه من السعر الى الخارج

⁽٣٠) وقد صدر قرار وزير الداخلية رقم ٣٣٠ لمسنة ١٩٧٤ في ١٩٧٤. يفوض مدير عام مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية في لختصاص وزير الداخلية للنصوص عليه في المادة ١١ من المانون رقم ١٧ لمسنة ١٩٥٩ الامار إليه •

 ⁽٣١) راجع د- سليمان الطماوى - النظرية العامة للقرارات الإدارية - المطبعة الرابعة - صفحة ٨٨ ٠

يكون قد صدر بالمخالفة الحكام القانون ، ويتعين إلغاره (٢٢٠ •

لا يتمتم توافي الأبلة القاطعة شد من صدر قرار بمتعه من السفر :

على أن قضاء المحكمة الإدارية العليا قد جرى على آنه لا يتمتم لمسحة القرار الذي يصدر طبقا للمادة ١١ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ في طأن جوازات السفر، تولفر الأدلة القاطعة غدد من صدر بشائه هذا القرار وإتما يكفى لقيام القرار على سببه المشروع أن يكون مستفدا الى دلائل جدية أو قرائة مادية من شانها أن تؤدى الى قيام المالة الماقمية أو القانونية التي دعت الإدارة الى التخاذه ولا تتربب على ذلك مادام أن الأمر سوف يكون خاضعا لرقابة القضاء الإدارة من اعتبارات أمنية وجدية على مدى ملاحمة ما استثنت إليه جهة الإدارة من اعتبارات أمنية وجدية للدائل على ان ما تسب الى المواضل المتخوف منه بالنظام العام و المتخوف منه بالنظام المعام و

وعلى سبيل المشال (٩٣) ، فقد كان هذا الأمر متحققا في الطعن رقم ٩٩٤ لسنة ٣١١ ، إذ اتضم من الستندات المقدمة توافر الدلائل الجدية على أن المدعى من الأشخاص الخطرين في مجال نشاط الاتجار في المقاقين. المقدرة ، وفي اخطر الوامها المروفة بالهرويين وأن له وسائله الخاسة. التي تمكنه من جلبها من الخارج دون ان يكون له ظهور واضبح على مسرح. الجريمة وذلك بالاستعاثة ببعض معارفه ومعاونيه الذين يستأجرهم لهذا الغرض مقابل تحمله بمصاريف السفر وبالمِلغ التفنجيعي الذي يقرره لهم ،. وجاء ذلك بتحريات الإدارة المامة لمكافعة المضدرات ومساندها اقوال صدرت معن تم ضبطهم وحكم عليهم بالعقوبات الشاقة المؤيدة في قضية. الجناية رقم ١١ مخدرات النزهة سنة ١٩٨٥ وكان مثهما فيها كما هو ثابت بمحضى الضبط والتفتيش المؤرخ في ١٨ من فبراير سنة ١٩٨٥ • فكل. ثلك من شانه زمزعة الثقة فيه والأطمئنان إليه ويلقى عليه ظلالا كثيفة من الشله الثير في مجال نشاط الاتجار في العقاقير المدرة للصحة المامة والاقتصاد القومى وهو ما يقتضى من المططة المفتصة أتخاذ إجراءات الصيطة إزاءه والسنر منه ، ومن ثم فلا تثريب عليها أن قررت إدراجه في . قوائم المنع من السفر فغطورته وحماية للمصطحة العبامة ·

⁽٣٢) ريملق الأستاذ الدكتور الستشار فاروق عيد البر على هذا الحكم بان المحكة فيه وقد انتجا الى أن مجرد الشبهات ليست مبررا كأفيا لاتفاذ قرار بمنع. الدالمان من المسلق يظهر بهائم هدى تقديس للحكمة لمرية التنقل (المجسم. المسلمية علم هدمة ٢٧٨) •

⁽٣٣) راجع أيضا الحالات الأخرى التي وردت في د التطبيقات ، ٠

ولا يغير من تلك عدم إدانته جنائيا طالما أن الأمر لا يتعلق بالمحاكمة المجنائية وما تقتضيه من بحث الأدلة القاطعة للمكم عليه بالإدانة وإنما يتعلق بالسلطة المخولة قانونا لوزير الداخلية في إصدار قرار المنع من المعفر لأسباب هامة يقدرها وطالما تواقرت هذه الأسباب وكان لمها أصل ثابت بالأوراق وتبرر إصدار القرار المطعون فيه يكون قرارا سليما مطابقا للقانون ويتهار بذلك ركن الجنية في طلب وقف تنفيذه مما يقتضي رفضه •

وغلصت الممكمة الإدارية العليا من ذلك هى المطمن المدار إليه بجلسة ١٩٨٨/٥/٢٨ الى انه وإذ ذهب الحكم المطعون فيه الى غير ذلك فيكون قد خالف القانون مستوجبا الإلغاء والقضاء يرفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه ولجزام المدعى بالمصروفات عن درجتى التقاضي •

وقد ثبت من ذلك كله أن المحكمة الإدارية العليا قد أجرت رقابة جدية على حسن تقدير جهة الإدارة للموضوع المعروض في شتى جوانبه •

مصباس استعداد الإدارة لاقتناعها :

وإذا كان من المقرر أن القرار الإداري يعد قائما على أسباب صميهة:
طلنا ثبت في الأوراق صمعتها ، وأن تقدير الهميتها وما إذا كانت تجيز
لجهة الإدارة المتسفل في لهدات أثار قانونية معينة بإصدار هذا القرار
إنما يتدرج ضمن السلطة التقديرية لمهية الإدارة ، فإن من المقرر ايضا
إنما يتدرج ضمن أن أن يبحث المسوخ الذي دما الإدارة الى إصدار قرارها
بالمد من حرية المواطن في الصفر اللي المضارج ، فإذا ثبتت الدلائل المجدية.
على خطورة صفره على النظام اللجام قام القضاء الإداري بتاييد جهة.
الإدارة فيما لتشته من قرار ه

وتطبيقا لذلك ، ويناء على احكام المادة ١١ من القانون رقم ٩٧ لمسنة. ١٩٥٨ المنسار إليه قضت المحكمة الإدارية العطيا٢٥ بانه لا يتحتم لمسمة. القرار الذي يصدر بسمعب جواز السفر ، ومن ثم الإدراج بقرائم المنومين من السفر ، توافر الأدلة القاطمة ضد من صدر في شاته هذا القرار ، وراهما يكنى لقيام القرار على سبيه المشروع أن يكون مستندا الى دلائل جدية. أو قرائن عادية من شانها أن تؤدى الى قيام الحالة الواقعية أن القانونية القراد على سبة المشروع أن القرار المطعون فيه قد قام.

⁽۲۶) حكم المكتة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٤٨٣ لمنة ٢٦ق يجلسة- ١٩٨٤/٤/١٤ .

^{(°}۲) حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٥٥٥ لمسنة ٢٣ بجلســة ١٩٥١/٦/٣٠ -

على أمور معينة متسوية إلى الصادر في شاتها لو صحت لبررت النتيجة التي المنتوت إليه جهة الإدارة بإصدار قرار المنع من السفر ، فلا تتريب على جهة -الإدارة أيا ما كان المصدر الواقعي أو القانوني الذي استعنت منه اسباب -انتناعها واسندت إليه قرارها ٣٠٠ ٠

وعلى ذلك لاجناح على جهة الإدارة إذا كانت قد المدانت فيما المتهد إليه من سوء سمعة المدعية واعوجاج سلوكها الى تقارير موظفيها المسؤلين روجمتها في هذا المضموس على شهادة موظف في حكومة اجليبة بحسن سير المدعية المسادر في شائها القرار المطعون فيه وسلوكها ، ويضاصة إذا كانت هذه الشهادة قد وردت في عبارات عامة لا تذلي ما نسب إليها على رجه التضميص (١٧) (

كما أنه إذا بأن للممكمة من الأوراق ألقدمة أن وزارة الداخلية استخاصت قرارها من التحريات التي تجمعت لدى إدارة الباحث المعامة . (فرح التشاط الداخلي .. اجانب) فإن ذلك يعتبر كافيا لحمل قرارها .. المداخلية المسلمة الماحة المعامة .. المدائن من الصحة ، فلا تتريب على الوزارة إذا كانت قد المدائن .. فيما التهت إليه من سرح مسمعة المدعية الي معادق تحريات موافيها المسئولين .. ترافر أدلة قاطمة ، وإنما يكنى في ذلك قيام دلائل جمية وقرائن مادية .. ورضى في حد ذاتها محبب يكفى فحمل القرار الطعون فيه على محمل المصمة وعلى ذلك فإن براءة المطعون ضدها من تهمة إدارة مسكنها للدعارة .. ويحم قام على الشك في الذلة الاتهام المنافي لليقين ، لا تنفي عن المذكورة الشبهات القوية في ارتكابها هذا السلوك المنافي للكرة و وتتضافر مع المشائر المسائر المدلائل المتجمعة خدما لإساء الشبهات ومطان موم المسمعة التي . مسائر المدلون عندها وصدلها على إنفاذ القرار المطمون خدما وصدلها على إنفاذ القرار المطمون خدما وصدلها على إنفاذ القرار المطمون خدما .. فيه ، ومن القرر قانونا أن الأحكام الجنائية لا تقضى بالإدانة إلا عن

⁽٣٦) خلصت محكد القضاء الإدارى في القضية رقم ١٣٧١ لسنة فق بجلسة المراجعة المجلسة المراجعة المجلسة المراجعة المجلسة المراجعة المجلسة المربحة المجلسة المربحة المجلسة المربحة المجلسة المربحة المربحة المجلسة المربحة المربحة المجلسة المربحة المجلسة المحلسة المجلسة المحلسة ال

 ⁽۳۷) حكم الحكمة الإدارية الدليا في الطعن رقم ١٥٥٥ لسنة كل بجلسة ١٩٥٦/١/٢٠٠٠

يةين لا يساوره شلك ، لأن الشلك في شائبا يقسر دائما أسلحة المتهم • رعلى نلك فإن الحكم بالبراءة امدم كفاية الأملة لا يمتع جهة الإدارة من تكوين اقتناعها بما يخالف هذا الحكم متى رجدت دلائل آخرى قرية لإرساء الفسيات(XX) •

. سوم السمعة حالة تحيط بالشقص :

وقد اطردت احكام المحكمة الإدارية العليا ، وايضا محكمة القضاء الإداري ، طبى ان سوء السمعة حالة تلحق بالشخص وتحييد به ، ولاتطلب بحكم اللزوم ترافر ترافر اندلة قاطعة تقيم إدانته في ونائع معينة ، ان إعكام جنائية ذات حجية ، وإلاما يكفي في ذلك قيام دلائل جبية وهماجيات قرية لها الصحيل تأبية بالأوراق والبيانات الرسمية الموسمة ملف الشخص ،

وفي هذا الصدد تقول الأعكام أيضا أن سفارات مصر بالضارج هي القرير وأقدر الجهات الرسمية على مراقبة سلوله المصريين وتصرفاتهم بالمضارح والتعرف على أموالهم ، فإذا ما تولفر لديها من المطهات موالهم ، فإذا ما تولفر المضارع ، فإن ما يرد والموافد ما يريب سمعة وصلوله أحد المصريين بالمضارع ، فإن ما يرد والمدن من الأحدر به في الاحترار على مدا الشان ، يمكن الأحد به في الاحترار على مداممة الشان قرار إدارى ، كفرار سحب جواز السفر أو رفض تجديده ، الواجهة تلك المالات حفاظاً على سمعة المورد وكاراحة ،

وإذا ساخ القول في بعض الأهوال انه يلزم توافر وقائع معيلة لإمكان ومم شخص ما بعود العدمة أو السلوله أو الانحزاف ، فإن هذا القول لا يستقيم على إسلاقه إذا ما كان الأمر يتملق بسممة وسلوله مصرى غارج مصر، ذلك أن لكل دولة نظامها القانوني والأمني والاجتماعي وتقاليهما المشاتية التي تتسامح في بعض هذه التصرفات أو لا تحفل بملاحقتها مينة مؤنه في مثل هذه الصالات يتعذر ضبط وقائم معينة ونسبتها الى الشخص للتعليل على سوء سعمته أو لتحواف سلوكه في الحارج .

التمريات التي مشي عليها الوقت ورد الاعتبار :

كما انتهت المحكمة الإدارية العليا ايضا الى أنه لا يقدح في سلابة القرار بسوء السلوك والسمعة المسترجب للمنع من السفر أن يكون قد

⁽٨٦) حكم الحكمة الإدارية العليا في الطدن رقم ٢٧٩ مدلة ٣٧٥ بوطمســة ١٩٨٢/١١/٢٧ ٠

مضى يعش الأوقت على الوقائع التى تضمنتها التحريات سمح للمدعى الداعي الإدارة حرة في الداعية الإدارة حرة في الداعية الإدارة حرة في المقال المنطقة(٢٠٠٠). وقال المنطقة(٢٠٠٠) وقال المنطقة(٢٠٠٠) والماءة استعمال المنطقة(٢٠٠٠).

ويالنسية أرد الاعتبار ، فقد حكمت محكمة القضاء الإداري في القضية. رقم ١٩٧٣ لسنة الى بجلسة ٢٧/١١/١٥١ بانه وإن كانت القاعدة العامة. تقضى بحرية الغرد في الانتقال من جهة الى جهة اخرى والسفر خارج الديار اللسرية ، إلا أن للمكرمة المق على الدوام في منع سعفر بعض · الأقراد ما دامت ترى في منعهم من ذلك دفعا لخطرهم ، وتأمينا لسلامة. الميلاد وامنها وصبيانة كيانها ، وحماية افراد الشعب والمجتمع من كل ما يضره ، وذلك ايضا مادام قرارها قد خلا من سوء استعمال السلطة وكان المنع مبنيا على أسباب جدية متصلة بالصالح العام • ولا يغير من هذا النظر ما يقول به المدعى من مضى مدة على الأمكام المنادرة شده في الاتجار بالمخدرات تعيد إليه اعتباره ، إذ أن رد الاعتبار لا يمنع الحكومة من اتخاذ تلك الإجرامات الوقائية التي من شانها أن تحد من نشاطه في تهريب، المخبرات لمنع الثرها السبيء على افراد الشعب ، رهو ـ أي رد الاعتبار ـ لا يعمو أن يكون من شانه ممو اثر المكم واعقوباته التبعية ، من ميث حدم أعتبان عائداً ، وعدم عرمانه من التوظف ، لذلك فإن من حق المكوسة، ان تتخذ هذا الإجراء الذي اتبعته مع للدعى ولم لم تصدر ضده اسكام. سابقة مادامت القمريات تدل على وجود نشباط له في التهريب ، تلك التجريات التي لم يتحضها الدعى ولم يتدم ما يجرج القائمين بها أو يدل، علي أتهم كأتوا معقومين إليها بعامل الهوى والمُرض(٠٠) •

⁽٣٩) حكم المحكمة الإدارية العليا في العامن رقم ١٩٧٧ اسنة آق بجلسة ١٩٧٧ على أن محكمة القضاء الإداري كانت قد حكمت ايضا في القضية رقم. ١٩٢٧ على أن محكمة القضاء الإداري كانت قد للعدمي بالمسفر خارج القطاء المحالف القدمي بعلمة المحالف القدمية من المحالف المحلفة المحلف القضاء محكمة المقضاء محكمة المقضاء المحلفة على المحلفة المحلفة على المحلفة المحلفة على المحلفة المحلفة على المحلفة

وقى هذا المحكم انتخات المحكمة من التصريح المدهى بالسطر خارج القطر الاحمال. تجارية مرتين ، ومن المواققة على تجميد جواز مداره ، الرية على عدم خطورته من مقايرة البلاد على امن الدولة وسالمتها ، ويالتالى رات اتم ام يكن ماتاك سبب يهزر تقييه حريته الشخصية (د ، فاروق عبد البر _ المرجع المابق ص١٧٧٠) ،

 ⁽⁻³⁾ عكس ثلك رئجع حكما آخر لمحكمة القضاء الإداري في القضية رقم ٨٠٠.
 أسنة أق يجلسة ٢٩٥٦/٧١٠ حيث ذهبت الى أن رد الاعتبار يترتب عليه محو الحكم =

المُلدة ١١ من القانون ٩٧ لسِنة ١٩٥٩ تشترط الأسياب الهامة :

ومجمل القول أن المكمة الإدارية العليا اطرد تضاؤها على أن شهة قدرا من السلطة التقديرية خولها القانون لوزير الداخلية في الترخيص بالسفر عن طريق الرافقة أو عدم المرافقة على منح جواز السفر لبعض الأقراد ال تجديده أو سحبه بعد إعطائه وكذلك عن طريق الإدراج في قوائم المتوعين ، وذلك إذا قامت لدية اسباب هامة تبرر هذا القرار(١٤) وهذه السلطة التي يتمتم بها أوزير الدلفلية وإن كانت واسمة في السماح ال عدم السماح للمواطنين بالسفر الى الخارج ، إلا انها ليست على اى حال سلطة مطلقة لامعقب للقضاء الإداري على ممارستها • فإن استعمال جهة الإدارة هذه السلطة بالمتع منوط بقيام اسباب تدل على ان نشاط اللواطن يمس سلامة الدولة أو سمعتها في الشارج أو خطورته على الأمن المسام • وعلى ذلك فلجهة الإدارة أن ترفض الترغيض بالسفر الى الخارج إذا قام لبيها من الأسباب الجدية ما تقدر انها تبرر ذلك التم(٢١) . مَّهُم تُملِكُ إِذْنٍ فِي هَذَا الْقَامِ تُقْتِينِ أَهِمَيَّةً الْأُمْنِيَابِ أَلَتُمْ تَشْكُلُكُ لِأَيْهَا فَ أَشْتَدَأَنِ قرارها ، ولكن هذه الأسباب يجب على أى حال أن تكون .. بحسب نص المادة ١١ المشار إليها ذاتها _ أسبابا نهامة ٠ فإذا لم يَقم في الأرزاق دليل على وجود اسباب على الإطلاق او على وجود اسباب هامة لمع القرد من مقادرة البلاد ، كان القرار بعدم الترخيص بالسفر مستوجب الإلغاء •

المنافى بالإدانة باللمبة للمستقبل ، وزوال كل ما يترتب عليه من الددام الاهلية والمعرمان من المعقوق وسائر الآثار الجنائية (م٥٠٥ من تانون الإجراءات) فمن في المراف المستاد الى شخم ألامانة نقا المقيد جرية من الحريات ، ومى حرية القدمات والإجراء الله المنافق من الحريات ، ومى حرية القدمات والإياب بعد راء الاعتبار ، وإلا كان معنى لماله طرح جهية حكم بد الاعتبار وإحداد دلاية على استقامة المدمن والمصلاح حاله ، فمنى كان الطابح الله تفيى برد الاعتبار المعمى من المحكم بحبيده مدة تمس مساوات لجابد مواد مضرية المي القط المحكمة الإدارية المليا في المحلم المعادرة في مامه من السعاد ، يكون ته المهاد (١٤) محكم المحكمة الإدارية المليا في المطمن رقم ١٤٤٢ لمسلة ١٦٦ بجلمة على المحكمة الإدارية المليا في المطمن رقم ١٤٤٢ لمسلة ١٦٦ بجلمة على المحكمة الإدارية المليا في المطمن رقم ١٤٨٠ المسلة المائدة الدوليات المراف الروانية في منافع المحدد الذي تتطابها على مناح المحدد الذي تتطابها على مناح المحدد الذي الموانية على المحدد الذي تتطابها عصاحة البلاد الدامي المحدد الذي المحدد الدين المحدد الدينة المحدد الذي المحدد الذي المحدد الذي المحدد الذي المحدد الذي المحدد المحد

التاشيرات لقادرة البلاد بمقتشى القرار الوزارى الملكور ، •

⁽٣٤) حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ١١١ بجلسبسة ١٩/١١/١٢ ويالمثل إذا كانت أسباب منتصلة ، أو ملفقة ، أو مقدمة ، أو مصطنعة •

غَإِذَا رفعت جهة الإدارة بعش الأسباب الواهية أو الزهيدة المني ألى مصاف الأسباب الهامة ، أو المتعلت يعض الأسباب وشعمت من قحواها ودلالتها ، فإن هذا لا يرقى الى مرتبة السبب المبرر الشروعية القرار الماشع من السفر • وفي هذا المقام يجرى القضاء الإداري رقابة فعالة ومدقق فيها من اجل حماية حرية اسامسية من حريات الأقراد ، هي امتدأد لحرياتهم الشخصية التي كفلها الدستور • ولكن تقدير اهمية الأسباب على أي حال إجراء تبدا به جهة الإدارة ، غطى عاتقها تقع مهام المحفاظ على أمن المجتمع وسلامة البلاد ولامعقب على تقديرها من القضاء الإدارى في هذا المقام إلا إذا بأن بها في الأمر فساد في التقدير ، أو إساءة في استعمال السلطة ، ذلك انه في هذه الحالة يقتقد القرار الإداري المانع من السفر و السبب القانوني ، الذي استلزمته المادة ١١ من القانون المشار إليه لتأسيس نك القرار ومن ثم تعتبر اهمية الأسباب في هذا المقام قيدا قانونيا على سلطة الإدارة لمنالح حريات الأفراد وهماية لها ، فقد جاءت تلك المادة ناصة على أنه و ولئن كان لوزير الداخلية رفض منح جواز السفر أو تجديده ، أو سحبه بعد إعطائه وكلها صور للمتع من السفر ، إلا ان ذلك منوط بتوافر اسباب هامة يقدرها وزير الداخلية ، فالمنع من السقر على ما توضيح من صود لا يكون لأى سبب كان بل يجب أن يراني الى مستوى ممين ، بأن يكون « سببا هاما » وإذا كانت هذه الأهمية و يقدرها » وزير الداخلية بر إلا انه الأمكام القانون ومبادئه إلمامة يقوها تعبد وقالة الأداوى :

القرار الصادر باللاع من السقر قرأر إداري مستمر :

أن من القرارات الإدارية الغيبية قرارات مستمرة ، يتجدد الثرها كل يوم بل وكل لمطة - وإضفاء صفة الاستقرار عليها بصورة أبدية من المضورة بمكان - ومن هذا القبيل القرار بالوضع في قوائم المنتوعين من المسقر - مما يجعل المواطن الذي وضع اسعه في تلك القرائم معنوها من المسقر مادام اسعه مقيدا بالقوائم المذكورة - وفي نلك آثار بالغة المخطورة على جوائب عديدة من حياته ومصالحه الماديق والمعنوية - ومثل هذه الآثار المن تتجدم ياستعرار - على حد قول الإستاذ المدكنور سليمان الطماري (٢٣) - لا يمكن المقول بانها ترتبط ارتباطا ابديا بالقرار الأول ، صريحا كان أن خسنيا ولهذا المؤدى الفورى والقرار المنتطيعي من عيث الثارة ، في مركز وسط بين القرار الفردي الفورى والقرار المنتطيعي ، من حيث أن أشاره لا يمكن أن تصعد مقدما وطي صعورة قاطعة ، كما هو الشان في خصوص القرار القدودي

 ⁽۲۲) الفضاء الإداري -- الكتاب الأول : قضاء الإلفاء -- ۱۹۷۱ -- مر، ۱۹۷۰ وما يحب دها *-

القورى ، بل إن اثار القرار القردى المستمر مرتبطة بركن السبب الذي يقوم عليه كل قرار إدارى ، بمعنى أن آثار القرار المستمر ، تقل مشروعة ما بقى ركن السبب قائما • فيذا مدال السبب ، تعين وقف آثاره فيرا فيزا استنحت الإدارة عن ذلك ، كان امتناعها بحثابة قرار غير مشروع يتعين على القضاء الإدارى إلفاق، فإذا منتاعها بحثابة قرارة المترخيص الاحسد على القضاء الإدارة المترخيص الاحسد كان ادارة بالسفر الحسباب قائمة وقت هذا الرفض ، فإن قرارها يكون مشروعا الانكر إذا رالت الأسباب التي بنى عليها قرار الرفض الأول فإن من حقة أن يعود الى الإدارة مرة أخرى ، وأن يقاضيها بخصوص موقفها منه على شوء تقير الأسسباب •

وتطبيقا لذلك حكمت محكمة القضاء الإداري ببطسة ١٩٦٠/٥/١٧ « يان وضع الشخص في قوائم المغرمين من السغر هو بطبيعته قرار دو آثر مستسر مما يجعل له (المعرع من السغر) السق في أن يطلب وفع آمسه من القوائم في كل مناسبة تدعو الى السغر الى الخارج • وكل قرار يصدر برفض طلبه يعتبر قرارا إداريا جديدا يحق له الطمن فيه بالإلغاء استقلالا » •

وتژید المحكمة الإناریة العلیا هذا القضاء فتقفی بسهاسة ارل دیسمبر
معقة ۱۹۹۲ و بان القرار الصادر فی ۲۱ یولیو سنة ۱۹۹۹ برفض طلب الدعی
التصریح له بالعشر الی الفخارج والذی اعان للعدمی فی ۲۸ یولیو سنة ۱۹۹۹
وهم القرار الملعون فیه ، قرار إداری جدید لا یسوغ اعتباره تاکیدا لقرار
مدمه فی ۲ ابریل سنة ۱۹۵۸ من المسفر الی الفارج ، وذلك انه صدر فی
مناسبة سفر جدیدة متمیزة عن مناسبة سفره السابقة ، وقرار وضع اسم
للدعی علی قوائم المفرعین من السفر یتجدد اثره – بحكم طبیعته – كلما
استجدت مناسبات السفر ، ومن ثم فالقرار الملحون فیه له میماد للطحن
مستقل » ،

المُتَع مِن السقر دون موجِب مِن القَانون يستوجِب لا الإلقاء قمسبٍ بِل والتعويض ايضـــا :

يمتبر الاعتداء على حرية عامة مخالفة للقانون ، وعلى ذلك فإن القرار الصادر بالنع من السفر باى صعورة من الصور يعتبر مسامها بحرية عامة من حريات الافراد يتسخل القضاء الإسلاري لممايتها من هذا المسامن إذا كان قد شابته مخالفة للقانون ، وذلك بالقضاء بالتعويض الناسب للمواطن المقرور من منعه من السفر ، وقي هذا اعتزاز بالحريات العامة التي كفلها للسعدور الافراد المواطنين ، ونصب القضاء حارسا وأمينا على هذه الحريات

في مختلف صورها القررة باليستور(١٤٤) -

طلب وقف تنفيذ القرار الصاس بالمنع من السفر :

وفي صدد دعرى الإلغاء أيضا فإن الفرد الذي مست حريته بالمنع من السفر يستطيع ـ بحسب الأحوال ـ أن يقرن طلب الإلغاء بطلب وقف التتفيد بالنسبة للقرار الصادر بالمنع من السفر ، فإن الآثار التي تترتب على المنع من السفر قد يتعدر تداركها ما لم يوقف تنفيذ القرار الى حين القصل فيه الإلغاء •

الفصّ لل نخامِسٌ

تطبيقات من احكام القضاء الإداري

الميحث الأول : من احكام المحكمة الإدارية العليا :

اولا : المطعن رقم ٢٧٩ لسنة ٣٧ ق جلسة ٢٧/١١/٢٨ :

ترامى لسلطات الأمن مع اتساع ظاهرة سفر بعض المعريات الى لبنان أن بعضهن يسلكن في الفارج سلوكا يسء الى سمعة الوطن ويفل يكرامته نتيمة انجرافهن وعدم التزامهن بالقيم ألخلقية والتقاليد المرعية فكلفت يعض ضباط إدارة مكافعة جرائم الاداب العامة (تسم المكافعة المولية) بالمنفر الى لبنان لدراسة هذه الظاهرة وقد اسفر ذلك عن تقديم تقرير باسماء بعض المعريات اللائي يعملن بالملاهى الليلية والبارات بلبنان تضمن اسم المطعون ضعها حيث كانت تعمل بملهى من ملاهى الدرجة الثالثة معروف يسوء السمعة كما ورد اسم المطعون خددها ايضا برقم ٢٨١ بكشف الأمن المام اللبناني الخاص بالمصريات اللائي يعملن بالبارات والملاهي الليلية ببيروت كذلك فقد اسفرت التحريات التي اجرتها السلطات المتصة عن المطعون خددها بمعرقة آداب القاهرة انه سبق خبطها في القضية رقم ٢١٩ السنة ١٩٧٧ جنم الماب عايدين لجالسة رواد ملهى جرانادا وإزاء ذلك كله ارسلت مصلحة الأمن العام كتابها السرى رقم ٣٧ في ٥ أبريل سنة ١٩٧٣ الى مصلحة الجوازات والهجرة والجنسية بإسراج اسم المعون خدما بقوائم المترمين من السفر لاتحرافها وإساءتها اسمعة الوطن في الفارج وتلبية لذلك فإنه لدى عودة المذكورة الى الوطن يوم ١٣ يونيو

⁽¹³⁾ راجع النكتور سليمان الطمارى ما المقضام الإدارى ما الكتاب الثاني قضاء التعريض وطرق الطعن في الأحكام ١٩٧٧ مـ ١٥٧٠ وما يعمدها

منة ١٩٧٤ تقرر سحب جواز السفر منها للأسياب المتقدمة · ·

ومن حيث إنه يستفاد مما سبق أن قرار سحب جواز السفر المشوين شدها وإدراج اسمها بقوائم المغرعين من السفر قد انتفقته الجهة الإدارية المقتصة قانونا في ضرم ما قام لديها من أسباب ودواعي واعتيارات لها السمول ثابتة بالأوراق والبيانات الرسمية الموده ملف الملعون خديما تبدر إصدار هذا القرار وقد استبان من الأوراق أن هذا الإجراء لم يقتصر على المطعون ضدها وحدها وإنما شمات قوائم المنع من السفر عددا من المحريات الملائق يعملن بلبنان ويسلكن سلوكا شائنا يسيء الى كرامة فلوطن وسمعته ومن ثم يغدر من الواضح أن تقدير جهة الإدارة لاعتيارات ودواعي منم المطعون ضدها وامثالها من السائر قد برا من إساءة استعمال فلاسلة -

ومن حيث إنه لا وجه لما ذهبت إليه الملمون ضدها وساهيها في هذا الاتجاء المكم الملمون فيه من ان سوء سمعة اللهي الذي كانت تعمل فيه بييربرد لا يقوم دليلا على سوء سمعتها ذلك أن سوء شسمعة وهي حالة علمي بالشخص وتحيط به لا تتطلب بحكم اللزوم توقد الدلة قام ملاتا تقيم والتا توصعه وإنا يكلى في ذلك قيام ملاتا جية لها أعسل ثابتة أو امكاما جائية توصعه وإنا يكلى في ذلك قيام ملاتات المسوء ، أعسول ثابتة على الإنزلاق الى مسالك مشبوعة والتردي في مجالات المسوء ، فإذا ما تعزز ذلك بما كشفت عنه التعريات من سبق ضبط الطعون شدها فإذا ما تعزز دلك بالمنافق على المنافق عالم بالمنافق عبالم سافرت في المنافق على مسافرت الله المنافق عالم بعدة الإنا المسام اللهناني مسافرت الى المنافق المنافق عالم مسافرت الله لا المنافق عالم المنافق على المسام اللهناني مسافرت الذي لاستبان من ذلك كله أن ثمة دلائل جدية وقرائن مادية يكلى الممال الصمعة «

ومن حيث إنه ليما يتعلق باتهام المطعون ضدها بإدارة مسكتها الكائن بحى جاردن سيتى بالقاهرة للدعارة فإنه ولئن كانت هذه الواقعة لاحقة على صدور القرار المطعون فيه وقفى فيها ببراءة المطعون ضدها إلا أنه يعطالمة المحكم الصادر بالبراءة بيين أنه قد قام على الشاء في الملة الاتهام التأقي لليقين المحكم الصادر بالبراءة بيين أنه قد قام على الشاء و هائن الأحكام المجائزة دائما وهر الا تمكم بالإدانة إلا عن يقين لا يساوره شاء لأن الشاء يفعى دائما لمصلحة المتهم • ويناء عليه فإن هذه الواقعة في حد ذاتها وما لا يسعو من طروف و إعتبارات تنتضافر مع الدلال السابقة لإرساء للشبهات يمطأن صوء المسعة التي تصبها جهة الإدارة الى المطمون ضعها ومعلتها على اخذاذ القرار المطمون فيه •

ومن حيث إنه لا اساس لما يقول به الدفاع عن الطبون ضعمة حن

أن قسم الآداب قد وافق على طلبها في ١٩٨١/٢/١٠ بإضافة دول المريقية الى جواز سفرها بما يفيد انه لا إعتراض للقسم على سععة المطمون ضدها ذلك لأن الراجع أن ذلك قد تم تصليعا من السلطات المفتصة المتضى تفاذ حكم محكمة القضاء الإدارى الملعين فيه بإلفاؤه قرار صحب جواز سفر الملعون ضدها ومتها من السفر وعلى أي حال فإن هذه الوالعة تأتى في طروف وترقيت متباعد عن الطروف والملاسسات التي قامت في تاريخ المدار القرار الملعون فيه .

خاتيا : الناس ٢٢٠ استة ٢٣ ــ جاسة ٢١/٢/١١ :

لسب الى الطعون خددها اتهامها في قضايا متعددة الخدير إليها في الأوراق ، وسوم سمعتها بالخارج هندما سافرت للعمل بدارات وملاهي الطرق سيئة السمعة ، وكان زواجها من الشخص الاردنى الجنسية الذي يعمل هن ربناته في الملامي الليلية الذي يديره بالاردن ثم تطليقه لها بعد مرور شهرين فقط من الزراج يوحي بأن القصد في هذا الزواج كان لمجرد شهرين فقط من البلاد للمضي في ممارسة النشاط الذي توافرت الالمة والقصريات على اعتبادها عليه ، وهو مما لاشله فيه يسيء الى سمعة مصر والمحربين ومن ثم فإن قرار متمها من السفر يكن قد استهدف المسلحة العامة للبلاد ومعاية سمعتها عن السفر يكن قد استهدف

ومن حيث إنه لما تقدم يكرن الطعن قد قام على اساس سليم من القانون ويتمين لذلك الحكم بإلغاء الحكم المطعون فيه والقضاء بوفضى طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه وإلزام للدمية بمصاريف كل من هذا المطلب والمطعن •

الله : الطعن ١٤٨٣ لسنة ٢٦ق ــ جلسة ١٤٨٤/٤/١٤ :

ثبت من واقعات الدعوى ان سعمة المطعون خددها وسلوكها خارج البلاد آند ساء الى الحد الذى دفع بالسفارة الصرية فى دار السلام الى إرسال برقية وخطابين الى وزارة الداخلية بطلب عنمها من السفر الى الخارج كما أرسل القنصل العام فى دار السلام خطابا الى وزارة الخارجية فى ١٩٧٥/١/ ١٩٧٥ يتضعن شكرى المعربين من إساءة المطعون ضدها لمعمقة مصر والموب لزاولتها الدعارة ، فضلا عن أن طلاقها من زوجها كان بناء على رغبة المزوج لعوم سلوكها وسعمتها ، ولاندك أن مراقبة سلوك المطعون ضدها في الخارج وهى المعارج لا يتأتى إلا بععرفة السلطات المعربة فى الخارج وهى المعارجة المعربة والمعربة والمعربة والمعربة على ما نسب الى المطعون المعارفة المعربة والمعربة ما المعربة والمعربة ما المعربة والمعربة ما المعربة والمعربة ما المعربة والمعربة المعربة والمعربة المعربة والمعربة ما المعربة والقنصارية والمعربة والقنصارية والمعربة والقنصارية والمعربة والقنصارية والمعربة والقنصارية والمعربة ما المعربة والقنصارية والمعربة والقنصارية والمعربة والقنصارية والمعربة المعربة والقنصارية المعربة والمعربة و

اما عن عدم إبلاغ السفارة المصرية السنطات المعلية يدار السلام.
 عن تصرفات المطعون ضدها ، فمن المبديهي أن السفارة المصرية غير مفوط.
 بها المفاظ على الآداب العامة في بلد اجتبية ، وإنما المتول بالسفارة المفاط على سمعة مصر في الفارج •
 المفاط على سمعة مصر في الفارج •

ومن حيث إن الثابت من الأوراق انه بتاريخ ٢١/٥/٥/١١ ورادت الداخلية برقية من سفارة مصر بدار السلام تفيد ان السيدة ٠٠٠٠٠ هاملة جواز المسفر رقم ٢٩٥٠/١ - المسادر بتاريخ ٢٩٧٢/٧/١ تم طلاقها من زوجها اللائم ، وتطلب السخارة إخطار الجوازات لإتضاد اللائم لمن نوجها المناص بزواجها من المذكور من جواز سفرها ، ولذمها من المدكور أم جواز سفرها ، ولذمها من المدودة المي دار المسلام عقر عمل زوجها المدود سيرها وسلوكها عمل بانها رحلت الى القاهرة على الطائرة المحرية فصر يوم الاثنين ١٩٧/٥/٥٧ واضافت البرقية أن تقريرا عن الموضوع مسيصل بالمطبية المنابعة المتابعة المنابعة ال

ويتاريخ ١٩/٥/٦/١٥ ورد كتاب سفير مصر في دار السلام رقم ٢٣ ملف . ملف ١٣/١ إلحاقا لبرقية السفارة المضار إليها يطلب اتفاد اللازم نحو منع. المذكورة من السفر للفارج مرة اخرى حفاظا على سمعة مصر حيث انها كانت تزاول مهنة الدعارة في دار السلام بالرقم من كونها متزوجة من استاذ جامعة الماني مما دعا الأخير التي تطليقها بالصفارة لهذه الأسباب يوم ١٩٧٥/٥/٢٢ ٠

ويتاريخ ٢٩/١/١٧ (مسلت وزارة الخارجية الى مصلحة وثائق السنر والهجرة والجذمية كتابها برقم ١٧٠٤ قنصلى مرفقا به كتاب، القنصل المسام مصر في دار المسلام رقم ١٦٠٤ (علف ١٩٢١ تقصلى) وجاء في هذا الكتاب بأنه في يوم ٢٣ مايي سنة ١٩٧٥ تم في عقر سفارة المسلام استفراع شمهادة طلاق رمسية بموجهها تم الطلاق بين السيد ٢٠٠٠٠٠ الأسبتان بكلية الهندسة يجامعة خار السبلام والسيدة ٢٠٠٠٠٠ وقد تم الطلاق بناء على طلب الزورع الذي الدي المالة بناء على طلب الزورع الذي الدي المسلام على المسلام على المسلام المهادي بناء على طلب الزورع الذي الدي المالة بناء على طلب الزورع الذي الدي نون مراعاة لحرمة الدين أن الزواج ٠

واشناف كتاب المتصل أن المنفارة الاحظت في عدة مناسبات أن المذكورة تقوم بالمبال (مشلة بالأداب والأشلاق في المحلات العامة) ، واشتكى كثير من المصريين والعرب من إسامتها المعمقة المصريين والعرب بمزاولتها الدعارة وترى المنفارة اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع المذكورة من السفو للخارج مرة اخرى مفاظا على سمعة الوطن •

ومن حيث إنه لما تقدم ببين أن القرار الطعون فيه بسحب جوال سفر المطعون ضدها وعدم منحها أو تجديد وثائق سفر لها ، قد قام على مبررات وأسباب كافية لحمله محمل الصدمة ، ولها أصدول ثابتة بالأوراق واللفات ...

رابعا : الطعن ١٣١٥ لسنة ٢٦ق ــ جلسة ١٩٨٣/١١/١٢ :

بتاريخ ١٩٧٥/٨/١٢ تم تحرير نموذج إدراج ارسل برقم ٢٨٣٧ من مدير مصلحة الأمن العام الى مدير مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية (تسم القوائم) وذلك لإتخاذ اللازم نحو إسراج ٠٠٠٠ على قائمة المنوعين من السفر بناء على طلب إدارة مكافحة المضرات بكتابها رقم ١٩٣١ المؤرخ غي ١٩٧٥/١٥٥٧ وتستتد الإدارة العامة الكافعة المغيرات في ذلك الي ان المذكور مسجل بقسم مكافعة المضمدرات بالأسكندرية تحت رقم ١٤٧٣ معلومات لنشاطه في تهريب المقدرات ولاشتراكه في عصابة المهرب المطير ٠٠٠٠٠ وشهرته ٠٠٠٠٠ السابق اعتقاله لنشاطه في المغدرات كما ان المطعون خده سبق خبطه بميناء الاسكندرية مع سيدة تدعى ٠٠٠٠٠٠ وفي حيازتها كمية من المضدرات في القضية رقم ٢٥٥١ لسنة ١٩٦٩ ميناء الاسكندرية ، وبالإطلاح على صورة المكم المسادر في القضية الذكورة بجلسة ١٩٧٠/٦/١٠ تبين أن المتهمة في هذه القضية هي ١٩٧٠-٠٠٠ وأن المكم قد مدر بيراءتهما مما السند إليهما ويمصبادرة الجوهر الشيدر المضبوط بلا مصروفات جنائية وحاصل اتهام الليابة العامة لها الها في يوم ٩/٥/٥/١ بدائرة قسم الميناء معافظة الاسكندرية قد جلبت الى الأراشي المعرية جوهرا مخدرا (عشيشا) بدون ترخيص كتابي من الجهة المختصة وقد استعرضت المحكمة وقائع الدعوى وجاء في اسباب حكمها ه أن الثابت من التمقيقات أن المتهمة فدور الضبيط قد ارشدت عمن يدعى ٠٠٠٠٠ مقررة أنه مالك المضرات المضبوطة معها وقد كلفها بعمله قبيل مفادرتها للسفينة بفية تهريبه وقد قام الدليل على صحة هذا القول من أقوال المتهمة وإتكار هذا الذي ارشدت عنه صلته بها ومرافقته لها ثم عدوله عن هذا الإنكار واعترافه بملازمته المتهمة طوال مدة إقامتها في بيروت وتواجدهما في السفينة وقد سارت النيابة العامة في تحقيقها للجريمة على انه شريك للمتهمة فإذا الضيف الى ذلك ما ذكره شاهد الإثبات بتحقيقات البطعبة من الله يعتقد ان المغدرات المضبوطة معلوكة لن ارشدت علمه المتهمة ٠٠٠٠ بانيا هذا الاعتقاد بتقديم هذا الأخير إليه في اليوم التالى طالبا جميع الأشياء التي كانت تحملها المتهمة باعتبار انها معلوكة له وجميع هذاه الادلة ترجيح مسحة ما اكتبة المتهمة من ملكية المتدر لهذا الشخص ٠٠٠٠ ورتبت المحكة على إيلاخ المتهمة عن شريكها المتكحرر للمحكم ببراءتها مما نسب إليها استنادا اللي تص المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٦ استة ١٩٦٠ ويتضح من ذلك أن تقارير جهات الأمن عن المطعين ضده في تهريب المقدرات ، تجد لها صندا قويا من أسباب الحكم سالف البيان .

ومن حيث آله ترتيباً على ما تقدم يكون إدراج اسم الطعون هيده في قرائم المنزمين من السفو قد جاء مطابقاً لأحكام القائدين رقم 47 اسنة 1907 في شان جوازات السفر والمكام قرار وزير الداخلية رقم 47/ المبنة 1979 في شان قوائم المنوعين واستند في ذلك الى اسباب صحيصة مستمدة ومستخلصة من أصول تنتجها ومن ثم يكون المكم الملحون فيه قد جائب الصواب ويتمين القضاء بإلغائه ورفض الدعوى وإلزام المدعى المصروفات

غامسا : الطعن ٢٧٣٩ لسنة ٢٩ق ــ جلسة ٢١/٤/٤/١ :

تمبية تنبىء من الحراف في المسالة وشدود في الطبع ، مما يؤثر تأثيرا معينة تنبىء من الحراف في المسلك وشدود في الطبع ، مما يؤثر تأثيرا سيئا على مسعة الدولة ، ويلمق الشمرر بإنيائها في الخارج ، ومن ذلك قيامه بدور العميل لدى إجهزة الأمن اليمنية في الساط الجالية المصرية تهامه وبتلقيه الرشاري واستفلال نفوذه المضغط على المصريين لايتزار الحوالم والإيقاع بيمض المصريات وتقديمين لرجال الأمن المينيين تأكيدا لولاته لهم وكل ذلك تظاهره الشكاري المقدمة ضده من مصادر متشلقة قضلا طلاته لهم وكل ذلك تظاهره الشكاري المقدمة ضده من مصادر متشلقة قضلا المصرية بصنعاه والتي يظهر منها رغم انها لم يتناول اقوال جميع الشاكين عن التحقيقات الإدارية التي بالمسفارة الله المسريات المساطة في الإيقاع بيمض المراسات المصريات وتقديمهن ممارسته دور الوساطة في الإيقاع بيمض المراسات المصريات وتقديمهن لمرجال الأمن المنيين ولما قرره أحد الشهود في التحقيق من أنه دهم المدميات وتقديمهن مبلغا من المتقود نظير القوسط له في إشام دراسته المثانوية وعلى هذا المتحود يشدر القرار المطمون فيه يحسب الظاهر متهقا مع أمكام الماليون وبالمالي يكون طلب وقف تنفيذه غير قائم على اسباب جدية خليقا بالرفض وبالتالي يكون طلب وقف تنفيذه غير قائم على اسباب جدية خليقا بالرفض وبالمالية عن المناس وينة خليقا بالرفض وبالتالي يكون طلب وقف تنفيذه غير قائم على اسباب جدية خليقا بالرفض وبالالمال ويكون طلب وقف تنفيذه غير قائم على اسباب جدية خليقا بالرفض وبالتالي يكون طلب وقف تنفيذه غير قائم على اسباب جدية خليقا بالرفض و

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه وقد مدد في غيية حدّه الواقعات وقضي بغير ما تقدم غلات يكون قد جانب الصنواب في قضائه ومن ثم حقٍ القضاء بإلغاثه ويرفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون غيه وإلزام المدعى المصروفات •

: ١٩٨٢/٢/٢٧ غسلم ... ق٢٦ قلسا ٢٥٧ مقل وفعلنا : السياسة

استندت جهة الإدارة في إستدارها قرارها بسحب جواز سفر الطعون. خده وهدم تجديده ، وبالتالي الحياولة بينه وبين السفر خارج البلاد الي اسباب متمثل في وجوده ببيروت دون أن تتوافر لديه نفقات العودة ألي أرض الوطن مع الإكثار من التنقل بين دولتي سوريا ولبنان إبان اشتمال الحرب الأهلية بلبنان • ولما كانت واقعة تواجد المطعون شده بالخارج دون ان يكون معه مصاريف العودة لا تحمل بذاتها معنى الإساءة الى الوطن اى الإضرار بسمعة البلاد اللهم إلا إذا كان مردها الى انحراف في السلك او تنكب للنهج القويم او ما الى نلك وهو ما خلت الأوراق من بيانه ، هذا بالإضافة الى أن الطعون شده قام بأداء نفقات عودته الى الدولة • ثم أن راقعة تريده ما بين سوريا ولينان اثناء اندلام الحرب الأهلية بلينان لا تعتبر بذاتها شبئًا منكرا ، وإنه أيا ما كان الأمر في تكبيف هذه الواقعة وأيا كان ما تثيره من ربب وخنون في اعتبار الإدارة ، فإنه ما دام لم. يثبت أن للمطعون خده ادنى صلة بأي من الفريقين المتقاتلين أو أنه أتي. قى هذا المجال فعلا أو المعالا من شانها أن تسيء الى سمعة وطنه أو أنه-نامس فريقا على عساب الآخر أو غير ذلك مما قد يصبعه بسوء القصيد أو يؤثر من قريب أو بعيد في موقف الحيدة الذي التزمته جمهورية مصر المربية حيال ما يجرى من مشاحنات بين الأشقاء ، فما كان هناك لنلك موجب لتقييد الحرية الشخصية للمطعون خنده بإسمار قرار بسحب جوان منفره وعدم تسليمه له ، الأمر الذي يستتيم أن يكون هذا القرار غير قائم على سبب بيرره ، وبالتالي يقع مخالفا للقانون خليقا بالإلغاء •

المبحث الثاني : من احكام محكمة القضاء الإدارى :

اولا : القضية ٨٨٤ لسنة ١٠ق .. جلسة ١١/١٢/١٢ :

تقدمت المدهية بطلب استفراج جواز سفر لها بدعوى تعاقدها للمعلى يؤحدى الملاهى بالخارج فرفض طلبها ، وكان الثابت من الأوراق يدل على أن المدعية ليست ذات سمعة فنية ، ولم تقدم دليلا على عكس ذلك ، وكل ما قدمته هو بطاقة ثابت بها أنها تعمل (الرتست) ، وهذه العبارة لا تدل على شيء ولا تكفى لإضفاء صفة الفن عليها ، ومن ناحية المسمة ذكرت إدارة بوليس الآداب أن الدعية كانت مستخدمة بإحدى المحلات العامة ، وكان عملها قاصراً على مجالسة رواد الحل ثم اشتقات صرافة في إحدى يارات الدرجة الثالثة ، هذا فوق ما أثبته الكثيف الطبى طبها ، وذكرت الإدارة أن سفر مثل المدعية الى المارج سيؤدى بها الى سلاء طرق غير تكريمة للارتزاق إذ ليس لها من ننها ما يساعدها على السيش في مثل هذه للبلاد وأما من ناحية سابقة سفرها الى الخارج فصحيح أنها سافرت ولكنها تزوجت من قبرهي مسيعى غير عابئة باختلاف الدين ، وهذا إن دل على شيء فيرا على فقدانها كل القيم الأخلابية ، ومن ثم تكون دورى على غير أساس غير من الحاربة متعبنة الرفض .

ثانيا : القضية ١١١٧ استة لاق ـ جاسة ٢/٣/٥٥/٢ :

اللتابت من واقعات الدعوى أن الدعى سافر وبعه فرقة تشايلة أساءت الى منعمة مصر في الفارح ، وها لما التجاه السويد يقتريد ومن ثم كان ملعه من السفر الى الفارح مع مثل هذه الفرقة التي تسيء الى معمة مصر ، وامتناع السلطة الإسارية عن تجديد جوائز سفره للفارج ، يعتبر تصمية سليما لا خبار عليه ، لأنه يستند الى وقائع ثابتة في الأوراق ولا سبيل الى سحضها ، ولا يؤثر في ذلك التعهد الذي قطعه المدعى أغيرا علي على المنازع مستقبلا المنازع وعدم اصطحاب فرق استعراضية معه للذخارج مستقبلا مدام أن فاقرار الملمون فيه قام وقت صدوره على اسياب ثبري نها صدق هذا المتعهد برده ، وإن كان يصح للجهة الإدارية إنذا ما تبين لها صدق هذا المتعهد التعهد التعهد تعيد قليه المدى التعهد تعيد ألفي المدى التعهد التعهد تعيد ألم التعادل مستقبلا ، ثبيت نها صدق هذا المتعهد الأنتيد قليدة الإدارية إنشاء تبين نها صدق هذا المتعهد التعهد التعهد التعديد التعديد التعيد التعديد الت

: ١٩٦٠/٥/١٠ تسلم ... ق١٣ تنسل ١٧٩ متل ترستقال : المالة.

إذا كان الثابت من الأوراق ان المدعى اثناء رجوده بالمعن اخذ يديع الشائمات والأقرال التي تعيم الى مسمة البلاد الأدبية والاقتصادية والى الملائمة المسلمة والمسلمية والى الملائمة المسلمية والمسلمية القائمة بين الملكة المسئمة والمسلمين للجمهورية العربيسة المتادة بالمين أن يتنفل في الأمر للممافظة على دولم المسائلة المطيبة بين المسلمة المسلمة بين وتصادما * فيقرر مسمب جواز سفر المدعى وترحيله من المين *

ولا يؤثر في ذلك قول المدعى بأن إلغاء التمثيل الصحياسي بين :الجمهورية العربية المتحدة والملكة المعنية على اثر اتحادهما ، يسلب الممثل :السياسي للجمهورية العربية المتحدة باليمن اختصاصعه في هذا الصعد ، لأن الاتفاق بشان هذا الإلغاء لم ينفذ إلا في ١٤ من توفعير سنة ١٩٥٨ تاريخ الإعلان المتبادل بين الجمهورية المعربية المتحدة والملكة اليعنية على ان يكون تنفيذه المتداه من التاريخ المذكور على عين أن القرار الملطون فيه قد صدر قبل نلك في ١٥ من يوليه سنة ١٩٥٨ أي في وقت كان التمثيل السياسي فيه لا يزال قائما بين البلدين - ومن ثم يكون القرار الملطون قد صدر ممن يملكه وفي صود السلطة التقديرية المضولة له مستهدفا بذلك الصالح الصاح م

: ١٩٦١/١/٢٤ تسلم ق١٣ تسلة ١٠٣٧ متى قينطقا : العبار

إذا كان المدعى قد اعتبر داخلا في الجنسية المصرية بحكم القانون. طبقا لنص المادة الأولى فقرة ثانية من الرسوم بقانون رقم ١٩ لسـنة ١٩٢٩ وفي ١٣ توفيير سنة ١٩٥٨ وهنم في قائمة المنتوعين من السفر لأنه مسهيرتي ، فتقدم بطلب الى إدارة الجوازات والجنسية قرر فيه بتنازله عن البنسية المرية ورغبته في مفادرة البلاد نهائيا وواققت الجهات المشتنبة على عدا الطلب ومنهنه تذكرة مرور في ١٩٥٨/١٢/٢٤ ولكنها هي ٢٩ من دينتمبر سنة ١٩٥٨ قررت منعه من السفر وسنصبت منه تنكرة ألمرور مهررة مسلكها إزاء المدعى بعد ان وافقت على مغادرته للبلاد نهائيا عاقه التعد عقلاء رئيس تتجلس إدارة شركة مصائع تصبغ القاهرة ، وانه احد المعطولين غى عده التدركة وفي شركة الفا التابعة لها واللتين فرضت. كيهما المراسة وإن هناك تمقيقات تجريها نيابة الشخون المالية غي مخالفات مالية واقتصادية وقعت من الشركتين المذكورتين ، وأن التحقيق يستدعى سوال المدعى عن هذه المقالقات لأنه كان يشسغل منصب مدير المبيمات في شركة الفا خلال الفترة التي يتناولها التمقيق ٠ إذا كان ذلك ، وكان التمقيق لم يسفر حتى الآن ـ ويعد فوات سنة ونصف تقريبا على. مدم الدعى من السفر ... عن ارتكابه امرأ مخالفا للقسانون ، ولم تسند إليه النيابة للعمومة اية واقعة معينة أو تهمة يسال عنها بل إن الدمي قد اجترا خطوة إيجابية بغية تحديد موقفه نهائيا والتعجيل بسفره الى المروكا لإجراء عملية جراحية عاجلة في عينه التي المديبت بمرض خطير ، قاقام دعوى مستعجلة خدد الحارس الخاص على شركة القاهرة لبيع المنسوجات (الفا) ومدير مصلعة الهجرة والجوازات والجنسية ، وطلب. فيها الحكم بصفة مستعجلة بسماع شهانته فيما يطلب منه الشهادة فيه ، وينتك سنحت الفرصة الكاملة لجهة الإدارة لكي تسمع شمهادته في كل ما هو متسوب إليه من مخالفات وإن توجه إليه ما تشاء من اتهامات غير انها فوتت هذه الفرصة فلم تطلب شسهارته في امر ما وام توجه إليمه اتهاما

ال مخالفة ما ، معا ادى الى الحكم برفض هذه الدعوى الأمر الذي يتصبح منه أن القرار المطعون لم يكن له ما يبرره ، فإنه يكون بذلك قد صدر مفتقرا الى سبب صحيح يستند إليه *

خامسا : القضية ٢٢٨ لسنة ٤ق ـ جلسـة ١٩٥٢/٤/٨ :

الثابت من الأوراق أن المدمى حصل من إدارة البورازات والجنسية بوزارة الداخلية على جواز سفر الى فرنسا ليتم دراسته بمعهد السريون بباريس ، لكن بعض جهات البوليس معادرت الجواز وحالت بينه وبين تمقيق غرضه • وقد أستندت في تصرفها هذا ألى سبق الحكم بإدانته في قضية-سياسية أستوفى عقوبتها • ولما لجا الى رئيس الوزراء وقتئذ يشكو هــذا التصرف أذن له بالسفر في ٢٦/٥/٩٤١ ، ورغم ذلك لم يحصل على جواز السفر إلا في ١٩٤٩/٧/١٠ ، ويعد ذلك بثلاثة ايام تقدم الى إدارة الجوازات بطلب تجديد الجواز لانتهاء مدته وارفق بهذا الطلب جواز سفر زوجته م وحددت إدارة الجوازات يوم ٢٠ من هذا الشهر لرد الجوازين بعد تجديدهما لكنها لم تفعل ٠ وفي هذه الأثناء التحق بوطيفة ضابط حركة بشركة سعيدة. للطيران ولما كان جواز السفر خروريا لهذا العفل غقد جند سميه الاسترداد الجواز حتى تسلمه في ٧/٧/ ١٩٥٠ ٠ ويينما كان يتهيّا للسفير في إمدى. الرحلات تقدم رقيس القسم السياس الى إدارة الشركة وسحب منه جسران السفر ، فحال ذلك بينه وبين طلب الرزق كما حيل بينه وبين طلب العلم ، وحلت به من جسراء ذلك الضرار مادية والنبية يستحق من أجلها التعويض، المطلوب •

دفعت المكرمة الدعوى قائلة إن المدعى دو نضاط سياسي خطر على الأمن راالنظام وعلى المبادىء الإمناسية المهيئة الاجتماعية ، وقد شرع في وقتلد بأن اطلق عليه الربع مطلقات تارية اصابت سيارته ، وقد مولم عنى وقتلد بأن اطلق عليه الربع طلقات تارية اصابت سيارته ، وقد مولم عنى المنبية المجرية وحكم عليه بالسبن عشر سنرات وافرح عله في سنة ١٩٥٥ بعد استيفاء المقوبة ، ولكنه لم يكنه عن نشاطه السياسي بعد الإطراج عنه ، هاشد المبارية المقوبة ، ولكنه لم يكنه عن نشاطه السياسي بعد الإطراج عنه ، هاشد المبارية المناس يراقبه متى علم أنه يعتزم المعلم المياسية المصرية في الارباء وفي مقدمتهم رئيس مجلس الرزراء الذي كان هدفا الاعتبائه منذ عشر سنوات ، فرات إدارة الأمن المام بتوان المسرية بالمعربة في عشر سنوات ، فرات إدارة الأمن المام بتوان المسريين سالفي الذكر من اوروبا ، فلما عادرا سلم جوان المستر مجددا ، ولم يكن في هذا الإجراء أي عصف أو اعتداء على حرية المحدي ،

وقد بان للمحكمة في هذه الدعرى ان إدارة الجوازات والجنعسية لم تحين جواز السفر عن الدعى اثناء صيف عام ١٩٥٠ فقط حين كان رئيس مجلس الوزراء ويعض كبار المحريين في أوروبا ، بل جاوزت ذلك الى فترات اخرى حتى بعد عودة رئيس مجلس الوزراء وغيره من كبار المحريين من أوروبا ، ولم يكن ثمة مبرر لحبس الجواز هذه الفترات المختلفة ، ولاشك ان عبس الجواز يؤدى الى تقييد حرية المدعى في التنقل مسراء لطلب العلم الرزق كما يدعى أو لفير ذلك من الأغراض المشروعة و وعلارة على الله فإن المكرمة وقد اختارت أن تضمعى بشيء من حدية المدعى على هذا للوجه لحت ضغط المسرورة الوقي خطر محتمل وغير محقق لزمها تعويضه عن تقييد حريته على هذا

الفصت الجالستاؤس

إيعاد المصرى عن البلاد

واستكمالا للمسورة تتطرق الى ما يمكن أن تسميه « بالوجه الأخر من العملة » قدرس كامتداد لحرية السفر والتنقل عبر الحدود ما للنولة من سلطة إيعاد عن اراضيها » فنتساءل من نامية أولى هل يجوز إيعاد مصرى عن البلاد » وتتطرق الى ما يمكن أن نطلق عليه « الإبعاد المستتر » فتساءل عما إذا كان يجوز تسليم مصرى الى دولة أجنيية للتصفيق معه أو مماكمته بعمزة سلطاتها ؟ كما نعضى فلتعرض لما يمكن أن نسسميه « الإبعاد المماكس » فلتساحل هل يجوز منع مصرى عن العودة الى البلاد ؟

ومنهم نس الإيماد في الباحث الآثية :

ميمث اول : عل يجوز إيماد مصرى عن البلاد ؟

عيدت ثان : هل يجوز منع مصرى من العودة الى البلاد ؟

عيمث ثالث : مل يجوز تسليم مصرى الى دولة اجنبية ؟

⁽⁵²⁾ يعلق الدكتـرد غاروق عبد البر على هـذا الحكم الذي تقلاه هـه هـم (مر70 من مرجمه السابق) بلته تصدله يحرية المراحل في المتقل ، فلي هذه المدعوي مراك ، مراحلة المتعرف المراحل المراح من أن المدعى أدين في محاولة اغتيال السيد رفيس الوزراء ، وحكم عليه بعشر سنوات صمين ، إلا أن هذا لم يعنع للحكمة من الإرار حق المدعى في غذرات لم يكن يمثل فيها صفره أية خطورة على حياة رئيس الوزراء ولهيره من كهـار غلمريين في أوروبا ، يعتبر أمرا لهير مفروع ، وبالتألي حكمت له بالتعويض نتيجة تقسد حيله تقسد حيله التعويض المتعرف تقيدة

المعث الأول : هل يجوز إيعاد مصرى عن اليات 9 "

تواترت النساتير المصرية منذ دستور ١٩٢٣ الى دستور ١٩٧١ المالى ها ثابة لا يجوز إيماد اي مواطن عن البلاد (المادة لا عن بستور ١٩٧٧ والمائة ٣٠ من بستور ١٩٤٠ المؤتف والمادة لا من المستور ١٩٤٠ المؤتف والمادة ١٩٠٠ من المستور ١٩٤١ المؤتف المستورية المطلقة ، الحمي تتابيد على أن تتولاها الدولة باي تشييد ولو تحد ستار التستويم، المطلقة ، الحمي تشييد ولو تحد ستار التستويم، الى حد أنه لا يجوز ختى للمطلقة التعريمية أن تصدر قانونا يضيق من نظاف هذا المحق بعض المسالت الأمنية صلاحية أن تأمر بإيماد مواطن في بعض المسالت الأمنية صلاحية أن تأمر بإيماد مواطن في بعض المسالت ، معمل كانت هذه المسالات ضيفة ومحاطة بالقيود والغنمانات ، ومن ثم ، يكون المثانون الذي يصدر على هذا النحو في مستوري المقالفة المعربية في التصديوري المقالفة المعربية في التصدير المقالفة المعربية في التصدير المن المنافقة المعربية في التصدير المنافقة المعربية في المنافقة المعربية في التصدير المقالفة المعربية في التصدير المقالفة المعربية في التصدير المقالفة المعربية في التصدير المقالفة المعربية في المنافقة المنافقة المعربية في المنافقة المعربية المنافقة المعربية في المنافقة المعربية المنافقة المنافقة المنافقة المعربية في المنافقة المعربية في المنافقة المعربية المنافقة المنافقة المعربية المنافقة المعربية المنافقة المعربية المعربية المعربية المعربية المنافقة المعربية المعربية

ويكرن المقرار الذي تصديره السلطة التنفيذية بإيصاد مصرى عن البلاد لأى اعتبار من الاعتبارات مهنا مطحت جسامته قزازا ئيس مطالفا للفلائرن فحسب ، بل ومعدوما ، بيضور الطمن فيه بالإلماء دون التقيد السنين يوما ، إذ ان مثل هذا القرار لا يتعصن من الإلماء مهما طال عليه الوقت ، ذلك ان مصدر القرار الإداري المذكور يكون قد تجاوز ماما من سلطة ، وتنول على صلاحيات سلطة الحرى ، ليست هي سلطة المنزع العادي ، بل المدرع العبتوري ذلته ،

ولا يجدى الإدارة نقما في هذا المقام التذرع، بما أنها من • مسلاحيات ضبطية ، قد تتمدع كثيرا في بعض الحالات • وعلى ذلك ، فلا يجوز إيماد مصرى عن الديار المصرية حتى في الطروف الاستثنائية التي تقتضي إملان حالة الطوارىء على الوجه المبين بالقانون (المادة ١٤٨ من دستور ١٩٧١) •

ومهما كانت خطورة المراطن على الأرضاع الأملية للمياة في مصر في لا يجوز إيماده عن البلاد(12) ، لأن الدولة ـ على حدد قول محكمة الإدارى في حكمها المسادر في القضية رقم ١٩٦٥ أسنة في يجلسة ١٩٠٢/٥/١٤ استحمل رعاياها ، وتتممل عبه النامتهم طبقا للمبادىء المستدرية العامة التي تستحد قرقها من الشمير الإنساني والضمير الدولية القرائمة في البلاد ، من نامية الدولة التي ينتمى اللهد الى جنسيته وأجمعه لا مناص ولا تتصل منه ، وهذا ما اكتبة محكمة القضاء الإدارى في هكمها الصادر في القضية رقم ١٩٠٠/ المنة ق يجلسة ١٩٥٠/ / ١٩٥٨ ، مقررة انه على

⁽٤٦) راجع النكثور فاروق عبد البر ... الرجع السابق .. من ٢٣١ و ٢٣٢ ٠

الرغم مما ثبت لها من خطورة الدجى على الأمن العام إنداك فإنه الا يسجهها. إلا أن تلفى قرار الإبعاد ما إن ثبت لها تعتمه بالجنسية المعرية(١٧) .

وعلى ذلك ايضاً ، فإنه لا يجوز تسليم مصرى الى سلطات دولة اخرى غير دولته المتحقيق معه أو محاكمته ، ومهما كانت جسامة الاتهام الوجه غير دولته المتحقيق معه أو محاكمته ، ومهما كانت جسامة الاتهام الوجه الى الدولة الأجنبية ، فإنه لا يجوز تسليمة ألى الدولة الأخرى ، ذلك أن هذا سوف يكن يمثابة الإبعاد ، وهن غير جائز قافونا بحسب الحكام الدسائير المصرية المتماتية منا عام 1477 ، وعنذن لا يسمع المعلمات المصرية إذاء إسمار سلطات الدولة الأجنبية على أن تأخذ العدالة مجراها باللسبة لهذا المتم المسرى أن يحقق معه ويحاكم بمجرفة السلطات القضائية المصرية ، ومهما انضيب محمى الى اتفاقيات تصليم المجريين أو أبرمتها عصم دلل اخرى ، فإنه تسليم محمى الى نقد المجبوبة المحكمة أو تتعيد المقوية المحكم بها عليه تسليم محمى الى دور لهذا المجرية المحكمة أو تتعيد المقوية المحكم بها عليه الدولة حتى أو قدر لهذا المحرى أن يعود الى وطنه عارباً من تلك الدولة الأجنبية المحكمة الدولة المجرعين على أن تقوم الليا الدولة الأجنبية طالمبة المحرمين من غين رعاياها مى الى الدولة الأجنبية طالبة التسليم

والذي قد يحدث في شان الأيماد أن تكون الجنسية المصرية للمطلوب إيماده غير ثابتة ثبوتا سليما ، إلا أنذ ما إن يثبت للقضاء الإدارى تلك الجنسية بيادر الى الحكم بإلغاء قرار الإبعاد(٤٤)

⁽⁴⁷⁾ وليس في إيعاد الدولة لواحد أو أكثر من رعاياها ، أو عدم السماع لهم بالعودة ألى الديار بقائل بالتزام عليها قبل رعاياها فحسب بل هو أيضنا يقلال بالتزام عليها قبل رعاياها فحسب بل هو أيضنا يقلال بالتزامه في ما يتعان المدر رعاياها من عده الدولة الخرى - فمن حق الدولة الرعال المدر علي الدهاية المطارفة اللي الاحتفاظ في إلقايمها بمن هو ليس من رعاياها وقد تكون غير راقية في يقائد من المائد المن لا ترقيب من تعان المائد من لا ترقيب المائد من لا ترقيب المقائد المنها المائد من لا ترقيب في يقائد من المائد لا ترقيب المائد من المائد المائد من المائد المائد المائد المائد المائد المائد المائد المائد المائد عبد المقدم ويقد (الرجع السابق أص ١٨٠١) من الأساس الذي يتم على من تقتضاه التوزيخ الدولي للأفراد أيلا المائد المائد الدولي ، رحاياها الي الليمية المائد الدولي ، هي التحالم من عدم التعاقم المنسخد دولة أخرى التي قبول هؤلاء الاقواد عمن عدم التعاقم المنافذات

⁽٨٤) حكم مُحُكمة القضياء الإداري في القضية ١٤٢ لسنة ال يجلسة ١٩٤٨/١/٢٧ -

كما يمدت كثيرا في ظل المكهمات الاستهدادية ان تعمد السلطات الإدارية الى إسقاط الجنسية عن يعفى المواطنية (من الخصوم السيسيين المساتديين مادة) كذريعة المتوصل الى إسادهم من البلاد(١٩) و وعلى اي المسال ، فإن الأمر في هذا القصوص يكون الدخل في دراسة أحكام قانون الجنسية(١٠) ، ولكن يكون للقضاء ما إن يتمقق من أن المواطن المدد لازال يتمتع بالجنسية الماب المقارل المسادر بإسقاط الجنسية من بطلان أن يقفى يؤلف تقديده أو طلب بلك على وجه الاستعبال(١١) ،

⁽٢٩) إن إيداد الدولة البحد رعاياها اثر إسقاط الجنسية عله ، او رقضها المخولة التي واللهما لذلك السعيد مع أمر ينطري ، في نظر قفهاء القانون الدولي (داجع المخولة المكتور فقهاء القانون الدولي (داجع المخولة المكتور الدولة الدولة عدد المدولة مع ما من الالحرى في السيانة - إذ من هان هذا الولفن حرمان هذه الدولة معى هام من حفوظها هو معن إماد كل من هو المهنس حيات الدولة الاجتبية المهم الدولة الدولة الدولة الاجتبية المهم الدولة الدولة الاجتبية المهم الدولة الدولة الاجتبية المهم الدولة الدولة الاجتبية المهم الدولة ا

⁽٥٠) المكام الجنسية المعرية منظمة حاليا بالقانون رقم ٢٦ أسلة ١٩٧٥ المعادر في ٢١/٥/٥٧١ والمنشور بالجريدة الرسمية العدد ٢٢ في ٢٩/٥/٥٧١ ، وقد كأن تقريع جنسية الجمهورية العربية المتحدة الصادر بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ ، ومن قبله تشريع الجنسية المصرية الصادر برقم ٢٩١ أسنة ١٩٥٦ يسرف في الحالات التي يجوز نيها للدولة تجريد الرطنيين من جنسيتهم بشكل قل أن يرجد له .. على حد قول الأسناذ المنكتور فؤاد عبد المنعم رياض (المرجع العمايق .. ص ٢٤٠) عثيل قى تشريعات الجنسية المعول بها في كافة دول المسالم ، هذا فقسلا عن تعارض ذلك على نحو ممارخ مع حقوق الإنسان التي تتطلب الخمئتان القرد على الا تنزع عنه جنسيته قسرا دون دليل يشهد بعدم ولائه ٠ من ذلك مثلا ما كان ينص هليه كل من تشريعي ٥٨ و ١٩٥٦ من جواز إسقاط الجنسية عن الوطني الذي تتجاوز غيبته في الخارج سنة أشهر على أن تكون مقادرته يقصد عدم العودة - وحما زاد من شذوذ هذا النص أن المشرع أتى به في باب إسقاط الجنسية ، وهو إجراء يمكن التفاذه في مواجهة الوطنيين الاصلاء الذين لا يتصور زوال الجلسية عنهم لجرد غيابهم عن الإقليم المصرى شهور معدودات • كاتبك نصت تاثريعات الجنسية السالفة الذكر على جواز إسقاط الجنسية عن الوطني إذا ما خالف أحكام القانون الخاص باشتراط المصول على إذن قبل العمل في الهيئة الأجنبية ، وكذلك إذا قبل في الخارج وغيفة لدى حكومة اجنبية أو إحدى الهيئات الأجنبية أو النولية ولم يستجب للأمر المسأسر من المكومة الممرية بتركها • وغنى عن البيان أن هذه الأسبأب لم تكن لتتطوي على ما يهدد كيان النولة بحال من الأحوال .

⁽١٩) عند المشرع في المادة ١٦ من القانون ٢١ استة ١٩٧٥ ميم حالات. لجواز إستاط الجنسية المصرية ، ويمكن ردما الى فتتين رئيسيتين : الملة الأولي من هذه الاسباب تدر حول الانتماء الى دولة لجنبية أو الدخول في خدمتها ويندر عد

لِلْبِيهِ الثَّلِينَ : هَلَ بِهِونَ مَقْعَ مَصْرَى مِنْ الْعُودَةُ الْي الْبِادَدَ ؟ -

ولننتقل الآن الى الوجه الآخر للعبلة ، ونتساءل هما إذا كان ينبور: العبدة الى الديار أو دخول البلاد ؟ -

وبالمثل ، فكما أن البستور قد قرر المواطن عقا مطلقا في عدم جوان إيماده عن البلاد ، فإنه أيضا ولزاما لا يجوز عنه من المودة إليها وفي بعض الأحيان يقسى على ذلك صراحة في نات اللعس الذي يسجل عدم جواز الإبعاد ، وعلى سبيل المثال جاء نص المادة ٥١ من البستور المالي على ذلك عقررا أنه لا يجوز إيماد في مواطن عن البلاد ، أو معه من البودة إليها - بيضا جاء نص المادة ٧ من المستور ١٩٣٣ قاصرا على النص على عدم جواز إيماد عمرى عن النيار المصرية ولكن عتى في الأحيان التي قد عدم جواز إيماد معرى عن النيار المصرية ولكن عتى في الأحيان التي قد يشمى الأزاما عدم جوازا المرعة ولكن على على الأحيان التي قد الأحيان التي قد يشمى المؤاذا أن تحول دون اللمائة من الحولة الى البلاد • وعلى ذلك فلا يجوز للدولة أن تحول دون

⁼ تحت عده الفئة الحالات الآتية : (١) البخول في الخدمة المسكرية وُحدَى الدول [الأجابية دون ترخوص سايق يصدر من وزير الحربية ٠ (ب) العمل لمسلحة دولة أجنبية أو حكومة أجنبية وهي في حالة حرب مع جمهورية مصر العربية ، أو كالت-العلاقات السياسية قد قطعت معها ، وكان من شان تلك الإشرار بمركز مصر الحربي أو الديلوماسي أو الاقتصادي أو المساس بأية عصلحة قومية أخرى • (ج) تهول. الوطني لوهيفة في الضارج لدى حكومة اجتبية او لدى إحدى الهيئات الاجتبية أو النواية وبقائه فيها بالرغم من صدور ادر مسبب إليه من مجلس الوزراء بتركها ، إذِّا كان بقارْه في هذه الوطيقة من شاته أن يهند المسالح العليا للبلاد ، وذاته بعد، مضى سبة أشهر من تاريخ إخطاره بالأمر المشار إليه في محل وطيفته في الخارج ٠٠ (د) التجنس بجنسية دولة اجنبية دون الحصول متدما على إنن من السلطات الممرية وفقاً لنص المادة ١٠ من تشريع الجنسية الممرية ٠ أما الطاة الثانية من. الإسباب المهوغة وسقاط الجنسية فتقرم على فكرة تهديد الرطنى لكيان الدولة ويندرج. تحت هذه الفئة الحالمين الآتيتين : (١) إذا كانت إقامة الرطني العادية في الخارج ، وصدر حكم من المخاكم المجرية بإدانته في جناية من الجنايات المضرة بابن الدولة من جهة المصارج . (.ب) إذا كانت إقامة المعرى العادية في الخارج واتضع الى هيئة اجنبية من اغراضها العمل على تقويض النظام الاجتماعي أو الاقتصادى لمدولة بالمؤة ال باية وسيلة من الوسائل غير المعروعة • أ

رلاً يُمَّم إسْقاط المجنسية المحمية إلا يقرار مصبب من مجلس الوزراء فإذا لم يضعر القرار من مجلس الوزراء ال لم يكن قرار مجلس الوزراء بإسقاط الجنسية مسبها أى كان السبب غير مطابق المقاني أن للواقع ، جان الخاصن فيه أمام المقضاء الإداري لمرقوعه متعانفا للقانون ولتخلف ركن من أركاته هو ركن السبب • وفي ذلك أبلغ خسانة لما الخراد من تجفى المسلطات عليهم ، ربعا الاراقهم السياسية المارضة بإسقاط الجنسية والإجعاد ا

عودة مراطن الى بلده كليا او جزئيا ، دائما ان مؤلقا ، ومن ثم ليس لها حتى أن تعوق عودته او لؤجل تلك العودة ، بان تجملها رهنا بانقضاء عدة معيلة - أن فوات مناسبة مفيلة ، كانتخاب أن استفاء مثللا .

وقد تكون عودة المصرى من المارج ، يغير المتياره ، فقد تكون السلطات في البلد الأجنبي الذي ذهب إليه قد امرته بمغادرة البالاد منهية إقامته فيها ، لمسبب أن الأخر مما يدخل في سلطتها التقديرية ، بل قد يكون قد اتخذت قبل المحرى في البلد الأجنبي إجراءات الإيماد وفقا المانين. واللوائح المليقة في ذلك البلد • وايا ما كان صبب عسودة المصرى الى وطنه ، قإن السلطات الأمنية بها لا يجوز لها أن تمنعه من الدخول ، ولا أن تؤخر ذلك ، متراخية في التصريح له بالدخول • فذلك الإجراء ، الذي مسوف يعتبر بصفة عامة قسرارا إداريا سلبيا ، يعتبر مخالفا لأحكام القانون الدولى ، والدستور المصرى على حد سواء ١٩٠٠ من ناحية القانون الدولى الذي تخضع مصر الأحكامة ، فإنه سوف يكون إغلالا بسيادة الدولة الأجنبية التي قررت لاعتبارات لها هي رحدها تأديزها ، إنهاء إقامة المسرى بها ، أو إيعاده عن ديارها ، أن تتجاهل مصر قرار تلك الدولة بإيماد المسرى عن اراضيها ، وترحيله الى وطنه هو • وقد سبق أن أوضعنا أن من أوجب وأجبات الدول ، بمقتضى ما يمليه على كل منها الاعتراف المتبادل بسيادة كل دولة على إقليمها ، وما يتفرع عن ذلك أيضًا من أن الجنسية لا تعتبر حقا فحسب بل هي وأجب أيضًا بنعني أن الجنسية بالنظر الى انها رابطة قائرنية بين دولة ورعاياهاتلقي على عاتق كل دولة أن تستقبل رعاياها على ارضها ، لن حدث لسبب من الأسباب ، التي قد تتنوع ، إن قامت دولة أخرى بطردهم أو إبعادهم أو ترحيلهم سراء قرادی او جماعات 🔭

أماً من الناحية الدستورية ، فقد ولجه الدمستور المصرى الدمالي هذا المضمع بالنصبة للمواطن الذي يفادر الديار المصرية التي بلد اجنبتي : وقد راينا كيف نصت المادة ٥٠١ من الدستور المذكور: على الحه لا يبدوز منع أي مواطن من المودة التي المبالد ، ويعتد حظر المنح هذا بطبيعة الدصال على عودة المواطن إذا اكتمت بطابع الإبعاد والترحيل التي مصر ،

المُعث الثالث : هل يجورُ التسليم الى دولة اهتبية ؟

إذا عاد مصرى الى البائد ، ولامقته دولة اجنبية مطالبة المكرمة المصرية بتسليمه إليها ، وفقا لقاعدة إقليمية القانون الجنائي للتحقيق معه أو محاكمته في اتهام موجه ضده بارتكابه جرينية من الجرائم في تلك الدرلة الأجنبية طالبة التسليم أو لتنفيذ عقرية محكوم بها عليه من إحدى الجهات المقصائية التابعة لتلك الدرلة ، فيل يجوز للحكومة المصرية أن تصلم ذلك المواسلة المصري التي سلطات الدولة الأجنبية طالبة التسليم ؟ مصد لما ينا المصرية ، ليس معدما ؟ .

والتسليم هو تخلى الدولة عن مجرم هارب في اراضيها التي الدولة الأجدر بحسب قدامد الاقتصاص الدولي بالنظر في جريمته ومحاكمته ال يتنفيذ المكم عليه وهو يعتبر بهذه المثابة المجزاء المضروري لقواض الاختصاص الدولي ومن ثم فهو بالنمية التي الدولة المطارب إليها التسليم ممل من اعمال السيادة ، كما أنه عمل من اعمال التعاون الدولي على مكافحة الجريمة والشرب على ايدي المجرمين .

ويترتب على اعتبار التسليم عملا من أعمال السيادة أن تكون السلطة المتنفيذية في الدولة إلطاوب إليها التسليم هي المفتصة أصلا باتضاد إجراءات ، فإن إجراءات ، فإن المخالف الإجراءات ، فإن ذلك لا يعدو أن يكون مساهبة من جائبها في إجراء إداري - جلي سبيل الاعتباط ودون أن يضيفي هذا التنظل على الإجراء أية جنفة قضائية ، وملى ذلك فإن المتبنى المؤتمة تمييدا للتسليم لا تمكمه القواعد المنظمة للقيض وعلى ذلك فإن المتبنى المتعانية ،

وتسليم المجرمين يتم إما وققا لقواعد العرف الدولى ، أو طبقا لإحكام معاهدة تبرمها دولتان أو أكثر ، أو وققا الأحكام قانون داخلي ينظم إجراءاته ولاموطه(۱۲) ،

ومن حق الدولة بصفة عامة استنادا الى سبادتها أن تقوم بالتسليم مهما كان نوع الجريمة المطلوب التصليم عنها ، ولا يصدها في هذا الشان ألا سبابتها بما تتصدف قرائيها الداخلية من احكام • كما أن من حقها رفض طلب التسليم ، مادامت لا ترتبط بمعاهدة تسليم مع الدولة طالبة التسليم ، وياستثناء الأحرال التي ترد فيها اتفاقية بتسليم المبرين ، ليس ثمة فاعدة تقرض على الدولة الترام فالوية المالوب منها التسليم على الدولة المالية التسليم بانها مدوف تجرب الدولة المطلوب منها التسليم على الدولة طالبة التسليم بانها مدوف تجربي الدولة طالبة التسليم على الدولة طالبة التسليم بانها مدوف تجري التحقيق والمحاكمة هي ، متي كانت قرائينها الداخلية تقضى بذلك ، بمعرفة منطاتها الوظئية تقضى بذلك ، متي كانت قرائينها الداخلية تقضى بذلك ،

⁽۲۰) انظر قلبوی للجمعیة المضربیات للقسم الاستشاری (رقم ۸۷۰) فی اکتوبر ۱۹۰۷ (۱۲/۲/۱۲) م

وقد أتجهت الدول بصفة عامة الى إدرام اتفاقيات تنظيم تبادل تسليم المجرمين بينها ، وقلك إسبهاما في استنباب الأمن ، وتفاديا من إفلات المجرمين من المقاب ، ويصفة عامة ، لا يكفى كى تقدم الدولة على التسليم المركب المقل المسلم عنه مماقها عليه في قانون الدولة المائية التي التسليم ، بل ابن يكون هذا المعل أيضا جريمة وفق قانون الدولة التي يطلب إليها التسليم ، وإذا تم التسليم عنها المحددة إلا عن المحددة إلا عن المحددة المحددة مسلمية المحددة المحددة مسلميات التسليم من الجالة التي المحددة المحددة

وقد جرت اتفاقيات تسئيم المجرمين على أن يشترط لإجراء التسليم تقديم طلب بالطريق الدبلهماسي ، يتضمن عادة ببانات خاصة يشخصية المطلوب تسليمه ، ويالمريمة المسرية إليه ، ويرفق بطلب التسليم صورة من قرار الاتهام أو من المكم المطلوب التنفيذ به · كما يرفق بطلب التسليم مادة اللة الإثبات المعرزة له ، دون أن يكون للدولة المطلوب منها التسليم التصرض للمؤضوع ، ويكتفي بالبحث الطاهري للأوراق -

ويكون الاغتصاص يفصص طلب التسليم متوطا بوزارة الداخلية ،
وهي السلطة الأمنية المنوط بها البت في مثل هذه الأمور و يتميل وزارة
المفارهية طلب التسليم إليها المفصص والتصرف على أن يعض البالد
المسليم ويطلق عليه في هذه المسالة دصوى التسليم ويلا الترم وزارة
التسليم ويطلق عليه في هذه المسالة دصوى التسليم ، ولا تلتزم وزارة
الداخلية بالمثقيد إذا كان المحكم صادرا بالتسليم ، ولكنه عتى تضمت المحكمة
برفض دعوى التسليم اطلق سراح المطلوب تسليمه ، وامتنع التسليم ، وتعنى
مدد المحكمة ، كما في ظل النظام الأمريكي ، بالتحقق من توافر الشروط
الألميوس طيها في معاهدة التسليم محل التطبيق أن في الشائون المحلى
عك عنم وجود مثل هذه الماهدة وقائة فضلا عن الباديء الموافة المامة
في شفون التسليم »

ولا يتمعرف التسليم بحسب اخكام الدستور الن المواطن المصيرى ، فهو لا يجوز تسليمه الى اية سلخة اجنبية جهتا كانث تهمته ، وإنما يجرى ، المسلمات المفاسلات المضيعة المختصة ، مادام انه وقت طلب التسليم قد لاز بارض الوطن ، واستطل بسيادتها ، وأصبح خذ مودته الى البلاد خاضعا لسلطات التحقيق والمحاكمة والتنفيذ المصرية تنزل عليه حكم القانون وجيدا الشرعية «

ومن ثم يراعى ان المطلوب تسليمه إذا كان مصريا ، فَإِنهُ بِمَنْقَتَهُمَ الْحَكَامُ

النستور الصادر عام ١٩٧١ لا يجوز تسليمه الى سلطة اى دولة اجنبية باى حال من الأحوال • فقد نصت المادة ١٠٥ من الدستور الشبار إليه كما سبق ان ارضحنا على اته و لا يجوز إيماد اي مواطن عن البالد او منعه من العودة إليها ، ويطبيعة الحال ، فإن تسليم مصرى الى سلطات دولة اجنبية ، أيا كان سبب هذا التسليم ، يعتبر إيعادا محظورا بنص الدستور • ويجب أن يراعى نلك الحكم عند إعداد بنود اتفاقيات تسليم المجرمين التي تبرمها مصر مع دول اخبرى (٩٢) ، ذلك انب لو نبن على جسواز تسسليم مجرى الى سلطات اجنبية للتحقيق معه ال محاكمته ال تنفيذ حكم مماسر خدده في اتفاقية من أتفاقيات تمليم المجرمين لكان هذا النص مضائفا للدستور ، وسوف يكون التسليم في هذه الحالة صورة يغير بسنموح بها من صور الإيماد • ومثل هذه الاتفاقية التي ينص فيها على جواز تسليم مصرى الي دولة اجنبية للتمتيق أن الماكمة أن لتنفيذ حكم جنائي بواسطة سلطة من سلطات هذه النولة ، لو لقيت التصديق عليها سوام سن رئيس الجمهورية أو سجلس الشمي طبقا للمادة (١٥٠ من بستور ١٩٧١ تكون في هده الخصوصينية مخالفة للنستور رعلى ذلك فإن الحيرى الذي يتهم بارتكاب جريمة في الخارج ، مهما بلغت جسامة هذه الجريمة ، متى قدر له المودة الى الديار امتدم على الدولة البطر في طلب تبدليمه: إلى: الدولة الأجنبية التي تطالب يتسليمه إليها للتمقيق معه في شان ارتكابه الجريمة بها الوامحاكمته ال تنفيذ المكم الجنائي الصادر عليه حضوريا أو غيابيا : وفي هذا تنمن المادة ٥١ من الدستور سعابق الإشارة إليه على انه لا يجوز متم مثل هذا المواطن عهما لاحقته سلطة دولة الجنبية بالإجراءات الجنائية ، من العودة الى الوطن - فإذا علد امتدم على الدولة أن تبعده عن البلاد بتسليمه الى السلطات الأجنبية طالبة التسليم •

ولا يتمتع بهذه البهمانة النستورية خبد الإيماد أو التسليم الإختيى فهذا يجوز تسليم الي البينية طالبة تسلومه و والبولة التي تطليم المحتيزة بسيم المحتيزة المحتيزة المحتيزة الإحتين بحسب جنسيته المحتوز بولا أن تكون الدولة التي ينتمي فيها الأحتين بحسب جنسيته الوتكون دولة أو اكثر أرتكبت الجريمة أو الجرائم على اراضيها و وتفتلف قوانين الدول واتفاقيات التسليم فيما تقرره من أولوية في هذا المقام ، فقد تملى الأولوية للدولة التي يكون المفتصل المطلوب تسليم منتمية اجنسيتها ، وقد تعطى الرضيها دولة تعطى الرضية الدولة التي تطاقي وقدت الجريمة على الرضيها وقد تعطى الاولوية الدولة التي تطاقي يشعلية للجرم الاجنبي من اجل اكثر الإولوية احياناً

⁽٩٣) ثمة دول الشرى مثل الملكة المتمدة والراوات المتحدة الإمريكية لا تمانع من تسليم رهاياها لسلطات الدولة الاجتبية طالبة التسليم وذلك إذا توافرت فيهم هيروا التميايم •

ومن احتكام القانون المصلى التي قد تمنع من تسليم المجرمين ايفسا المصاعبة الدستور المصرى المائن في المادة ٥٣ منه من أن تسليم فالاجئين السياسيين محقور فالدولة بحسب إحكام هذه المادة تمنح حق الالتجاء السياسيين محقور فالدولة بحسب إحكام هذه المادة تمنح حق الالتجاء المخبي الذي الإنسان أن المسلم المجابي الدائة قيمظر على الدولة أن تصلم الاجنبي الذي الانسان أن المسلم الاجنبية مسواء اكانت منطقة حق الالتجاء السياسي الى أي سلطة تابعة لدولة اجنبية م سواء اكانت دولة هذا الأجنبي أو دولة اجنبية أخرى وعندئذ نجد قيدا قانونيا يرد على سلطة الدولة يعظر عليها تسليم المجربين السياسيين ، وهم الأجانب الذين المهموا في بلادهم أن في ها يجربين مراحة بعدم جواز التسليم في الجرائم ما يدمن م القاقيات تسليم المجردين صراحة بعدم جواز التسليم في الجرائم السياسية .

ويدق تحديد مفهرم الجريمة السياسية ، ولم يترصل بعد الى وضع تمريف واضع ومقبول لها ، وثمة رأى بان الجريمة السياسية هى التى يكون الباعث على ارتكابها سياسيا ، ولى كانت تتكون من افعال تعدير في الأصل جرائم عادية ، كما يذهب رأى الى أن الجريمة السياسية هى التى تكون مرتبطة السياسية والم التي من منابع على ان ثمة رأى قد ذهب الى أن الفعل لا يعتبر جريمة سياسية ولى الرقكب لمن سياسي إذا كان عنصر الجريمة العادية هو المتمر الفالب في الفعل المؤدم سياسية إلى الفعل المؤدن للجريمة ، وقد انعقد القول على استبعاد الأعال القوضى من نطاق الجرائم المعاسية يك والمجرائم المعارفة المحرب ، والمجرائم المعارفة المحرب ، والمجرائم المديناتية ،

ولشن كان الذى يضد ما إذا كانت الجريمة سياسية أم لا ، ومن ثم تقرر التسليم أو هدم التسليم ، هو الدولة المطلوب منها التسليم إلا أن الدول لم تترصل بعد الى تصديد معيار موحد للتفرقة بين الجريمة السياسية وبين الجرائم المادية •

ولكل هذا بدا الاختلاف جليا على القوائين الجنائية للدول المختلة ، ولمكام اتفاقيات تسليم الجرمين في شان ما يعتبن جريمة سياسية ، فتعتم النولة الخلارب منها التسليم عن تسليم الأجنبي الى الدولة التي تطلب قسليمها فيه ، مثني كان مجرما سياسسيا في نظر الدولة المطارب منها التسليم *

بقى أن نشير ألى أن عليم الجنسبية يجبوز تسليبه ألى الدولة التى تطلب تسليبه • وهذة الإجراء الكلان يبين على الدولة التي يطلب إليها تسليمه من إجراء الإبعاد ، فإن عديم الجنسية ليس من المعهل إيعاده ، إذ أن المشكلة ستكون قائمة بصدد الدولة التي سوف تقبله لديها عدد إبعاده بينما في حالة التسليم تتوافد دولة تقلقي عندها عديم الجنسية •

الفصشال الشايع

عندما تطرا شروف استثثاثية

قد تطرأ على المياة المامة طروف استثنائية ، تستدعى البحث عن قراعد قانونية تتكل للإدارة ملطة أوسع إداء المتغيرات المامعلة ، والتي قد تصل في جسامتها الى ما يبرر التمرر تحررا نسبيا من قواعد المفروعية المانية وذلك بالقدر اللازم لمواجهة وطأة الطروف الاستثنائية ، وفي مقام الموضوح الذي لتصدى له بالدراسة ، يترجم ذلك الى اتساع مسلاحيات السلطة الأمنية الى حد مناح الأفراد ، مصريين وأجانب ، من المساطر ومضادرة البسائد ،

وقد يكون هذا فلتحرر من قواعد المشروعية على أساس من تشريعات لتصدر خصيصا لواجهة تلك الظروف الاستثنائية ، وحينتذ تتمع المطات الخبيطية لجهة الإدارة بالقدر الذي تقوله تلك التشريعات ومن ثم يكون التصدر من قواعد المشروعية الماسية بلإنن المشرع نفسه للذي يرسى بذلك قواعد بضروعية جديدة تاتي بها التشريعات الاستثنائية ، على أن هذا التملل من قواعد المشروعية المادية عو تملل يتم في ظل هذه القواعد على أمماس من « الضرورة » التي تتبع لجهة الإدارة - تحت إشراف القضاء الإدارى ورقابته - مواجهة الطوف الاستثنائية بإجراءات تتجاوز في وطاقها الإجراءات المتحدة في ظل قواعد الاستثنائية بإجراءات تتعاوز في مع ذلك مضروعيتها بالنظو البر الإشروف الاضطرارية فلتي تواجهها

ومن التشريعات الموسعة لملطات الإدارة التي عرفتها مصر:
 (1) قلك التعلقة بالتعبئة المسامة لإعسداد الدولة لمواجهسة حالة حرب •
 (ب) وبثلك المتعلقة بالنطاع المدنى • (ج) واخيرا واهمها تلك التي تراجه حالة المواري (۱۹) •

فإذا أعلنت حالة الطواريء التي ينظمها القانون رقم ١٩٢٧ لسمنة المعادر في ٧ مستعبر ١٩٥٨ وهي تمان بقرار من رئيس المجمهورية وهي على ثي حال تمان بدة معدودة ولنطقة يمددها القرار المسادر بإعلانها – طبقا المعادة ١٤٨٨ من بمستور ١٩٧١(٠٠٠ كان لرئيس الجمهورية أن من يغوضه في ذلك باعتباره حاكما عسكريا أن يتقذ بامر كتابي أو شفوي تدابير الرضما المسانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٨ منها وضع قيرد على حرية الإشخاص في الانتقال رهو ما يترجم عملا الى منع بعض الاشخاص الذين يقدر الماكم المسكري أن في سقوهم ومغادرتهم للبلاد ما يعرض أمن البلاد

كما قد يستتبح قانون الدفاع المدنى رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥١ إذاء مطر المدرضات ملى المرفسات والمرفسات والمرفسات المنطقين في مرافق أو مؤسسات ذات منظمة عامة والمستفين بوسناعة أو تجارة المراد المدائنية وغمال النقل في حافة قيام التعبئة أن يهجروا أو تجارة المراد المدائنية وعمال النقل في حافة قيام التعبئة أن يهجروا المباد المدائنية من المسلم الدفاع المدنى حد يستتبع ذلك منع بعض طوائف المواطنين من المسقر في طروف إملان التحبية -

وفي ظل قانون التعيثة العامة رقم ٨٧ لمسنة ١٩٦٠ (المدل بمقتضى القانون رقم ٥٤ لمسـنة ١٩٦١) تعلن التعيثة العـامة بقرار من رئيس للجمهورية في حالة توتر الفلاقات الدولية أو قيام خطر الحرب أو نشوب

 ⁽³⁵⁾ راجع المكتور سليمان الطماؤي .. النظرية العامة للترارات الإدارية الطبعة الرابعة .. ض ١٠٤٠ وما بعسمها تحت عشوان و سلطات الحوب والشروف الاستثنائية »

⁽ه) ويجب عرض قرار إعلان خالة الطواريء على مجلس الشمس خلال الشعمة مصر يبط التالية لموتر ما يراه بشاته ، وإذا كما لا يجلس الشمس خلال الشعمة مصر يبط التالية لموتر ما يراه بشاته ، وإذا كما لا يجوز مد حالة الطواريم الأمر على الشعب (١٦٦ من مستور ١٩٧١) ويجوز إحلان حالة المطواريم كلما تصرف الامن أم التظام المام في اراضي المجمورية أو في منطقة منسه الشعارية على المناس المتالية منسه التأليف من المناس المتعدد بواديمها ، أن مصرف المتعدد بواديمها ، أن مصرف إلها المناس المتعدد بواديمها ، أن مصرف إلها المناس المناسة ا

حرب، كما يجوز في غير هذه الأحوال - بمقتضى المادة الأولى من القانون الذكور - اتفاذ بعض التدانير اللازمة للمجهود المرين المبينة في هذا القبائون ٠

وللوزير المختص - عند قيام الحرب - أن يصدر بمقتضى المادة ٥ من القانون المذكور قرارات باعتقال رهايا الدول المادية والدول التي قطمت معها .الخالقات السياعية ، أو تحديد محال إقامتهم . ومفاد ذلك بطبيعة الحال أن للسلطات الأمنية غند قيام الحرب أن تصدر قرارات بمنم الأجانب من السفر ومفادرة البسلاد • والأصل أن يكون هؤلاء الأجانب الذين يحتجزون ويمنعون من مفادرة البلاد الى ظروف قيام حرب ، من رعايا. الدولة او-الدول التي اعلنت الحرب على مصر ، أو التي اعلنت عليها مصر الحرب ١٠ أو تكون هذه الدول الأجنبية قد التخذت عن مصر موقفا عدائيا يرقى في المطورته الى الحد الذي قطعت بسببه العلاقات النبلوماسية بينها وبين مصراء ومضاه ذلك أن رعمايا الدول التي لم تنشمت بينها وبين مصر حربه أو لم تنقطع العالقات الدبلوماسية بينهما ، لا يجوز التعرض لهم بالمنع من السفر عند إعلامهم الزغية في مفادرة البلاد ، سواء عائدين الى بالدهم أو عَنْجُهِينَ إلى أي بالله اشري ال

.. وكلَّ عَدْه المور : يمكمها القانون النولي ، الذي لا بنسب القام لاستعراض تقامىيلها

الفم*ت المالثامِن* حق الهجسوة

وقد زاد المشرع المسرى تاكيدا لمق الواطن في حرية السفر الى خارج البلاد ، وكشف عن مجال حيوى بالنسبة للأفراد للنماء غير مكيل بسلطان دولته عليه ، بان اخسمى من حق المواطن ان يرحل الى مجتمعات أخرى غير مجتمعه القومي ، ليمارس هناك طاقاته كافة من بدنية وفكرية ، ويتحلل بكلك من صلطان الدولة التي وجد أول الأمر خاهدها لها ، ولا تملك دولته بالتالي ملاحقته ابنما ذهب و وكل ذلك فيه إيماءة شديدة الدلالة على أن الدولة والقرد متلاحمان في المبير ، ولكنهما ايضا ليما كلا واحدا لا يتجزأ • فالفرد يمكن أن ينفصل شرعاً عن دولته ، والدولة يمكن شرعاً أن تنفض غيضتها عن الفرد فتيمش له بذلك الانفصال عنها ، راجية على اي جال في يقاء أو أصر التري بين ذلك الفراد ومجتمعة الذي رهل عنه و وفي منا منا عنه و وفي منا تنجي المادة ٢٠ من مستور ١٩٧١ على أن د للمواطنين حق الهجرة اللهائمة أو الموقوة ١٩٠١ على أن د للمواطنين حق الهجرة اللهائمة أو الموقوة الموقوة

وتطبيقا لذلك صدر القائون رقم ١١١ اسنة ١٩٨٣ بإصدار قالون المجرة ورعاية المصريين في الفسارج ، ويجسب غنوان هذا المقانون ذاته المحمدة المهجرة امرا مرفويا فيه على مستوى سياسة الدولة واعدافها المسامة وحماد تشبيع المهجرة أمرا حيريا بعراماة المتروف الاقتصادية المتربع المبائد والازدياد المتطود في عدد السكان ر الملكرة الإيضاميات للمائون الاين المسلم المستة ١٩٨٧ في شان معاملة المهاجرين من الماطين الذين يعونون الى الوطن (١٠) بل وصمار الحق في الهجرة مصحوبا ايضافي المهروبة والمترين في المهجرة مصحوبا ايضافية المهاجرين سواء كانوا من الماطين المهاجرين سواء كانوا من الماطين من الماطين من الماطين من الماطين المهاجرين سواء كانوا من الماطين المهاجرين سواء كانوا من الماطين المهاجرين سواء كانوا من الماطين

وإليها وتمكين ابناء المهاجرين من متابعة تعليمهم وفقا للنظم المعرية ، و و إقامة =

⁽٣٥) تدمن المادة ٤ من القانون وقد ١١١ اسنة ١٩٨٣ على إنشاء ليغلاً طلية المؤرة ويتمن المادة ٢ من هؤاا القانون على ان الرياسة الوريد المقتصن بشين الهجورة ويتمن المادة ٢ من هؤاا القانون على ان احتيار المؤرد المقتصن بشين الهجورة بالتعاون مع الوزارات والأجهزة المعنية تشغيط وتنظيم وتنظير ومقابعة سياسة هجورة الجديون الى القطرج يبعث تصعيم مسائلهم بالرحمة المدال اللتدين الاجتماعية والاحتصافية والمصالح القرمية للبلاد ء (٧٠) تصت المادة ٤ من القانون وقم ١١١ اسنة ١٩٨٣ على ان د ترعى الدولة الفريين في القاري وتعفل بكافة الوسائل طنى تدعيم مسائلهم بعصر * وعلى الوزيد للمقتص بشين الهجرة التقاد عا يلزم من إجراءات ويصدر القرارات الملائدة لتحقيق مقد، الرعاية ويصدد البرسائل المن ورصد القرارات الملائدة لتحقيق مقد، القرارات الملائدة لتحقيق معرد هذه الهجراءات والقرارات وفي مقديمة بصحد حيية السفر دعايا وإيابا من الدولة الأم.

بالمكرمة أو بالقطاح المام معاملة شبيهة بعماملة المعار لجهة خارجية لدة الصعاعا سنة ، وذلك توفيرا للضيعان للعامل المهاجر الذي قد يضفق في عمله في الخارج بعد هجرته وقلدانه جمله في بلدة الأصلى بتقديمه استقالته (المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧١) .

وقد نصبت المادة (١) من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٣ على ان « للمصريين فرادي أو جماعات حق الهجرة الدائمة أو الموقوتة إلى الخارج ، وسواء اكان الغرض من هذه الهجرة مما يقتضى الإقامة الدائمة أو الوقوتة في الخارج وقفا الأحكام القانون وغيره من القوانين المعمول بها ٠ ويظلون محتفظين بجنسيتهم المرية طبقا لأعكام القائون الخاص بالجنسية المرية ، ولا يترتب على هجرتهم الدائمة أو الموقوبة الإخلال بحقوقهم الدستورية أو القانونية التي يتعتمن بها بوصفهم مصريين طالما ظلوا معتفظين بجنسيتهم المصرية ، وفي هذا المقام يجدر ان نشير الى حكم المادة ٥١ من دستور ١٩٧١ التي حظرت منع أى مواطن من العودة الى الديار المعرية ، كما حظرت إيعاد أي مواطن عن البلاد ٢ فالمصرى الذي مارس حقه في الهجرة موقوتة كانت أو دائمة م مادام لازال مستقطا بجنسيته لا يجوز باي حال من الأحوال أو في أي وقت من الأوقات د منعه من العودة الى البلاء ، اشتنادا الى استندمال سقده في الهنجرة • ولا يجلون إيماده عن البلاد إذا ما هاد الليها بزهم الله-هاجر منها * والمصرى الذي استعمل حقه الدستوري في الهجرة لا يقلد جنسيته المعرية إلا إذا تنازل عنها صراحة ٠ وحتن إذا اكتسب المهاجر هجرة دائمة جنسية دولة المهجر غله ــ طبقاً لأحكام المادة ١٠ من القانون رقم ١١١ لمبلة. ١٩٨٢ خ. أن يُعتقط بالجنسية المنزية • .

وتجرى عبارة المادة الماشرة المتكورة بأن « للمهاجر ججرة دائمة أن يكتسب جنسية دولة المهجر مع احتفاظه بالجنسية المحرية و ويثبت هذا المقر ازرجته واولاده القصر المهاجرين معه • وازرجته الأجنبية إذا تقسمت بطلب لاكتساب الجنسية المحرية • وذلك كله وفقا للأحكام والإجراءات القررة بمقتضى القانون الخاص بالجنسية المحرية ه(١٥) •

وقد ذهب الأستاذ الدكتور فؤاد عبد المنعم رياض الى انه ء بعد ان

وتنظيم المؤتمرات والندوات في الداخل والخارج لبحث مشاكل المهاجرين وإيجاد المسلول لها وإطلاعهم على شئون وطنهم وقضاياه القومية والتعرف على أرائهم ومقترحاتهم »

 ⁽٥٩) كما أن دكل من يولد لحمرى هاجو هجرة دائمة يحتفظ بنفس العقوق والمزايا
 القورة لابيه ، ويحرى ذلك على ابناء المحرية الهاجرين معها ، والمختلفين بجنسيتهم
 المحرية ، (المادة ۱۱ من القانون ۱۱۱ أمنية ۱۹۸۲) .

أي المعتمل على المابة المائية من قانون المهجرة حق المهاجر هجرة ذائدة في الاجتفاظ هو واسرته بالجنسية المعرق رغم اكتسبابه جنسية دولة المهجرة من في نهاية هذه المادة على أن يكون ذلك كله وقاة الأحكام والإجراءات المقررة بمقتضى القانون الضامس بالجنسية المصرية ، وإذا رجعنا الاحكام والإجراءات المال إليها في هذا الصدد في المادة ١٠ من تشريع الجنسية وجناما تقضى بأن تجنس المحرى بجنسية اجنبية لا يكون مساريا في مواجعة السلطات المصرية إلا إذا كان قد تم بعد المحمول على إذن بذلك من وزير الداخلية ، كما تقضى بأن المتجنس بجنسية اجنبية لا يستطيع من وزير الداخلية ، كما تقضى بأن المتجنس بجنسية اجنبية لا يستطيع الاحتفاظ بالجنسية المصرية أد كما يتعين معارسة المق في الاحتفاظ بالجنسية المصرية أد كما يتعين معارسة المق في الاحتفاظ بالجنسية المصرية أد كما يتعين معارسة المق في الاحتفاظ بالجنسية المصرية أد كما يتعين معارسة المق في المتحفية المهيدة ، كما يتعين معارسة المق في المتحفية المهيدة ، كما يتعين معارسة المق في المتحفية المهيدة ،

ويستطرد الأستاذ الدكتبور فؤاد عبد المعم رياض قائلا إنه الملك الإصالة الى قانون الجنمية بالشكل الملك الوارد بنص المادة
١٠ من تأنون الججرة بصورة كاملة فإن من شان ذلك أن يصبح نص هذه الملادة فقوا لا قيمة له • إذ بينما يحرص المعرع في الفحر في الفحر في الفحر في الفحر في الفحر في المعربة من ودوجته وأولاده القصر رغم اكتسابه جنسية دولة المهجر نراه المعربية هو ودوجته وأولاده القصر رغم اكتسابه جنسية دولة المهجر نراة تشريع الجنسية • ومن الواضح أن مثل عدده الإحسالة إذا ما أخذ بهما على إطلاقها لا تؤدى الى إحداد كل قيمة فهذا النص الجديد على المحرد المسابق بيانه فحسب بل تتعارض مع روح قانون المجرة التحديد والهدف من إحساد أن ، وهن حماية المحرى المهاجر هجرة دائمة والإبقاء على الرابطة المنوية كالاتصابة بيته وبين الوطن الأم ، كما يتضع جبلاء من مخالف نصوص هذا القانون • ولائك أن الرجوع الملك الى إمكام قانون المهتمية في هذا الصدد من شائه الرجوع الى المطلق الى أحكام قانون المهتمية في هذا الصدد من شائه الرجوع الى المطلق الى أحكام قانون المهتمية في هذا الصدد من شائه الرجوع الى المطلق الى أحكام قانون المهتمية في هذا الصدد من شائه الرجوع الى المطلق الى أحكام قانون الهجرة لتداركه » •

ولذلك يرى الدكتور فؤاد عبد المنم رياض د وجوب تفسير نص المادة
١٠ من قانون الهجرة على انه يفول المجاجر هجرة دائمة على الامتفاط
بالمجتمية المحرية بمجرد صدور الإنن له باكتساب جنسية دولة المجسر
دون حاجة للترخيص له بذلك في الإنن الذكور ، وذلك تمقيقا للهدف
الذي توخاه المدرع من وضع المحرى الذي توافر له وصف المهاجر هجرة
دافسة في مرتبة اسمى من باقي المحريين الراغبين في التجنس بجنسية

اجتبية - ويسبارة اخسرى فإنه يتمين إهمىال الإسبالة الى تضريع الجنسية ، الواردة بالمادة - ١ من قانون الهجرة ، يشكل لا يمس اهمل المق الذى اراد المشرع تقريره فن منسقهل هذه المادة للمهلجر هجرة دائمت وإنما يتمني قضط على اسلوب معارسته (٩١٠) •

ويرتب الدكتور قبواد رياض على ذلك انه و يتمين على المسري الماجر هجرة دائمة إذا ما اراد الاحتفاظ بالجنسية المصرية الخلسه وازوجته واولاده القسم ان يتقدم بطاب الإستاؤظ بهذه الجنسية خلال مدد لا تزيد عني سنة من تاريخ محوله في جنسية دولة المهجر "وإذا لم يمارس الزوجة ان تسارسها هجرة دائمسة حق الاحتفاظ بالجنسية الممرية جال المزوجة ان تسارسها بدايا و

وترى من جانبنا أن المشرع سواء الدستوري أو العادي لم يقصد لفوا ان يبقى للمصرى الذي قدر له أن يهاجر من اليسلاد هجرة والمسة بجنسيته المسرية ، هو وزوجته واولاده القصر المهاجرين معه ، بل وحتى اولاده الذين يولدون له في المهور ١٤. قان الأصل أن من يولد لأب، مصري فهو مصرى • وقد أكد ذلك في نص المادة ٩٢ من النستور وعاد فكرره، في المانة ١٠٠٠ من القانون رقير ١١/ لسنة ١٩٨٧ سالف الإشارة إليه ٠ وأن الإجالة التي جاءت في عجز المادة لا تغير من ذلك شيئال، فهذم الإجالة إنما تسرى فحسب على الزوجة الأجتبية للمهاجر هجرة دائبة ، فهذه دون غيرها هي التي يمال بشان اكتبدابها للجنسية الصرية الى و الأحكام والإجراءات المقررة بمقتضى القانون الخاص بالجنسية المعرية ، ولا يغير من ذلك أن جاءت عبارة الفقرة الأخيرة من المادة ١٠ الذكورة قائلة و وذلك كله ء لممن المستبعد أن يكون الشرع قد اراد أن ياخذ بالشمال ما أعطاه للمهاجر باليمين ، بأن يميله من جديد ، ويعد مفادرته البلاد بسنوات قد تطول وتطول الي إجراءات ومواهيد نص عليها القانون المملى ، بينما أن المهاجر يجب أن يستقر في يقينه أنه إنما يفادر وطنه مطمئنا الى أن وطنه لا يأبي عليه جنسيته في الهلد الذي سوف يكتسب به جنسيته بهجرة إليه هجرة دائمة ٠ ولا يعنى « ذلك كله ٠٠ » إلا « سعى الزوجة الأجنبية للمهاجر الكتساب الجنسية المسرية ، فإجراءاتها يجبر أن يرجع بشانها « كلها » إلى قانون الجنسية المسرية ، وليس الى قانون بلد آخر ومن القرر طبقا اللحادة السابقة من قلنون الجنسية المعرية أن لا تكتسب الأجنبية التي تتزوج من مصوى جنسيته بالزواج ، إلا إذا اطنت

⁽٥٩) راجع هامش صفطتي ٥٩و٥٠ من هذا ألكتاب ٠

⁽٦٠) النَّجِع السابق ... س ٢٢٤ ومايعدها 🕙

وزير الداخلية برخبتها فى ذلك ، ولم تنته الزرجية قبل انقضاء سنتين من تاريخ الإعلان لغير وفاة الزرج ° ويجوز لوزير الداخلية بقرار مسبب قبل فوات عدة السنتين حرمان الزوجة من اكتساب الجنسية المصرية ·

ومن ثم ، فإننا نتفق مع الدكتور فؤاد عبد المنم رياض في أن المهاجر هجرة دائمة رزوجته وأولاده القصر ، يحتفظون بمقتضى الدستور والقانون المصريين بالجنسية المصرية ، حتى إذا ما لكتسبوا جنسية دولة المهجر ، وذلك دون حاجة لترخيص مبابق من البيلطات المصرية بإعطاء المق في مذا الاحتفاظ و ونضيف الى مؤلاء أيضا ، الأولاد الذين يولدون للمهاجر بعد مفادرته للبلاد ، فهم يولدون كما قلنا لأب لا زال متمتما بجنسسيته المعمدة .

ولكننا لا تنفق مع الدكتور فؤاد عبد المصرل على جنسية دولة المجمول على جنسية دولة المجمود المصرل على جنسية دولة المهجور منوط بالقدم بطلب للامتفاظ بالجنسية المحرية خلال مدة لا تزيد عن سنة من تاريخ الدخول في جنسية دولة المهجور ، ونرى أن الجنسية المحرية تقلل للمحرى المهاجر رمن يستحقونها تبعا له ، الى أن يصدر قرار بإسقاطها هنه المسبب من الأسباب المقررة في قانون المجنسية ، غير ما أوردته المادة الماشرة من القانون 77 لساحة 1970 ، أو إمسالان المحرية المهنورة ومسالان المحرية المهنور رغبته صراحة وبمحض اختياره في الثناؤل عن البضية المحرية الما يغير ذلك ، فإن الهجرة الدائمة لا تقدد المهاجر ومن يتبعونه الجنسية المحرية ، حتى إذا ما استتبعت هذه الهجرة الخسية دولة المجرية داخسية دولة المجرية المحرية ، حتى إذا ما استتبعت هذه الهجرة الكساب جنسية دولة المجرد(٢٠٠)

وقد ارضحت المادة ٨ من القانون رقم ١١١ اسنة ١٩٨٧ المشار إليه الهجورة الدائمة بان نصت على أن « يستير مهاجرا هجرة دائمة كل مصرى جمل إقامته العادية بصفة دائمة في خارج البائد ، بان اكتسب جنسية دولة اجنبية ، او حصل على إذن بالإقلمة الدائمة فيها ، أو اقام بها مدة لا تقل عن عشر سنوات ، أو حصل على إذن بالجهجرة عن إحدى دول المهجر

⁽١١) يرامى ان حالة المهاجر عجوزة دائمة الذى يكتسب جنسية دولة المهجر تفتلف عن حالة باقن المدريين اللين يتجنسون بجنسية اجنبية ، فيظلون خاضعين فى هذا المسد لأحكام المائون البغنسية المحرية بحيث لا يجوز لم طلب الاحتفاظ بالمجنسية المحرية لدى اكتسابهم للمجنسية الأجنبية إلا إذا كان الاحن المحادر المهم بالتجنس عن رؤير الداخلية يتضمن إجازة الاحتفاظ بالجنسية المدرية وفقا المض المادة العاشرة عن قانون الجنسية كما سيق أن رأيفا «

التي شعدد بقرار من الوزير المُشمى بشيُّون الهجرة ١٩٥٠ ٠

ومن ثم يعتبر مهاجرا هجرة دائمة المصرى الذي جعل إقامته العامية خارج البلاد بصفة عامية ، واقترن ذلك باحد الأحوال الآتية :

- . (1) اكتسب جنسية بولة اجتبية -
- (ب) أو أقام بها مدة لا تقل عن عقر سنوات أ
- (ج) أو حصل على إذن بالإثامة الدائمة فيها ، إذا كانت إثامته
 بها لم تكمل بعد عشر مسئوات •
- (د) أو حصل على إذن بالهجرة من إحدى دول الهجر (وهذه يعددها قرار من الوزير المختص بشئون الهجرة)(۱۲) •

ومتى توافرت في الفرد إحدى هذه الحالات ، فهر يتقدم بطلب للهجرة الدائمة الى الجهة الإدارية المفتصة بوزارة الداخلية المنحة ترخيصا بالسفر بهذه الصغة ، أي بصنفته مهاجرا هجرة دائمة ، ذلك أن جده الهجرة هي سفر يمتاح الى ترخيص من الجهة الامنية المفتصة شائه في ذلك شان حالات البسفر ومفادرة المهلاد بجسفة عامة ، وهذا المقرار على أي حسال يغضع لرقاية القضاء الإداري إلغاء وتعويضا ، مثل سسائر قررارت المنح من السفر كافة ، وبطبيعة الحسال ، فإنه إذا أبي على المحرى الرافب في المجرة الدائمة الدارى ، والمسفر عالمسفر من هذه الجهة الإدارية ، وتأيد هذا القرار من القضاء الإدارى ، فإن الهجرة في حد ذاتها لمن تتحقق اصلا ،

⁽١٢) نصحت المادة ١١ من قرار وزير الدولة الخشون الهجوء والمصايين في الشادي وقم 15 أصدة ١٩٨٤ على أن « تعتبر دولة من دول الهجوء الدائمة باللسبة للمهاجرين البيا أي دولة يكتسب الهاجر اليها صفة الهجرة الدائمة إذا الطبقت عليد جالة من الحالات المنصوب عليها في المادة الثاملة من القانون »

⁽٣) وتزول عن المصرى صفة المهاجر هجرة دائمة في حالتين نصت عليهما المدة ١٢ من القانون رقم ١١١ لمسة ١٨٦٢ : الأللي : إذا لم يسافر الى دولة المجيده الده غلال سعة الخمير من الترخيوضيات بالمهجرة ، ويلاحظ أن هذا الترخيوس يمكن تجيده الد اجرى بحسب الاعتبارات والطروف الراقسية - والثانية : إذا عاد الى الإطابة بمحم مدة تزيد على سنة دون القطاع ، ما لم تكن الإطابة للذكورة الاسباب خارجة عن إرائته. أن كان لعمل يقتضي ذلك - وسوف يحتاج المهاجر في هذه المائة الى مواطفة الوزارة المنتصدة بشئون المهجرة لاستعرار تعتمه يصدة المهاجر وربما ترتب على ذلك الهما ذرال المجاهدة المحربة على ذات المجاهدة المحربة على المهاجر المهاجرة المحربة على ذلك المحربة المحربة على المتعادد المحربة على المعادد المحربة على المعادد المحربة على المحربة عنه إذاء اكتمايه جنسية المهاجرة المحربة على مهمية دولة المهجر .

وثعمك الوزارة المفتصة بطبقون الهجرة بمقتضى المادة التاسعة من القانون رقم ١١١ لمسنة ١٩٨٧ مسجلا لهدا الفرض ، تقيد فيه امسماء من رخص لهم بالهجرة الدائمة ، والبيسانات المتعلقة بهم ، وذلك في نظرنا الأفراض تنظيمية بعتة ، ولا يمكن أن تعتبر إغضال المديد في هذا المسجل مرتبا لنتائج قانونية تلحق بالمجرى المهاجر آثارا قانونية خسارة ، إن حالا أو مستقبلانا) ،

اما الهجورة الموقوقة فقد ارضحتها المادة ١٢ من القانون رقم ١١١ ليمنة ١٩٨٧ المشار إليه بأن نصت على أن يعتبر مهاجرا هجرة موقوقة كل مصرى غير دارس أو مصار أو منتب جمل إقامته المسامية أو مركز تشاطه في الخذارج وله عمل يتميش منه متى انقضي على بقائه في الخارج الاخراج وله عمل يتميز إجرادات الهجرة الدائمة المنصوص الكثر من سنة متصافرة، ولم يتضد إجرادات الهجرة الدائمة المنصوص عليها بهذا القانون، أو اتضدها وعاد الى الوطن بحل تمقيق أي شرط من الشروط الواردة بالمادة من هذا القانون؛ (١)

ويلاهظ في هذا المقام أنه ليس لجهة الإدارة في ظل بستور ١٩٧١ والقانون رقم ١٩١١ سنة ١٩٨٣ أن تعنع مواطئا من الهجرة الدائمة والقائدة استنادا إلى أسباب مثل التفقق من جدية رغبة المهاجر في اللهجرة ، أو مدى امتمال نجاهه في المهجر والاستقرار فيه مستهدية في ذلك بعد أن تقاقته أو مؤهلاته أو مدى إلماه بلغة المهجر وحالته الاجتماعية وطريقه الميشية أو نوع عمله وخيرته أن غير تلك من الأمور التي تستناها، جهة الإدارة المستقبة منها مدى معالميته لتحمل المتزامات الهجزة وأعيانها ، مما كان يسمع لجهة الإدارة من قبل وفي طل القواعد التنظيمية التي كانت

⁽¹⁶⁾ وقد يصلح هذا المبحل في إعداد إحصائيات عن حجم وخصائص والجاهات المريين اللوجوبين بالخارج ، وكذلك الهجرة ، المؤدة ، ويخاصة جدد القوى العاملة منهم ، وغير ذلك عن البيانات التي تصلح بالامة مسياسات للهجرة متكاملة وقابلة للتطبيد ، أن لتبير ذلك من الاغراض التى تراما وزارة شئون المهجرة الإجهال للترصل التي رؤية مصطلبية للدور الإجهابي الذي يمكن أن تؤدية عجرة المحربين التي الفارج سواء مؤقفة أن منائم الام ، وهذه الإحصائيات على جانب كبير من الاعمائيات على جانب المعاليات المغلق إلى المؤدة إلى منائلة على جانب إعداد هذه الاحصائيات المغلق المقارة المؤدة ويلتي المؤدة المنائلة على جانب إعداد هذه الاحصائيات المغما اعتمام بعض المنظمات الدولية عثل صندوق الأمم المتجدة للمكان ومنطقة العلى الدمياة ويلتي المنائلة ويلتي المنائلة التي ويلتي المنائلة وينائلة المنائلة الم

⁽١٥) وتعتبر مدة السنة المشار إليها باللقرة السابقة متصلة ولو تخللها فاصل زمني لا تزيد منته على ثلاثين يرما (المادة ١٣ من القانون ١١١ أسعة ٨١) . (٢٦) ولا يضل هـإ السكم بامتداد ولجب الرحاية فلى كافة المصريين في الضارج ، (المادة ١٣ من القانون ١١١ اسعة ٨١) .

وضعتها وزارة الداخلية للسير على سنتها في بحث طلبات التمريح يالهجرة والبت فيها(٢٧٠ -

الهجرة حق يمارس في إطار القانون :

على انه يجوز على المكس من ذلك لجهة الإدارة ان تأبي الهجرة على المواطن كنوع من القيد التنظيمي الموقوت على اي حال • فالحق في الهجرة وإن كان حقا يستوريا كما راينا إلا أنه حق يخضع في ممارسته لتنظيم القانون • ومصداقا على ذلك حكمت المحكمة الإدارية المليا في الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٣ق بجلسة ١١/٥/١٩٨١ بان الدستور وإن كفل حق الهجرة للمواطنين ، سواء كانت هذه الهجرة دائمة او مؤقتة إلا انه جمل حق مقادرة البلاد قابلا للخضوع لتنظيم يصدر بقانون ٠ ومن بين القواعد المنظمة لذلك منح المواطن وثيقة تمكنه من الانتقال في الضارج من بك الآخر ، ويجوز لجهة الإدارة أن تمتنع عن إصدار مثل هذه الوثيقة إذا قامت أسباب جدية تبرر ذلك • ويعتبر صدور حكم بعقوبة مقيدة للحرية في قضية إفشاء اسرار عسكرية سببا هاما ببرر صدور قرار وزير الداخلية براض تجديد جواز السقر ، ولا وجه لإلزام وزارة الداخلية باتماد إجراءات تجديد جواز سفر ممكوم عليه في جناية وموجود خارج البالد ، ومن ثم لا يعتبر ذلك مصادرة لحرية التنقل أو الإقامة جال كونه مطلوبا أصلا لجهة قضاء لارتكابه جناية من جناياجامن الدولة وهو امر يجعله في مركز قانوني لا يتيم له المطالبة بمرية الإقامة أل التنقل مادام أن المكم الجنائي لازال قائما في حقه ٠

الضمة العسكرية :

وتطبيقا لما تقدم ، نررد القواعد الموضعة بقدرار وزيد الدفاع والإنتاج الحربي رقم ١٧٧ لمنة ١٩٨١ بشان تنظيم الهجرة للخارج ، وقد جاءت هذه القواعد تطبيقا لأحكام المادة ٣٧ من القانون العالمي بضمان الخدمة العمكرية والوطنية رقم ١٧٧ لمنة ١٩٨٠ وتقضي بالاتي :

مادة ١ : يسمح بهجرة الأفراد الذين بلغوا بدن الإلزام في المالات الآتية :

(١) المستثنون من الخدمة المسكوية والوطنية طبقا الأحكام المادة
 ٢ من القانون المشار إليه ٠

(۱۷) راجع حكم: المحكمة الإدارية العليا الأممادر في الطفن رقم ٣٤٢ لمنة ١١٤ المناة ١٩٤٢/١/١/١

(ب) المعافون ثهائيا من اداء الشدمة العسكرية والوطنية طبقا للبند
 (أولا) من المادة ٧ من القسانون المصادر السيه ٠

(ج) المعافون مؤقتاً من الخدمة المعسكرية والوطنية طبقا للبند.
 (ثانياً) من المادة ٧ من القانون المتسار إليه بشرط الا تقل المدة الباقية على تاريخ زرال سبب الإصفاء في حالة تجديده عن ثلاث سنوات .

 (د) الأفراد الزائدون عن حاجة القوات المسلحة الذين لم يطلبوا قبل مشى الثلاث سنوات المتصوص عليها في البند (اولا) من المادة ٣٥ من الشائون المشار المسه *

 (a) الأفراد الذين بلغوا سن الإلزام إذا كانت اسرهم قد هاجرت هجرة دائمة بشرط الا يكون القرد متخلفا عن التجنيد

ويلاحظ أن القدرار قد راحى التسهيل على الاقدراد الراغبين في الهجرة للقدارج معاولا في ذلك الترفيق بين صالح الدولة في أداء غربية الدم وبين صالح الاقراد الراغبين في الهجرة وعدم التضييق عليهم طالما أتهم غير مرتبطين باداء الخنسة السمكرية أو مرتبطين بها ولكن هناك سببا قريا يدءوهم للهجرة كرجود الاسرة جميعها في العارج كما في القلقة (ه) بشرط ألا يكون القرد متخلفا عن التجنيد كان يكون قد ادى مرحلة المعمى وغير مطلب للتجنيد أن أن يكون مؤجل تجنيده أن لغير ذلك من الاسباب بشرط عدم تخلفة عن التجنيد كان يكون قد لدى

ويلاحظ ايضا ان هذه القواعد تسرى فقط بالنصبة للأفراد البالغين لسن الإلزام أما الإفراد غير البالغين لسن الإلزام فلا تنطبق بخاتهم هذه القواعد ويمكنهم المسفر مع تويهم دون التقيد بهذه القواعد(١٨٥)

متطلبات النقام المثي :

وعلى سبيل المثال ايضا ، فإنه بمقتضى المادة ٢٠ من القانون وقم
١٤٨ لسنة ١٩٥٩ بشأن الدفاع المدنى لوزير الداخلية ، بالاتفاق مع وزير
المربية ، أن يمطر الهجرة على أية فقة من فقات الشعب ، تكون أعمالها
ضرورية في استقرار الميشة * وغلى عن البيان أن هذا الحظر مشروع ،
فهر نوع من التنظيم أورده القانون لمارسة هذا المصة ، وهو بطبيعة المال

⁽٨١) راجع في هذا عادل صنيق ... الوجيز في شرح قائرن التجليد .. ١٩٨٤ -. سندجة ٣٩٨ و. ٣٩٩ .

موقوت ، وينتهى بشل هذا الحظر بانتهاء حالة التعبئة العامة التي استوجبت اتخاذ تدابير الدفام المني «

الهجرة لاتسقط عقا : :

راينا كيف أن المشرع المصرى حبد الهجرة ، وهسجع المسريين جليها ، وذلك با في ذلك من فائدة تعود على المجتمع المصرى في الحال والاستقبال ، وإذا كان القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٣ قد جعدر لتنظيم معارسة المواطن حق السنفر من أجل الهجرة فقد وضعح من أجكامه أنه قصيد أن يؤمن المواطنين إذا ما أقدموا على الهجرة ، ويزيدهم ضعانات ، دون أن يهدف المي الانتقاص من جقوقهم أو الاقتيات عليها •

ومن الأمثلة على هذا ما نراه عند تطبيق احكام القانون رقم ٤٩ السنة ١٩٧٧ بشان العلاقة بين المالك والمستاجر معدلا بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ إذا ما كان السناجر مهاجرا للخارج شوراء هجرة دائمنة أو موقوته *

ان من الجقرق المقررة للمواطن مورية في المتقل والهيفر ، وهدم اكراهه على البقاء في مكان مصدد و ولهذا فين حق المواطن المصرى التغييب عن المستقد التي يستأجرها سواء لمعفر بالداخل أو للضارح ، مهما طالت أو قصرت فقرة التغيب ، ما هدا لو اثبت المائك أن صلة المستقبر قد انقطمت نهائيا بالشقة التي يستأجرها ، وذلك على سبيل المثال بالمفارة النهائية للإد ، وتصفية وجوده بها * أما الهجرة في حد ذاتها ، سواء اكانت مؤتة أو دائمة فهي لا تؤخر في هذا المقام إلا إذا كان المهاجر قد انتبت صلته تماما أو دائمة فهي لا تؤخر في هذا المقام إلا إذا كان المهاجر قد انتبت صلته تماما مصر ، ولو على فترات متباعدة فلا زال حقه في الشقة التي يستأجرها بمصر قائما ومحميا بالقانون وقد نصت المادة ٨٢ من القانون رقم إ؟ لمستة ١٧٧ المشار إليه بائه لا يجوز حرمان الستأجر من أي حق من ألم معتوب ألى الفيز طبقاً لاجوز حرمان المستأجر أن يؤجر المشقة الرابية عن المناز المهالات المتاجرة الكان المؤجر لم المؤسلة الكان المؤجر المناز من عالى المالات الانية : عن القانون رقم إ ؟ السنة مغروشا أو خاليا إلا في المالات الانية :

(1) إذا أثام خارج الجمهورية بصفة مؤلقة وعلى المستاجر الأصلى في هذه الحالة أن يخطر المستاجر من الباطن لإخلاء البين في الرحد المحدد لمويته الإطامة بالجمهورية ، يضرط أن يمنح المعتاجر من الباطن أجلا منته ثلاثة اشهر من تاريخ إخطاره ليقوم بإخلاء العين وردها الى المستأجر الأصلى وإلا اعتبر شسساغلا للمين دون سسنند قانوني ، وذلك أيا كانت مدة الأيجار المتلق عليه » .

رواضح من هذا النص الذي لا يفرق في الإقامة خارج الجمهورية الإقامة بقصد الهجرة ، رائما أشترط فصسب الاحتفاظ المستاجر بالعين المؤجرة ان تكون إقامته بصفة مؤقتة ، وقد المعتقل المفقه والقضاء على ان الأصل في إقامة المصرى ال المصرية بالخارج الها إقامة مؤقتة ، وعلى المؤجر الذي يدعى غير ذلك ان يثبت ادعاءه على ان تردد المستاجر على البلاد ولو على فترات متباعدة ينفي عن إقامته بالخارج بالخارج منه التابيد ، وعلى البلاد ولو على فترات متباعدة ينفي عن إقامته بالخارج بالخارج اللي المعتقبة ، وعلى المناجر الى المعتقبة ، والحي المناجرة التي يستاجرها تعتبر دعوى المؤجر بالإخلاء اللي المسترحة ، والى المنطقة التي يستاجرها تعتبر دعوى المؤجر بالإخلاء

وليس في قانون الهجرة ورعاية المحريين في الفارج رقم ١١١ لمنلة الإمام المنافقة ، الواردة على الأخص في قانون المجرة ورعاية المحارية على الأخص في قانون المحافة بين المائك والمستاجر الصادر بالقانون رقم ١٩٤ لمنة ١٩٧٧ لما المستورة بهدا الصند في الجمع بين احكام القانون رقم ١٩٤ لمنة ١٩٧٧ وعلى الأخص المادة ٤٠ منه وبين الهجرة المؤقدة التي نظم القانون رقم ١١١ لمنة ١٩٨٧ احكامها في الباب الثالث منيه فالهجرة الموقوة للترقم المادة ٤٠ من القانون ورقم ١٤ منية مالهجرة المؤقوة للترقم المادة ١٩٤٠ منية بالمادة ١٩٤٠ من القانون ورقم ١٩٤٨ لمنية ١٩٧٧ ورقم ١٩٤٨ ورقم ١٩٤٨ ورقم ١٩٤٨ ورقم ١٩٤٨ ورقم المادة ١٩٤٠ من القانون ورقم ١٩٤٨ منية بالمادة ١٩٤٠ من القانون ورقم ١٩٤٨ المستة ١٩٧٧ ورقم ١٩٤٨ ورقم ١٩٤٨ ورقم ١٩٤٨ ورقم ١٩٧٨ ورقم ١٩٨٨ ورقم ١٩٤٨ ورقم ١٩٨٨ ورقم

وراضح من أحكام المائين ١٣ و ١٤ من القانون رقم ١١١ امسئة ١٩٨٢ المخاص بالهجرة أن صفة المهاجر هجرة مرققة تزول إذا ما عاد ألى العمل في الوطن ، أو عاد لملامنقدار به بأن أقام به مدة تزيد على سستة الاسبهر متصلة ،

وحتى إذا هاجر المحرى واقام بالخارج مدة الجول من السنة التي تصت عليها المادة ١٧ الاكتساب صفة الهجرة المؤقفة ، فإن عويته الى مصر متوقفة في اى وقت ؟ (وعندت فال يسقط عنه في اى وقت ؛ وصندت فالا يسقط عنه أى حق من الصقوق التي تكفلها القوالين المحرية المتنتمين بالمنسية المحرية ، ومن هذه القوالين القانون رقم ١٩٦ المسنة ١٩٧٧ معدلا بالمقاتون رقم ١٣٦ لسسنة ١٩٧٧ معدلا بالمقاتون رقم ١٣٦ لسسنة ١٩٧٧ معدلا بالمقاتون رقم ١٣٦ لسسنة ١٩٧٧ معدلا بالمقاتون رقم ١٣٠ لسسنة ١٩٧٧ معدلا بالمقاتون رقم ١٣٦ لسسنة ١٩٧٧ معدلا بالمقاتون رقم ١٣٠ لسسنة ١٩٧٧ معدلا بالمقاتون رقم ١٣٠ لسسنة ١٩٧٧ معدلا بالمقاتون رقم ١٣٠ لسسنة ١٩٧٧ معدلا بالمقاتون رقم ١٣٠

وحتى بالنسبة للهجرة الدائمة ، قمادام المهاجر المؤلف الجنسلية

المصرية، وهو لا يقدما إلا إذا لم يرد الاحتفاظ بها (المادة ١٠ من القائون رقم ١١١ لمعنة ١٩٨٣) فإن خقه كسنتاجر بشقة في النيار المصرية يظل معلوظا طبقا لقانون العلاقة بين المالك والمستاجر في إطار الاحكام التي تضمنها ذلك القسانون - فما دامت علاقته لم تنقطع انقطاعا تاما ونهائيا بهذه المشقة قلا يجوز إنهاء هفد استشجاره لها • وشود فنكرر هنا أن الأصل في المصرى أنه الازال مرتبطا بالبلاد المصرية ما لم يثبت أن هذا الارتباط المدم الى غير رجمة • وعبه إثبات ذلك يقع على المؤجر • والى أن يثبت كنيرا أو قل المدلاد المحرية قائمة ، سواء تردد على مصر كليرا أو قل تريده •

وعلى اى حال ، ويصفة عامة ، فإن المادة ١ من القانون رقم ١١١١ المسنة ١٩٨٢ المسنة الله الهجه قد نصت حكمنا سبق أو أرضعنا حلى أن د للمصريين ضرادى أو جماعات جق المهجرة الدائمية أو المرقوقة الله الضحارج ، وذلك مسواه اكان الغرض من هذه الهجرة مما يقتضى الإقامة الدائمية أو الموقولة في الضحارج وقا لأحكام حمدا القانون وغيره من القرانين المعنول بهما أويظلون معتقطين بجنسميتهم المصرية طبقا لأحكام القانون المقانون بالمؤمنية المصرية طبقا لأحكام القانون المقانون بالمؤمنية أو القانونية التي يتمتعون بها بوصفهم مصريين طابا طلوا محتفظين بجنسيتهم المصرية ، يتمتعون بها بوصفهم مصريين طابا طلوا محتفظين بجنسيتهم المصرية ، يتمتعون بها بوصفهم مصريين طابا طلوا محتفظين بجنسيتهم المصرية ، وقد استقر قضاء محكمة اللقض قدن أن مجرة المصرى الى الضائح

إعادة تعيين المهاجر. عبد عودته :

الأصل في القرارات الإدارية السليمة آنه لا يجوز سحبها حتى خلال المدين يوما المقررة اسحب القرارات الإدارية المدينة خلالها على ان القضاء الإدارية المستقر لاعتبارات إنسانية بحت على جواز سحب القرار الإداري المسادر بالقصل ، حتى لم كان قد تحصن من الإلغاء بقوات ميماد السحب بالنسبة له ، وذلك على سبيل الاستثناء ولهذا فقد رقض القضاء الإداري (١٧٠ قياس القرار الحصايد بإنهاء الخيمة اسبتنادا الى

⁽۱۹) تقفير ۱۹۹ لبينة ۱۶ جامية (۱۹/۱۹/۱۹۸۱ و. ۱۹۱۸ لسنة ، اق جاميسة (۱۹/۱۹/۱۹۸۱)

⁽٧٠) راجع حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعنين ٢٠٥ و ١١٤ لمسنة ١٣ق وطعمسة ٢٠/٧/١٦

الإستقالة المعريحة أو الضعفية على قرار الفصل * ومن ثم لم يجز القضاء الإدارى لجهة الإدارة سحب قرار قبول الاستقالة في اي وقت بعقولة أن الإدارى لجهة الإدارة سحب قرار قبول الاستقالة في ذلك شأن المقشاء المساحد بالفصل ، لم يجز القضاء الإدارى ذلك لأن اجازته سحب قرارات الصحاحد القضل ، لم يجز القضاء الإدارى ذلك لأن اجازته سحب قرارات المحب القرارات الإدارية لم يكن سوى من قبيل الاستقاداء من الأصل ، ومن ثم لا يجبز الترسع فيه وقياس الاستقالة على الفصل ، وذلك ايضا لموضوح الفارق بين الاستقالة والفصل ، فالاستقالة تستند الى إدادة العامل لمن المفسلة بين الاستقالة والفصل * ومن أومن ثم أيضا ينطوى سحب قرار المن المفسلة بين الاستقالة على إدار من جانب الجهة الإدارية الماء المفسوط الشروط والشروط المقروط المفروط المفروط المناس المفروط والشروط المقروط المناس الما المفروط والمناس المناس المناس المناس المناسات والمناس المناسات المناسات

وإذاء الاعتبارات القانونية المتقدية التي تحول دون محمب قسرار قبل الاستقبالة المقدمة من العامل للهجرة أو للعمل في الغارج ، فضلا عن ترخص الإدارة طبقا الأصل العام في إعادة تعيين العامل بعد عودته اللي أرض الوطني ، فقد مدرر القانون رقم ٧٣ لمسنة ١٩٧٧ في شان معاملة المهارون من العاملين الذين يعودون التي الوطن ، ونحى في عادته الإدارة على بعاد تعيين العامل الذي كان يصل في المكومة أو في إحدى وحدات الإدارة المطلبة أو الهيئات العاملة أن المؤسسات أو الوحدات الاقتصادية القابمة في أم عاد التي الوطن خلال سنة بناريخ قبول استقالته بالهجة التي كان يعمل بها قبل هجرته مثل قدم طلبا بذلك على شاركة تعيين العامل في والمؤتدة والكورة العاملة أو المؤتدة تعيين العامل في ويقت وتكون إصادة تعيين العامل في ويقيته المسابقة أو في الدرجة أو المفتة المقررة لها مع الاحتفاظ له في ويقيئة المسابقة أو في الدرجة أو المفتة المقررة لها مع الاحتفاظ له

ومفاد هذا النص ان المشرع الزم الإدارة بإعادة تعيين ألعامل الذي انتهت خدمته بالاستقالة في وطيفته السابقة او في المدرجة أو الفئة المقررة لها مع الاحتفاظ له باقدميته فيها وبعراعاة ما فاته من علاوات ، بالشروط الاتباة :

 ١ ـــ ان تكون الاستقالة المقدمة منه للهجرة وان يكون قد النفـــة إجراءات الهجرة *

٢ .. ان يعود الى ارض الوحان خلال سنة من تاريخ قبول استقالته ٦

٢ ــ ان يقدم طلبا الى الجهـة التي كان يعمل بها خسائل ثلاث
 اشهور من تاريخ عورته •

هذا وقد الزمت المادة الثانية من القانون ٧٧ لسنة ١٩٧١ المضار إليه الإدارة بالاحتفاظ للمامل المهاجر برهيفته وبالدرجة أو الفثة المقررة لمها طوال المدة التي يجوز إعادة تعيينه فيها(٢٠) •

الفصت لالتاسع

متع الأجنبي من السقر وإبعاده

تحدثنا في الفصول الصابقة عن الوضع القانوني للمصرى في حرية السفر الى الفارج • وقد اوضعنا فيما تقدم أن الصفر للفارج قد يكون لأخراض شتى لا يحكن للمعل أو التهارة أن الدراسة والتدريب أو السياحة أو المسالج أو لفير ذلك من الإسباب • ومهما كان الأمر فإن الدمستور المصرى في المادة أه يكفل المدواطن حقا سعروبا في المعذ وفي المودة الى الديار في اي وقت يكون المعربة من المهار وقد يكون السفر للهارة الى الديار في اي وقت يكون السفر المهردة في المعرد المهردة عن السفر للخارج اليضا بقصد المهرة «

واوضعنا ايضا ان مفاد الحق الدمنورى المقدم ان للمدرع العادى ان يتمدى لمق السفر بالتنظيم ، ولا يهوز ان يرقى هذا التنظيم الى المظر او التحريم الدائم والمطلق *

على أن المقيمين على أرض بعوطن ، ومن ثم الخصاصيدين للقصادين لمصرى ، ليسوا المصريين فحسب ، بل هم ايضا الأجانب وعديمو الجنسية • وسنفرد هذا الفصل للتصدى في :

يحث أول : لما إذا كان يجورُ منع أجنبي من السخر أو مفادرة الباد .

بحث ثان : لدى حق الدولة في إيماد الأجانب عن البالد إذا لزم الأمس . • الأمس .

⁽٧١) راجع أيضا شفيق إمام - نظام العاملين في الحكومةُ والقطاع العا الطبعة الثانية ١٩٧٧، من ١٩٣٠ و. ٢٩٤ •

على أن ذلك لا يعتم من أن نقرر أن البعث بالنسبة لمربة السفر إذا دخل جنصر أجنبي في معارسة هذه الحربة سوف يكون أوسع مدى على أي حال مما يتضعنه هذان المحتان من أحكام ، هي أدخل في القانون العام الداخلي و إذ يخطر البحث عنبئد الى مجالات القانون الدولي ، وما عرفه من أتفاقيات ومعاهدات وأعراف شتى في هذا المضمار و

البحث الأول : هل يجور منع اجنبي من السفر او مغادرة البائد :

لنُّن كان من المبادىء الدستورية المقررة الا يتمتم الأجنبي في ظل قانون دولة بما يزيد من العقوق والمريات عما هو مقرر لرعايا الدولة ذاتها ، اعمالا لاملاءات سيادة الدولة على الخاضعين لقرانينها ، إلا ان القبائزن الدولي وإن كان لا يقيد أمسلا سلطان الدولة على رعاياها ، يقيد سلطانها على الأجانب القيمين على إقليمها ، فيفرض على الدول حدا البنى لماملة الأجنبي • والأصل أن الأجنبي حرافي أن يفادر إقليم دولة الإقامة مادام انه قد اوقى بكل الالتزامات والأعياء قبلها وقبل رغاياها(٧٧) وكان غير متهم في جريمة لم تنته مجاكمته عنها ، أو لم يكن هاربا من عقوبة لم يكتمل تنفيذها • ذلك أن النولة عنسهما تصرح الجنبي بدخسول إقليمها والإقامة به ، فإن ذلك ينطوى شمنا على قدرة هذا الأجنبي ، في ى قت السلم على الأقل ، على مغادرة إقليم تلك الدولة ، سواء بالعودة الى بلاده أو بالسفر الى غيرها في حرية وأمأن ، ويعزى ذلك على الأخص الى ان ما تملكه الدولة من سلطان على الأجانب الذين سمحت لهم بالدخول الى قِليمَها والإقامة عليه:، إقامة مؤقتة أو دائمة ، إنصا هو سبيادة إقليمية جاداموا موجودين داخل حدودها ، وليس لها عليهم ما على مواطنيها من سيادة شخصية ٠ ولا تغول هذه السيادة الإقليمية التي للدرلة على الأجانب داخل إلليمها إلا أن تطالبهم بأن يوفوا بالتزاماتهم المحلية قبلها أو قبل رعاياها مثل سداد الضرائب والرسوم والديون الخاصة (١٢٦)

⁽٧٢)خلك أن من واجب اللولة أن تصمى مواطنيها عن طريق منع مدينيهم من تحويل لموالهم المرجودة داخل اللولة ، ومن ثم تحمل المدينين على الوفاء بما عليهم من ديون في دولة الإقامة .

⁽۷۷) راجع المكتور هز الدين عبد اله .. التانون الدولى الخاص .. الجره الأولى - المجرة المركز في الجنسية ومركز الأولى - ١٩٦٤ .. ص١٧٦ والفكتور شمس الدين الوكيل - المرجز في الجنسية ومركز الاجانت مـ ١٩٦٤ .. ص١٩٦٥ بل إنه يعنى تكامدة عامة المجنسي ، الذي يترف اللام المولة المسينة بعد أن يكون قد أولى التزاماته التي تقرضها سيادتها الإقليمية عليه ، أن يأخذ معه أمواله وامتعته الشخصية بذات الشروط التي يأخذ بها الواطنون أموالهم عند الساد

وقد اسست بعض المواثيق والأحكام القضائية الدوليسة عق الأجنبي في مفادرة البلاد ، بعد أن يكن قد أوفي بالتزاماته التي تفرضها عليه السيادة الإقليمية للدولة المضيفة ، على أساس من حقوق الإنسان كما ذهبت بعض تلك الوثائق القانونية الى تأسيس ذلك على الأحكام التي يفرضها القانون الدولي على كل دولة بشان معاملة الأجانب ، وليس بلازم أن تكن الحقوق التي يتمتع بها الأجانب في إقليم الدولة بحسب هذه الأحكام غير متجاوزة ما يتمتع به رعايا الدولة ذاتها من الحقوق ، ذلك ان مركز كل من الاجنبي والوطني لا يتم تحديده وفقا للمهار ذاته(١٤)

وعلى سبيل المثال ، نقد شهدت الجماعة الدولية في الاونة الأغيرة جهددا حثيثة من جانب الدول النامية لاجتناب رؤوس الأسوال الاجبية المحسمام من تتمينها اقتصاديا ومن اكثر الأمور صلة بالتنبة الاقتصادية لدول العالم المثالث ايضا تنظيم نقل التكنولوجيا من الدول المثقدة مناعيا الدول المتقدة في الإسهام في المتقدم الاقتصادي والتكولوجي للدول المناهية قد استقيال التخلي عن قاعدتي الحد الادني لعاملة الإجانب ، وحدم زيادة ما يتعتع به المناهية عن عقد مناهدات والمتقدن والتكولوجي في المناهد والمتنافذ المتعدن المناهدة المتاهد والمنافذ المناهدة المناهدة المناهدة المناهدة المناهدي المناهدي المناهدي المناهدي المناهدي المناهدية المناهدة المناهدية المناه

⁽٧٤) ولمل أهم ومبيلة للزيادة من ألحقوق اللي يتمتع بها الأجنبي هي إقليم الدولة (وحرية التقل وألسفر يمكن أن تكون أحد هذه ألحقوق) من تلك المروفة بالمتبادل أو العاملة بالمثل ، ومقتصاها أن تعامل الدولة الإجنبي نفس العاملة الذي يمامل بها رعاياها في القيم دولة هذا الإجنبية على زيادة الحقوق ألدى التبادل في معاملة الإجابية من شائد حث الدول الإجبية على زيادة الحقوق ألدى تعنمها لرحايا هذه الدولة لرعاياها نفس الحقوق * كما توجد أيضا ومبيلة أخرى المزيادة من تلك الحهوق بمن المحروفة بخرط الدولة الأيلي بالرعاية ومؤدى هذه الدولة بمنح رعايا دولة اجنبية معينة كافة الزايا الذي تقرر في المدولة المنابقة المزيا الذي تقرر في معين أسحال أن في المستقبل لرعايا ألة دولة أجنبية أخرى فيها يتمثل والمنتذ بعق معين أدب بحبرة من الحقوق ، وذلة أجنبية أخرى فيها يتمثل والمنتذ .

 ⁽٧٥) راجع الدكتور فؤاد هيد المعم رياش - الوسيط في الجنسية ومركب ر الاجانب ١٩٨٨ - مر٧٤٧ وما يعدها •

المماملة القانونية التي قد يلقاها كل من المواطن والأجنبي ونلك الدر متطقى لأن الروابط بين المحقوق التي يتمتع بها الوطني وتلك التي يتمتع بها الاجنبي لا يتفق في الراقع مع طبيعة مركز كل منها في مجتمع الدولة - فلا يتم تحديد مركز كل من الأجنبي والوطني وفقا لذات المجيار وقد استقرت المحكمة الدمتورية العليا على ان المساواة الذي يمترف بها القانون ليست مساواة حسابية بل في مصاواة بين من تتماثل ظروفهم ومراكزهم القانونية(۱۷) .

وترتيبا على كل ما تقدم ، أمكن القول (٣٠) بأن السلوك الدولى الماصر يسمح المستثمرين ومستخدمهم اللنبين والإداريين الأجانب المستركين في إدارة وتشغيل المشروع الأجنبي بمفادرة إقليم الدولة المضيفة حاملين ممهم امتحتهم المشخصية وأموالهم المسرح لهم بنظها أو تحويلها الى الخدارج بعد الوفاء بما عليهم من التزامات إقليمية بالمنى السابق إيضاحه .

وعلى نلك ، امسيمت القاعدة القررة في ظل القانون الدولي المتنبة عدم جواز رضع العراقيل غير المبررة في وجه مصفر هسؤلاء الأجانب ، ومفادرتهم المبلاد -

ولتمقيق مزيد من الطمانينة لدى المبحاب الاستثمارات الإجنبية ومغزهم على استجالاب أموالهم الى البلاد ، عمدت بعض البلدان المستوردة لراس المال المجنبي وللتكنولوجيا المقدمة الى ترجمة تلك القاعدة التى ترام عليها المجتمع الدولى من أجهل التنمية الاقتصادية لبلدان المالم الثالث الى المستورين ومستضميهم الأجاكب في الخروج من إقليم الدولة المحلى ، حق المعترين ومستضميهم الأجاكب في الخروج من إقليم الدولة المنهفة ويصحبتهم المتخصية وأموالهم المحرح لهم بنقلها ممهم وهذا السماح للمستثمرين الإثبانب في حرية التنقل والحركة عبر الصدود والون على نحو أوسع مما قد يكون مقرر النواطئين الماديين من مواطئي الدولة المنبئة النسيم ، قد يعود بمزيد من الفائدة على الصالح المشترك ، ما يبرر تقوير ذلك السماح المستح على المسالح المشترك ،

وقد تلجأ بعض الدول الأخرى المنية بتضميع الاستثمارات الأجنبية

⁽٧٦) حكم المحكمة الدستورية العليا في الدعرى رقم ٩ لمسنة ٧ق بجلسة ١٩٧٨/٤/١ وفير ذلك من الأمكام التي استقرت على هذا القضاء

^{. (}۷۷) الدكتور عصام الدين مصطفى بسيم « المنظام الكانوني للاستثمارات الأجنبية الخاصة في الدول الآخذة في اللمو » ــ ۱۹۷۳ بـ مر۱۸ وما بعدها ~

فى التليبها ، واستيراد رؤوس الأموال والفهرة الفنية الأجنبية فليها التي تضمين مثل هذا النص فيحا تبزعه من عقود الاستثمار مع الستتحرين الإجانب -

وبصفة عامة ، فقد يكون من المناسب تشجيعا فلاستثمارات: الأجنبية بث روح الطمائينة على الدوام في قلوب المستثمرين ومستضميهم الأجانب على امكانهم مغادرة إقليم الدولة المضيفة دون ادنى عائق في هذا المقام مادامت الدولة قد استوفت عنهم حلوقها وحقوق رحاياها قبلهم ، ومادامرا قد اوفوا ما عليهم من المتزامات طبقا لما للدولة الذكورة عليهم من سيادة إقلامية •

البحث الثاني : وبعساد الأجانب :

إقامة الأجالاب:

تسمت المادة ١٧ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ الأجأنب من حيث الإقامة الى ثلاث غنات :

١ ــ اجانب دوى إقامة خاصة ٠

٢ ــ أجانب ذري إقامة عادية ٠

٣ سـ واجانب توى إقامة مؤلمة .

الله الله المادة ١٨ الأجانب ثوى الإقامة الشاملة بانهم :-

ا ـ الأجانب الذين ولدوا في الإقليم المصرى قبل تاريخ نشر المرسوم.
 بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٧ ولم تنقطع إقامتهم فيه حتى تاريخ المعلى بهذا.
 القبانون ٠

٢ - الأجانب الذين مضى على إقامتهم فى الإقليم المصرى عشرون سنة سابقة على تاريخ بشر المرسوم بقانون رقم ١٩٠٤ اسنة ١٩٥٧ ولم تنقطع إقامتهم حتى تاريخ العمل بهذا القانون • وكانوا قد دخلوا الأراضى بطريق مشروع •

٣ - الأجانب الذين مضى على إقامتها فى الجمهورية العربية المتحدة اكثر من حسس سنوات كانت تتجدد بانتظام حتى تازيخ العمل بهذا المقانون وكانوا قد مخلوا اراضيها بطريق مشروع وكذلك الأجانب الذين يعفى على إقامتهم اكثر من خمس سنوات بالشروط داتها إذا كانوًا في الحالتين يقومون بأعمال مفيدة للاقتصاد القومي أو يؤدون خدمات علمية أو ثقافية أو فنية للبـــلاد •

وتعين هذه الأهمال والخدمات بقرار من وزير الداخلية ٠

غ ب العلماء ررجال الانب والفن والصناعة والاقتصاد وغيرهم
 معن يؤدون خدمات جليلة للبلاد الذين يصدر في شاتهم قرار من وزيسر
 الداخلسة •

ويرخص الأفراد هذه الفئة في الإقامة مدة عشرة سنوات تتبسد عند الطلب وذلك ما لم يكونوا في إحدى الحالات المنصوص عليها في المادة ٢٦٠

واوضعت المادة ١٩ أن الأجالب ثوى الإقامة العادية مم :

الأجانب الذين مشى على إقامتهم فى الإقليم المسرى ضعص عشر سنة سابقة على تاريخ نشر المرسوم بقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥٧ ولم تنقطع هذه الإقلمة حتى تاريخ العمل بهذا القانون وكانوا قد دخلوا البالد بطريق مشرع *

ويرمّص لأقـراد هذه الفئة في الإقامة مدة هُمس سـنوات يجـوز تجديدها ٠

ونصبت المادة ٢٠٠ على أن الأجانس نوى الإقامة المؤقفة مم الذين لا تتوافر فيهم الشروط السابقة ويجوز منح افراد هذه الفئة ترخيصا للإقامة مدة القصاما سنة يجوز تجديدها •

وقد كشف التطبيق العملي للمادة ٢٠ عن عسدم اتسساق احكامها مع تطورات المجتمع ، الأمر الذي اكد العاجة الى ضرورة تعديل هذه المادة ، وخاصة أن احكامها قد استمرت جامدة على صورتها التي كانت عليها منذ عام ١٩٦٠ رغم التطورات التي طرأت على انظمة الإقامة خلال تلك الحقبة ،

والطلاقا من سياسة للحكومة في بنل أقصى جهد لتوفير الجو الملائم لسياسة الانفتاح الاقتصادي أمام وؤوس الأموال الأجنبية والعربية بهدف تنضيط الاستثمار المنتج للحصصول على أكبر معدلات النمو والمرارد المتاحة ، وتجفيقا للاستقرار المسائلي للأجانب ذرى الارتباط الأسرى وتيسميرا على الأجانب نوى الارتباط الطويل والمقريق بمصر والعمل على خلق جو من الثقة والاستقرار ليطعثن المستقرون على اهوالهم وحضروعاتهم ، لفاله لقد مسدر القانون رقم ١٧٤ لمسنة ١٨٠٠ مستهدفا تحقيق الاعتبارات المشار إليها حيث قضى بإضافة قفرة جديدة الى المادة ٢٠ من القرار يقانون رقم ٨٩ لمسنة ١٩٦٠ بشأن دخول وإقامة الأجانب باراخني جمهورية مصر العربية والخروج منها تجيز منع الترفيص في الإقامة لمة اقصالها ثلاث مستوات الأجانب نوى الإقامة المؤتلة ، ويصور تجديدها وقال المشروط والأرضاع الذي يعددها وقال المشروط الذي يعددها وزير الداخلية ،

وجدير بالذكر أن هذا التعديل المقترح لا يضل بسلطة وزارة القوى العاملة والتعريب المبلغة وزارة القوى العاملة والتعريب المبلغة وزارة المعكن العاملة الوجنية ، ولا بالتعان القائم بين وزارة الداخلية ووزارة القوى العاملة والتعريب المهنى على مواجهة مخالفة الإجانب لأحكام قانون العمل حيث أن الأحمل طبقا للعادة ٢٠ هو منع الشرخيص الاخة ثلاث معنوات هو أمر استثنائي يكون صدوره منوطا، بقيام العاجة إليه ووفقا للشروط والاوضاع التي يصدر بها قرار عن وزير الداخلية (الذكرة الإيضاحية المقانون رقم ٢٤٤ اسنة ٢٩٨٠)،

ومشت المادة ٢١ فاوشعت انه « يعدد وزير الداخلية بقرار يصندره الإجراءات الخاصة بالترخيص في الإقامة وتجديدها وميعاد طلبها » •

واضافت المادة ٢٧ انه لا يجوز لأحد افراد الفتين المنسار فيهما في للاستين ١٨ و ١٨ الفياب في الضارج مدة تزيد على سنة المهر ما لم وحصل قبل سنزه ال قبل النهاء هذه المدة حلى إلان يطلك من مدير عام مصلحة الهجرة والموازات والمجتمعية لأعدار يقبلها ، ولا يجرز أن تزيد عدة النياب لمي الضارح على سنتين ،

ويترتب على مخالفة الأحكام المتقدمة مندقوط حق الأجنبي في الأقامة المرخمين له فيها *

ويستثنى من ذلك الأجسانب الذين يتغيبون لظلف العلم على المدارس والمعاهد والجامعات الأجنبية ال للخدمة الإجبارية إذا قدموا ما يثبت ذلك •

ولا يجون طبقاً للمادة ٢٣ من القاطون للطبينية الذي رمنش له: في: الدخول أو في الإقامة لفرض معين أن يخالف هذا الفوض إلا بعد المصول على إذن من منير عام مصلحة للهجرة والهوازات والهنشية " ولا ينتقع بالإهامة الفاصة إلا التعقص الرخص له غيها واولاده القصر الذي يعيشون في كنف نحين بارخ سن الرشد وكنك زوجته إذا كان قد مشى على إقامتها الشرعية في الجمهورية العربية المتحدة معتنان من تازيخ إعلان مدير عام مصلمة الهجرة والجوازات والجنسية الزواج بإعلان على يد محضر طالما طلات الزوجية قائمة

ويجب على كل أجنبي طبقا للمادة ١٦ من القانون أن يكون عاصلا على ترخيص في الإتأمة وعليه أ زيغاس أواشئ الجمهورية المربية المتحدة عند انتهاء مدة الامته ما لم يكن قد حصل قبل ذلك على ترخيص من وزارة الداخلية في مد الامته .

ويعد أن أوضع الباب الثالث من القانون رقم ٨٦ اسنة ١٩٦٠ معدلا بالقانون رقم ٨٦ اسنة ١٩٦٠ معدلا بالقانون رقم ١٢٤ السنة ١٩٥٠ الأحكام الفاصة بتراخيص الإلاامة مشى الباب الرابع الى عرض احكام الإبعاد ، فلوزور الداخلية طبقا للمادة ٢٥ بقرار منه أيماد الأجانب و ونصت للمادة ٢٦ على أنه لا يجوز إبعاد الأجانبي من توى الإلمامة الخاصة إلا إذا كان في وجوده ما يهدد أمن الدولة أو سلامتها في الداخل أو في الخارج أو اقتصادها المقومي أو المصممة العامة أو الاداب المامة أو كان هالة على الدولة بعد عرض الأمر على اللجنة المنصوص عليها في المادة أو كان هالة على الدولة بعد عرض الأمر على اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٠ وموافقتها .

ولوزير الداخلية طبقا للماسة ٢٧ أن يلامر بصور من يرى إحاده مؤهدا حتى تتم إجراءات الإبعاد * وقصت المادة ٢٨ حلى أن يبين وزير الداخلية الإجراءات اللتي تتبع في إصداره قرار الإبعاد وإعلانه وتنفيذه

وتشكل لجنة الإبعاد على الرجه الآتى :

متدرب عن مصلحة الأمن المام •

ركيسا وزارة الداخليسة
رئيس إدارة الفترى والتدريع لوزارة الداخلية بمجلس الدولة
رئيس إدارة الفترى والتدريع لوزارة الخارجية بمجلس الدولة
مدير عام مصلحة الهجرة والجرازات والجنسية
مدير الإدارة القنصلية بوزارة الخارجية -

وتنعقد اللجنة بناء على طلب رئيسها • ويشترط لصحة انعقادها

حضيهر الرئيس وثلاثة اعضباء على الأقل .. وتعدير القرارات باغلبية الأعضاء الخاصرين رعد بساوى الأصوات يرجع الرأي الذي منه الرئيس •

. ريتولى أعمىسال السكرتيرية رئيس قسسم الإقامة بمصلحة الهجرة والجوازات والجنسية أو من يقوم مقامه ٠

وتبدى اللجنة رايها في امر الإبعاد على وجه السرعة (المادة ٢٩) •

ونصبت المادة ٣٠ على أن لدير عبام مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية بقرار منه أن يفرض على الأجنبي الذي صدر قرار إماده وتعدّر تنفيذه ، الإتامة في جهة معينة والتقدم الى مقر الشرطة المختص في المواعيد التي يعينها القرار وذلك الى جين إمكان إيماده .

ولا يستمح للأجنبي الذي ضبق إيماده بالعودة الى الراشى الجمهورية العربية المتحدة إلا بإذن من وزير الداخلية "

مشروعية الإيماد(٧٨) :

وإذا كان لا يجوز إيماد مصرى من البلاد طبقا لأحكام المستور كما مبقى أن أوضحنا ، فالإجاد جائز للدولة بالنسبية للأجانب المقيمين على أرضها * ويمكن تعريف الإبعاد بائد عمل تأمر به الدولة فردا أو أكثر من الإجانب المقيمين لديها بالخروج من ديارها ، وإلا استخدمت المقوة في تتنفيذ الأحر عند عدم الامتقال ٢٠١١ • وهذا حق غير منكور للدولة ، سواء على مستوى المقانون المحلى ٢٠٠١ • فمن المهادي على مستوى المقانون المحلى ٢٠٠١ • فمن المهادي من الإجانب غير المؤوب شهيم. المقربة أن للدولة جق إيماد من ترى إيماده من الإجانب غير المؤوب شهيم. وفقا اخطرهم ، وتأمينا اسلامتها ، وصيانة لكيانها ، شمعها ومجتبعا من كل ما يضره • كما أن للدولة الحق في تقدير ما يعتبر ضارا بشئونها من كل ما يضره • كما أن للدولة الحق في تقدير ما يعتبر ضارا بشئونها

⁽٧٨) راجع مقالنا يعنوان و إقامة الأجانب ويعادهم أمام مجلس الدولة ، مجلة إدارة قضايا الحكومة .. المسلة الثالثة .. العدد الأول .. صرف وما يعدها

 ⁽٧٩) راجع ذ قواد عبد المنعم رياض د الوسيط في الجنسية ومركز الأجانب عطيعة ١٩٨٨ أ. مو١٩٥٦.

⁽٨٠) بل وليس للدولة أن تتنازل عن هذا الحق الأساس من حفوقها لما له من تعلق بالحفاظ على كيانها • غير انه يجوز لها أن تقيد من حقها في انخفاذ إجراءات الإبعاد والحب من الحالات التي يجوز لها فيها انخاذها ، وذلك في الاساطات التي تعقيماً - مع الدول الأخرى في هذا الصدد (د • فؤاد عيد المنحم رياض - المرجم السابق - مسلمة ٢١٦) •

الدلفلية والفارجية ، ومالا يعتبر كذلك ، ولها حق اتضاد الإجراءات المناسبة لكل مقام في حديد الواجبات الإتسانية وما تعارف عليه دوليا ، ولها سلطة تقديرية لمبررات الإبعاد ولا يرد على هذا الحق إلا قيد حسن استعمالك ، بحيث يكون الإبعاد قائما غلى اسباب جدية يقتفنيها المسالح المسام في حديد القسائون(١١) ،

على أن من القرر ايضا أن الإيفاء ليس عقوبة توقع على الأجنبي بل هي إجراء شبطي بحث ، تتفذه الدولة بما لها من ولاية في قلحفاظ على أمنها وسلامتها ، وعلى ذلك لا يجوز لمحكة جنائية أن توقع على أجنبي متهم أمامها جزاء الإيماد كمقوبة السلية أو تبعية ، بل إن الجهة التي تملك لتضاد قراز الإيماد وإعماله في حق الأجنبي غير المرفوب في يقائه هي السلطة الأمنية . ممثلة في وزارة الداخلية . *

هل إيماد الأجلبي من اعمال السيادة ؟

على أن القضاء الإدارى قد استقر على أن أوامر الإيصاد بصفة عامة هي من التدابير الخاصة بالأمن الداخلي للبولة ، وليست من أهمال السيادة التي تخرج عن اجتماعه ، فهي أوامر إدارية عادية مما يختص ينظر طلبات إلغائها وطلبات التحويض المترتبة عليها (A)

⁽٨١) حُكم المحكمة الإدارية العليا في الطُعنين راتمي ٢٤ أسنة التي و ٢٥٠ اسنة الله المائة ٢٨/٢/١٤/١ (الموسوعة الإدارية المنيثة _ جزء اول _ ص٥٠٥) • `` (٨٢) حكم محكمة القشاء ألاداري في القشية رقم ٢٨٧ لسنة على بجلسة ٨/١/٥٢/١ (مُجدوعة الكتب الفتي الفائن الدولة المئثة السادمة رقم ٢٨٥ مرر٧-٨) وفي القدية رقم ٢٧١ لمنة ١٦ بولمة ١/١/١٥٠ (مجموعة المكتب الفتي _ المنة الرابعة .. رقم ٢٦٠ ص ١٨٥) ، ويؤيد اللقه القضاء الإداري في هذا (راجم رسالة النكترر جاير جاد عبد الرحمن في إبعاد الأجانب .. ص٧٥ والنكتور عز النهن عبد اله .. القانون الدولي الخاص المصرى .. جزء أول: في الجنسية والوطن وتمتع الاجانب بالمقوق (مركز الأجانب) طبعة ١٩٥٨ ص ٤٤٥ • والدكتور فؤاد عبد المتعم رياض -المرجع السابق مر٧٠٧) ويشير الدكتور فؤاد عبد المنعم رياض في هذا المقام الي اته إذا ما أبعدت دولة رعايا دولة أخرى عن إقليمها كان لهم الحق في اللجوء الى القضاء. المحلى للدولة مصدرة قرار الإبعاد لإلغائه والتعويض عنه • فإذا ما ابعدت دولة رعايا دولة اشرى عن إقليمها السباب غير مشروعة ، أو بطريقة تعسفية ، فإن للدولة التابع لها هؤلاء الأجانب ايضا الحق في التبخل لحمايتهم • فلها أن تمتج على هذا التصرف بالطريق النبلزماس ٠ ولها ان تطالب بالتعويض عن هذا الإجراء التعسفي ٠ كما ان لها ، عند الاقتضاء ، ان تقطع العلاقات الدبلوماسية إذا استسرت الدولة الأخرى في إيعاد رعاياها دون سبب مشروع • كما أن للدولة التي أبعد رعاياها أن تلجأ الي القضاء الدولي إذا كان الإيماد قد تم دون سبب مشروع أو إذا كان تنفيذ الإيعاد قد تم بطريقة مهيئة أن منافية للإنسانية ٠٠٠

من الذي يجوز بيعاده أ

أستقر القضاء الإداري على أن للحكومة الحق في لِعاد الأجانب غير الرغوب فيهم سواء أكانت جنسيتهم معلومة أو غير معلومة(٨٢)

اما المصرى فله كما راينا رخصة طبيعية في الإقامة بالبلاد المصرية
دون جواز إيماده عنها إذ القاعدة أن الدولة تتممل رعاياها وتتحمل عبه
إقامتهم طبقا للعبادىء الدستورية العامة التي تستعد قوتها من المضيور
المحلى(6)، و ومن ثم يكون إيماد المحرى غير جائز ، ولو صبح ما أبيئة
المحكمة من خطورة المحرى الذي عدد القرار بإجماده فإن القضاء الإداري
لا يسعه متى ثبتت جذميته المحرية إلا أن يلغى قرار الإماد ، فهذا ما يقتضيه
الوضع القائم لماتون المجنسية وتعديل هذا الوضع بعا يتلام مع مصطعة
البلاد ، هو من شان المقرم لا من شان القضاء(6) ،

وقد تلجا الدولة في بعض الأحيان ، مثل تشرب حرب ، الى ما يعرف بالإماد الجماعي لرعاية الدولة المادية * على أن الدولة قد تتجه في مثل هذه الحالة أيضا الي الاكتفاء باعتقالي هؤلاء أو وضعهم تحت المراقبة * والثابت أن اسلطات الأمن وهي يصدد إيصادها الملجنيي أن تستقد الى اعتبارات تتعلق بشخص الأجنبي في حد ذاته، كما يمكن أن تستقد إلى اعتبارات التعرب بشخص الأجنبي في حد ذاته، كما يمكن أن تستقد إلى اعتبارات التعرب فحسب ، بل قد يعتد التي الأجانب الذين ترجعهم يدولة الدي المحانث الحرب فحسب ، بل قد يعتد التي الأجانب الذين ترجعهم يدولة المدو ولاء ومودة ، ولو كافرا من رحايا دولة آخرى وقد طرح هذا الأمر على المدو ولاء ومودة ، ولو كافرا من رحايا دولة آخرى وقد طرح هذا الأمر على ممكمة القضياء الإدارى فقضت في القضية رقم ١٠٠٠ ابنتة أق بجلسبة مدا الأمراك وفرنسا وإسرائيل فلها سنف المداولة على المداولة على من اعدائها الثادئة بريطانيا وفرنسا وإسرائيل فلها الأمن إيماده من رعايا هذه الدول الأعداء وكل من يربطهم بها ولاء أو مودة

 ⁽٨٣) حكم محكمة القضاء الإداري في القضية رقم ١١ لمسنة ٥ ق يجلسة
 (١٩٥١ (مجموعة المكتب الفني ... المسنة المشامسة رقم ٢٨٧ صفحة ١٩٧٥) •

⁽⁴⁶⁾ حكم محكمة القضاء الإدارى في القضية رقم ١٦٥ المئلة ٥ ق بجلسة ١٩٥٨) وفي القضية رقم ١٩٧١) وفي القضية رقم ٢٦ المئلة الكتب الفني ... المئلة المائية رقم ٢٦ المئلة الكتب الفني ... المئلة الثانية رقم ٢٦ مسلمة ٢٦٢) .

⁽٨٥) حكم محكمة المقضاء الإدارى في المقضية رقم ٧٧٠ المعنة ٥ ق يجلسة ١٩٥٣/٢/١٧ (مجدوعة المكتب الفتي ـ السنة الصابعة ـ رقم ٢٠٩٠ صفحة ٤٩٥) •

من رعايا الدول الأخرى ممن يكون في وجدوهم بالبسائد في هذا الطرف الداخلي والخارجي ، يعنى ان الإيماد الطرف الداخلي والخارجي ، يعنى ان الإيماد على أسباب تتطق بشخص الأجلبي المطلوب إيماده بمبرف النظر عن جميفة النظر عن المجال في مثل عده الطروف لا يمتمل المجالة في تحديد المنسنة • دنه (١٨)

على انه تقور في الواقع صعوبة فيما يتعلق بإيماد عديمي البنسية ،
هديم البنسية لا يتتمى الى دولة عمينة " وإذا ما أبعد فقد لا ترجد دولة
تقبل دخوله الى إقليمها ، ومن ثم يضطر الى الرجوع تانية ألى إقليم الدولة
التي أبغدته ، وحيثة يعاقب لمخالفة قرار الإيماد ثم يبعد ثانية بعد استيفاء
المقوبة " ويترتب على نفاك الوقوع في علقة مغرضة لا سبيل الى الضروع منها
ولذلك فقد ذهب بعض اللقه (۱۸) و وضن نؤيده في هذا الراي الى آنه يجبر
الامتناع عن اتضاد إجراء الإيماد بالنسبة لمديمي البيسية ، وذلك على
الامتناع عن اتضاد إجراء الإيماد بالنسبة لمديمي البيسة ، وذلك على
ولائل في المالاتالتي لا توجد فيها دولة تقبل دخول البيد الى إقليمها
ولائلة في المالاتالتي لا توجد فيها دولة تقبل دخول البيد الى إقليمها
ولائلة في المالاتالتي لا توجد فيها دولة تقبل دخول البيد الى إقليمها
ذاته ، مثل تحديد إقامة عديم البخسية لمعه من القيام بأي نشاط خسار
بالدولة :

ما مدى سلطة جهة الإدارة في إيعاد الأجنبي :

ومن المسلم به بصفة عامة أن للدولة حق إيماد الأجانب من إقليمها صيانة لكيانها وحماية الأفراد شعبها ولمجتمعها من أى شرر أو خطر متى تبين لها أن بقاء الأجنبي على ارضعها مما يزعزع الأخن فيها أل يهدد كيانها الاقتصادين *

والمدولة في هذا المقام ، بناء على ما يتجمع لديها من تحريات وما يحوم حزل الأجنبي من شبهات ، سلطة واسعة في تقدير ما يعتبر ضارا بششونها الداخلية والخارجية وما لا يعتبر * ولها حق أتخاذ التدابير المناسبة لكل مقام في حدود ولجبات الإنسانية وما تعريف عليه دولها طالما ان قرار الإعداد صادر عن حسن نية حمافظة على الصالح الوسام ودرءا للخطر ال الضرر عن المدولة * ومادام قد جاء غير منسوب بتعميف ال إساءة

⁽٨٦) د قدري عبد الفتاح الشهاري .. الموسوعة الشرطية الطانونية ... طبعة ١٩٧٧ مـ ص١٩٤٢ ٠

 ⁽AV) المكتور فؤاد عبد المنعم رياض - الرجع السابق - من ٣٦٠ و ٣٦١ •
 راجع ايضا من ٣٠٠ و ١٠٠ من فذا الكتساب •

استعمال للسلطة(۸۸) • فلا يرد على حق الإيماد إلا قيد حسن استعماله يحيث يكون الإيماد قائما على اسباب جدية يقتضيها الصالح العام وبهذا محكت المحكمة الإدارية الميليا في حكم حديث لها صادر في الطعن رقم ٢٧٢٤ لسنة ٣٠٠ بعيسة ٢٧٢٠ مقردة أن الشرع بنح وزير الداخلية سلطة تقديرية في إيماد الأجانب من غير دي الإتكابة الخاصة ، ولا يحد من هذه السلطة التقديرية إلا قيد واحد هي الإيكون القرار مشروا بالتصف في السلطة أو الاتحراف بها • ويضعترط أن تقرم أضام الإدارة المقبارات جدية تجمل في إقامة الأجنبي تهديدا لأمن الدولة أو سمالات التصادما أو إخلالا بالنظام الدما أو الإدارة في هذا المشامة أو المسحد المسامة اللهاسامة أو المسحد المسامة اللهاسامية أو المسحد المسامة اللهاسامية والدين عدارا جهة الإدارة في هذا المشأن لرقابة المقضياء الإداري

هل يمكن شبط اسباب الإيماد ؟

وإذا كان السنقر القهاء وقضاء وجوب قيام قرار الإيماد على سبب مشروع ، إلا أن الأمر يدق في الواقع عند محاولة البحث عن معيار تتحدد بمقتضاه هذه المشروعية - وإذا كان قرار الإيماد يعتبر مشروعا بصنفة عامة كلما استهدف المحافظة على الكيان السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي للدولة الذي تتخذه ، إلا أن هذه الفكرة التي تترمس عليها شرعية قرار الإماد تتصف بأنها فكرة مرنة يتعشر رسم عدود واضعة لهاد ١٩١٧، ولهذا

⁽AA) ذهبت محكمة القضاء الإدارى في القضية رقم ١٩٤٧ أسبة ٥ ق المحكوم فيها بجلسة ١٩٤٧ ألم أنه لالرجة لقول المدعى بأن القرار الطعون مُصَّدوب سروء استعمال المسلطة لأن مقاله غلالا بينه وبين أحد ضباط مكتب الآداب لأن مثل هذا الخلاف لا ينهض مايلا كافيا على سره استعمال جهة الإدارة لمسلطتها مادام أن القرار المصلوبة فيه قد استند الى وقائح مصيحة قرر قانونا (راجع مجموعة الكتب الطنعي حالمته المسابحة المحاسمة المتاسعة المسابحة المسابحة

⁽٨٩) ويأستقراء النكتور فؤاد. عبد المنعم رياض (المرجع المعايق ص١٩٥٣) ما يجرى عليه العمل في النوال المتللة أمكن رد أسياب الإجهاد بصفة عامة الى مجموعتين رئيسيتين : أما الجموعة الأولى فتتضمن أمبيابا متعلقة بالقانون العام ، ويدخل ضمن هذه المجموعة الاسباب الاتبة :

١ - الحكم على الأجنبي في خريمة من الجرائم العادية •

٢ ــ التسنيان والتقييره

٣ ــ حياة الفساد والفجور •
 وأما المجموعة الثانية فتتضمن أسبابا سياسية ومن أهم هذه الأسباب :

۱ ـ التجسس ۰

٢ - الوامرات والنسائس غيد النولة الليم بها الأجنبي أو غيد دولة اجنبية •

٣ - الأعمال الفوضوية والتحريض على أعمال ضارة بالنولة •

فقد استنكر نقر من فقهاء القانون البولي(٩٠) ان تستند الدولة في ممارسة حقها في الإبعاد الى اسباب غير قابلة للإنضباط أو التحديد عقدما(١١) • ونادوا بان الإبعاد لما له من ارتباط وثيق بحقوق الإنسان ، يجب الا يكون إلا في الحالات البيئة سلفا في القانون ، ويجب ان تكون هذه الحالات من الجسامة ما يبرر اتضاد مثل هذا الإجاراء ، كان يكون نتيجة لارتكاب الأجنبي جرائم معينة تكون من الخطورة بحيث تبرر الإبعاد حفاظا على كيان الدولة • كما نادوا بان لا يترك الإيماد لممض تقدير السلطة الإدارية ، بل يجدر أن يحاط بالضمانات القضائية التي تكفل حماية حتى الإنسان ، فلا تتخذه إلا هيئة قضائية معينة ، أو يكفل للمبعد أو من يمثله حق الطمن غي القرار الصادر بالإبعاد أمام جهة القضاء المختصة • وإذا ما نُقَدُ قرار الإيماد بعد استنفاد سبل الطمن فيه بعد مراعاة الضمانات المقررة ، فيجب أن يتم التنفيذ بطريقة ليس فيها امتهان للكرامة الإنسانية • رمن ثم يتعين مراعاة الحالة المنحية للصادر خنده الأمن بالإبعاد تهائيا ، وإعطائه المهلة التن يستلزمها علاجه واسترداده لصحته بما يمكنه من تنفيذ قرار الإبعاد بطريقة غير مهينة ، مادام ليس في ذلك التسامح من جانب الدولة مع الأجنبي المبعد إشرار باعن الدولة أو سالمتها ، وما لم تعرض طروف استثنائية. • كتشوب حرب ، تدعو الى السرعة في تنفيذ القرار بإيعاد مواطئي الدولة المأدية

وقد تأثر المشرع المصرى بهذه الاتجاهات ، فقجده يتمن على الحالات التي لايجوز في غيرها إبعاد الأجنبي من نورى الإقامة الخاصة فهو يتمن في المائدة الأم بن القانون رقم ٩٨ اسنة ١٩٦٠ على آله و لا يجوز ايمان الأجنبي من نورى الإقامة الخاصة ، إلا إذا كان في وجوده ما يجدد امن اللوبة ال مسائمتها في الداخل او في الفحاري او اقتصادها القوسي او المسحة العامة الرالاداب الحامة او السكينة العامة او كان عالة على الدولة وبإممان المنابق هذا النمن يتضمع لمنا أن هذه الأسباب من المرونة بعيث يمكن القرل بان الضمان الذي اراد المفرح توفيره بالنسبة للأجانب نوى الإقامة الخاصة ، لا يعدو أن يكون على المناب المسوغة دون غيرها لإبعادهم ، لا يعدو أن يكون شمانا المكان والها المناب المسوغة دون غيرها لإبعادهم ، لا يعدو أن يكون شمانا المكلية المعظمي من الحالات المصطف

 ⁽١٠) من امثال استانتا برونيه في كتابه « الضمانة العولية المحلوق الإنسان »
 طبعة جنيف عام ١٩٤٨ ـ ص ٢٢٥ »

⁽١١) رغم أن إجراء الإيماد يزقى الى مرتبة المقويات الجنائية هنيدة الوطاة على من تمارس عليه ، نظرا لما يترقب عليه من إهدار كافة مصالح المبعد وإقليم الدولة ، والمعامى بأخمس خصوصياته وروابطه الأحربة !

به ، وذلك بان تحتج بوجود الأجنبي في اى من الحالات الواردة بالنص على انه بيين من ذلك انه على الرغم من ان الأمسياب التي لا يجبوز لفيرها إيصاد الأجنبي من نوى الإقتامة الضاصة قد جاحت بعبازات عامة وعلى قدر كبير من الاتمساع إلا ان المشرع بذلك لم يجمل الإجماد لاى مبيب كان ، بل جمله لأسباب راى تحديدها وعندئذ تقضع المطفلة التنديدة المتحدة لإجراء الإجماد في مواجهة الأجنبي ذى الاقامة المفاصة الرقابة القضاء الإداري إلغاء ووقا وتحريضا (١٠٠)

ومن للصالات الذي يعجها العرف البولى ان يؤدى الإبساد المى «تسليم مستتر» - همن المعروف ان عديدا من دساتير الدول ، ومنها دستير مصم المالي لعام ١٩٧٧ ، تقر حق الالتجاء المسجاحي فكل المبنيي المسطود

على حالتها بغير سند بؤيدها مفتقرة ألى ما يدعمها •

⁽٩٢) وحصداقا على ذلك ذهب القضاء الإداري الى اعتبار القرار الصادر بالإيماد البني على اسباب مقرقة في العمومية أن غامضة أن مجهلة قرارا خاليا من المبررات ، ومن ثم مخالفا للقانون الذي استازم قياضها . وإن كان ليس بالزم ان ينص عليها صراحة في القرار ، بل يكفي أن تكون قائمة فعلا وثابتة في الأرداق • (ق ١٥٠ لِسِنة الله جلسة ١٩٥٦/٣/٥) كما إنه ولمُنْ كلن ليس بلازم أن يكون إيعاد الأجنبي قائمًا على إدانته بحكم جنائي ، ذلكان الشبهات تكفي لسند قرار الإبجاب، ولكن بشرط أن تكون هذه الشبهات حقيقية وثابتة ، وعلى ذلله فإن ارتكاب الاجلبي إحدى الجرائم وثيوت براءته بسبب مثل عدم كفاية الانلة ، أو لبطلان الإجراءات الجنائية ، لا يحول دون إيعاده طالما توافرت التجريات أو الوقائع التي تؤيد خطورته • ربيس في ذلك اعتداء على حجية الحكم المدادر بالبراءة ، ذلك أن مجال المؤلخة، إمام القضاء يختلف عن مجال الاعتداد بتوافر الخطورة الإجرامية في جالة إبعاد الإجلبي (حكم محكمة القضاء الإدارى في القضية ١٧٨ لسنة التي يجلسة ٢٧/١١/٢٥) • لذلك بنت اهبية التجريات التي يجريها الجهاز الشرطي في مجال الإبعاد من هذه الزارية • وبالتالي كان من الواجب تزويدها بالجدية والكفاية ، والمسحة والدقة والحيدة والقسول لكافة طروف الأجنبي ، فلا يكفي اجديتها أن تبني على مجرد تخرف أو خصية الإخلال بالأمن ، بل يَلْزُم أن تستخلص من المدول ثابثة تنتجها وتوصل إليها حلى تكون بعيدة عن التعويض الن الإلفاء (د٠ قدرى الشهاري ــ المرجع السابق ص ٨٤٩ وما بعدها) وقد قضى في هذا المقام بانه ه. إذا قام ابتعاد المدعى على تقرير لا يتضفن إلا مجرد تحريات لم تقتنع الوزارة بكفايتها بهليل انها طلبت الاسانيد التي تؤيدها وقد عجز مكتب المخدرات عن تقديم هذه الأسانيد بدعوى انه يكفي لتابيدها الاتهام الموجه للمدعى في قضية إحراز المغدرات ومتى كان من المملم أن المدعى برىء في هذه القضية لإنعدام الصلة بينه وبين الاتهام الموجه فيها فإن معنى ذلك أن التمريات ظلت

ومن ثم يكون الإيعاد قد بنى على شبهات عاطلة من الدليل ، ولا يكلى لاجتبارها من الأسناب الجدية التى تبرر الإيعاد » (محكمة القضاء الإدارى فى القضية ١٢١٥ لمسلة » فى يجلسة ١٩٥٢/٥/٢١) •

ينبين الدقاع عن مصالح الشعوب أو حقوق الإنسان أو السلام أو المدالة ويمقتضي أحكام المادة ٣٠ من المستور المذكور ، إذا متحت الدولة حق الالتجاء السياسي لأجنبي معن يُصدق في شائهم الوصف المنود عنه ، يكني تسليم اللاجئين السياسيين محقور و وعلى ضوء هذا طائه لا يجرز أن يتخذ من لجراء الإبعاد وسيلة مستترة لتسليم لاجيء سياسي من هؤلاء الى دولته الإصلية ، كان ترسله الى منطقة حدود يضمي فيها عرضة للقبض عليه من سياس دولته الأصلية(؟) ،

ما مدى رقابة القضاء الإدارى على قرازات الإبعاد :

على انه وإن كان لبهة الإدارة سلطة واسعة في إبعاد الأجانب إلا ان القرار الصادر في هذا الشان يخضع لرقابة محكمة القضاء الإداري قلها ان تفصصه إذا ما طعن فيه صاحب الشان وان تفحص الأسباب التي يني عليها لتستبين مدى مطابقتها للواقع والقانون *

وقد امتدت رقابة القضاء الإدارى على القرارات الضاصة بإيصاد الإمهاني الى كافة مناصر هذه القرارات ، فقد راقب القضاء الإدارى مصمى الاعتصاض والشكل - كذلك كان من الطبيعي أن يراقب القضاء الإدارى مصل قرار الإمماد عندما يفرض القانون على الإدارة ما يجب أن تعلب عندما تقرر التصرف ، باعتبار أن سلطة الإدارة في هذه الصالة تكون مقيدة بالنصبة للمصل - فإذا ترافوت شروط الإلقامة الضامية أو العادية بالنسبة للأجنبي ، أرجب القضاء الإدارى عدم جواز أيصاده إلا في الحسالات التي اردحالات التي اردحالات التي اردحالات التي الدارى مخطئة في تطبيق احكامه .

كما راقب القيماء الإدارى عنصر الفرض في القرارات التي تتخذها الإدارة بشان ليماد الأجانب، باعتبار أن سلطة الإدارة إزاء ركن الغرض في القرار الإدارى مقيدة • فإذا كان الغرض الذي يتمين على قرارات الإدارة الخاصة بإيماد الأجانب نوى الإقامة الخاصة أن العادية بلوغه هو المسالح المام منظورا إليه من زارية معينة ، فإذه لا يجوز للإدارة أن تضرح على هذا الفرض وإلا كان قرارها مشويا بإساءة استعمال السططة •

وفضالا من نظم، فقد راقب القضاء الإدارى عيب السبب في قرارات الإيماد المنكورة ، وتمدى لمقمص الأمباب التي بنيت عليها ليستبين مدى

⁽٩٣) غزاد عبد المتمم رياش _ المرجع السابق - خقرة: ٢٥١ :٠

مطابقتها للواقع والقانون 90 ؛ فإذا ما اشتملت الأوراق على بيان الامباب المباعثة على إصدار قرار الإيماد ، فإن هذه الإسباب تضضع لرقابة المستحدة . وإذا تبين أن الأسباب التي يثى عليها قرار الإيماد غير صحيحة ، ولا تتقق مع الواقع ، فإن القرار يكون مستوجب للإلفاء(٢٥٠ ، على أنه قد يكون أنى ادبيات

(15) في القضية رقم ١٣ لمنة فق الصادر فيها الحكم بجلسة ١٩٠١/١/١م ١٩٠٥ (مجموعة المكتب الغلق ١٩٠٨/١٠ م ١٩٠١ (مجموعة المقتب الغلق المجلسة العاشرة رقم ١٦٠ مصرا) تعبت ممكنة القضاء الإدارى الى أن ما يثيره المدعى من جعل حول الأسباب الموضوعة التى ارتكن إليها قرار الإيماد الملعون فيه من الأمور طلقي تستقل المهلة الإدارية بتقديما دون معقبر عليها بمادام إن قرارها بني ذلك قد مدين معقبر عليها بمادام إن قرارها بني ذلك قد مدين معقبر عليها بمادام ان قرارها بني ذلك قد مدين مستقدا اللي

(٩٥) راجع أحكام محكمة للقصاء الإدارى في القضية رقم ١٨٣ امنة ٥ ق بجلسة ١٨٣ (١٩٥/ ١٩٠٤) مستعدة ١٩٠٠ مستعدة ١٨٠٠ ١٨ (١٩٥٤ / ١٩٠٤) (١٩٥٤ مستعدة ١٩٠٠ مستعدة ١٨٠٠ مستعدة ١٩٠٠ مستعدة ١٩٠٠ مستعدة ١٩٥١ مستعدة ١٩٥١ مستعدة ١٩٥١ مستعدة ١٩٥١ مستعدة ١٩٥٠ مستعدة ١٩٥٥ مستع

وكان ما نسب الى المدعى في القضية وقع ١٩٤٧ لسنة ٥ قي الله ضبط يحمل منشورا يستوقع عليه يعض الاقراد وإشتمات عبارات المنشور على استنكار استعمال القنبلة الذرية والدعوة إلى السلام ومنع الحرب غرات محكمة القضاء الإداري في حكمها الصادر بجاسة ١٩٥٣/٢٢/١٥ انه لا يمكن أن يستخلص من تلك العبارات معنى الترويج للمباديء الشيوعية بل إنها عبارات اشتملت على معان بريئة لشبمة الانسانية فحمس ﴿ راجع المكتب المُنْنَ - أَلْسَنَة الكَامِنَة رقم ١٩٥ من ٢٤٠) ولَيْ تَضْبِيَّة المَّرِي رَاتُ محكمة القضاة الإداري ان امتناع جهة الإدارة عن شعوية بقامة الدُّغي وتكليفه بالعنفر لم يكن لسبب من الأسباب التي نصبت عليها المادة التفاعضة عشرة من المسوم لقانون رقم ٧٤ لمينة ١٩٥٢ وإنما كأن الشك في حقيقة إقامته في البلاد في فترة معينة الأمر الذي اثبتت التحريات عدم صحته • ومن ثم حكمت بجلسة ١٩٥٥/١/٤ بأن قرار الإدارة قد صدر مخالفا للقانون وخليقا بالإلغاء (راجع مجموعة الكتب الفنى السنة التاسعة _ رقم ١٧٠ صفحة ٢١٦) ولني القضية رقم ١٥١٥ لَسَنة ٥ الشائية حَكْمتُ مُحكمة القضاء الإداري بجلسة ١٩٥٣/٣/٢٣ باته مادامت جهة الإدارة لم تزعم في اسباب قرارها المطعون فيه أن في وجود المدعية ما يهدد الأمن العام في الداخل أو في السَّارج أو ما يهد الآداب العبامة أو المدحة العبامة أو الاقتصياد القهمي وإنسا بالذي يفهم عن الأوراق المقدمة في الدعوى اته لا خطر من وجود المدعية على الأمن أو الاقتصاد أو الآداب فيكون القرار المطعون فيه قد جاء مخالفا للقانون ويتعين للفاؤه (راجع مجموعة الكتب الفني _ السنة السابعة _ رقم ٢٩٩ يـ صفحة ٢٧٠٠) ٠٠ الدعوى أيشبا ما يبرر لمراء الإيماد (٩٦) •

قلا شبه في أن المدولة حق إيماد الأجانب ، ولكن هذا المق ، مقيد بأن يكون الإيماد شرعا ، أي قائما على اسباب جدية تبرره وتدل على أن في وجود الأجنبي خطر يهدد الأمن والنظام العام في البلاد(١٧) .

(١٦) فإذا خالف الاجنبى فروط منحه الإقامة ولم يحترم ما تلرضه عليه من التزامات باعتباره اجبنيا يضفع للتظهر خاص فإذه يكون غير جديد بها لخرفة المنون المناسات على من يحديد بها لخرفة المنون المسابات على من يحديها فإنها تلرضه واجبتات على من يحديها فإنها تلرضه واجبتات المن من يحتفيها فإنها تلرض واجبتات المناساة وسيلة لخداع مضيفة (الإضرار به * فإذه يقد مناله في تلك الضمافة (حكم محكمة اللقضاء الإدارى في القضية (حكم محكمة اللقضاء الإدارى مناسنة الصابعة - رقم ١٠٠١ محكمة الكتب الفني لاحكام محكمة القضاء الإدارى - السنة السابعة - رقم ١٠٠١ محكمة الكتب الفني لاحكام محكمة التضاء

(٩٧) راجع في هذا المقام حكم محكمة القضاء الإداري في القضية رقم ٨٦٨ لسنة ٥ ق بطنعة ٨١/ ١٩٥٢/ ١٥ جموعة الكتب اللذين لأحكام محكمة القضاء الإداري السنة ١٠ يجلسة ١٩٥٢/ ١٠ وفي القضية رقم ١٢٠ لسنة ٦٤ يجلسة ١٩٥/ ١٩٥/ ١١ لسنة الثامنة - رقم ١٩٠ ص١٢١ - وفي القضية رقم ١٩٤٢ المنة المجلسة ١٩٥/ ١٩٥/ ١١ وفي القضية رقم ١٩٤٢ وفي القضية رقم ١٩٤٢ وفي القضية رقم ١٩٤٢ وفي القضية رقم ١٩٤١ ص١٢١ وفي القضية رقم ١٩٤١ وفي القضية رقم ١٩٤١ وفي المنا الماحد وقم ١٩٤١ وفي ١٩٤١ وفي القضية رقم ١٩٤١ المنة الثامنة - رقم ١٩٤١ مس١٢١ وفي المنا الماحد وقم ١٩٤١ وفي ١٩٤١ ومنا ١٩٤١ وفي المنا المن ١٩٠١ ولي القضية رقم ١٧ المنة ٢٦ يجلسة ١٩٠/ ١٥٠ ولي القضية رقم ١٤ المنة ٢٦ يجلسة ١٩٠/ ١٩٠١ ولينا المنا ا

نهن القضية رقم ۷۷ لسنة آئ بوطسة ۲۰/۱/۱۹۰۱ ــ السنة المنابعة - رقم ۲۲۸ لسنة آئ بولسة ۲۱/۱/۱۹۰۲ ــ السنة ۲۸/۱/۱۹۰۳ ــ السنة ۲۸/۱/۱۹۰۳ ــ و ۱۸۵۷ لسنة آئ بولسة ۲۱/۱/۱۹۰۳ ــ السنة آئ بولسة ۱۸۵۲ لسنة آئ بولسة ۱/۱۹۰۲/۱۹۰۳ ــ السنة السابعة - رقم ۲۸۱ سر۱۹۰۶ ــ ولي القضية رقم ۶۷ لسنة آئ بولسة ۱/۱/۱۸۰۳ ــ السنة السابعة - رقم ۲۰۱ لسنة آئ بولسة آئ بولسة ۱/۱/۱۸۰۳ ــ السنة السابعة - رقم ۲۰۱ لسنة ۱۵ لسنة ۱۵ پولسة ۱/۱/۱۸۰۳ ــ السنة السابعة - رقم ۲۰۱ لسنة ۱۵ پولسة ۱/۱۸۰۳ ــ رقم ۱۳۵ سنة ۱۵ پولسة ۱۸۵۳ لسنة ۱۵ پولسة ۱۸۵۳ لسنة ۱۵ پولسة ۱۸۵۳ ــ رقم ۲۰۱ سنة ۱۸۵۳ ــ پولسة ۱۸۵۳ ــ (من القضية رقم ۱۳۵ اسنة ۱۵ پولسة ۱۸۵۳ ــ رقم ۲۰۱ مرس ۱۳۵ سنة ۱۸۵۳ ــ و السنة ۱۸۵۳ ــ رقم ۲۰۱ سنة ۱۸۵۳ ــ و السنة ۱۸۳ ــ و السنة ۱۸ ــ و السنة ۱۸۳ ــ و السنة ۱۸ ــ و السنة ۱۸۳ ــ و السن

وقد كانت الفقرة الثامنة من للرسوم المسادر في ٢٢ من يولير سنة ١٩٣٥ تنص على مبررات الإمعاد ومن بينها إتيان اعمال من شائها الإخلال بالآداب العاملة ولا تتاق والضرائع السساوية ولا تقره القرائين الوضعية --- النظر حكم مجكمة الفضاء الإداري في الفضية رقم ١٦١١ لمنة • ق يجلمة ١٩٥٢/١/١ (مجموعة الكتب الغني ح المنة السابعة رقم ٢٠١ مي١٤٧٤) - المضدرات والاتجار فيها(۱۹۰ وفي حالة انتهاجه لسلوك اخلاقي سييه(۱۰۰) . قيامه باعمال التجسس لحساب جهات اجنبية(۱۸۸ ، وفي حالة قيامه بتهريب المخدرات والاتجار فيها(۱۹۰ وفي حالة انتهاجه لسلوك اخلاقي(۱۰۰) .

وفي حالة القيام بنشاءك صهيوني(١٠١) • وفي حالة اعتناق الباديء

(۹۸) حكم محكمة القضاء الادارى في القضية رقم ۲۸۳ لمنة آق بچلمـة ۱۹۰۶/۱/۱۳ (مجموعة المكتب القلى لأحكام محكمة القضـاء الادارى ـ المسنة الثامنة رقم ۲۱۹ من ۱۵۰) ٠

(١٩) حكم محكمة القضاء الإدارى في القضية رقم ١٨٥٠ السنة آق بجلسة مدارة / ١٩/١/١٩٠ (مجموعة الكتب الفني ... السنة الثاملة رقم ١٩٧٣ ص ١٤٠٠) وفي هذه القضية امتبر الاجتبى غير مرغي، فيه لما قام حوله من شبهات حرل تجارة المفترات بعد أن الأبتت التحريات انه أحد الراء حصاية داوت على تهرب للفنرات الى الأراضى المصرية • وفي القضيصية رقم ١٠٠ المسئة ٥ ق المحكوم فيها بجلسسة ١/١١/١/١٠ سنب سائح المعرب الى الأجلس الله يذكب جرائم تهربوب الذهب والمضرات ما حملة على القرال وضع امده في القائمة السوداء (راجع مهموعة المكتب المناه الى الأجلس الله ين المحكوم المناه المناهة على القرال وضع امده في القائمة السوداء (راجع مهموعة الكتب الملك. المناه المناهة المناهة عن رقم ٢٠ ص.١٥) أنه ...

(۱۰۰) حكم محكمة القضاء الإداري في القضية رقم ٧٠٠ه لسنة في بجلســة ١٩٥٦/١/٣ (مجموعة المكتب القلي _ المبئة العاشرة رقم ١٥٢ ص ١٢٩) وفي هذه القضية كأن الثابت من تقارير رجال الباحث وما حواه اللف من أوراق وتجريات يقطع بان المدعية كانت ذات خطر على الاداب العامة واتها تتستر تحت ثياب الربيات للمخول الى المنازل والعائلات • وحكم محكمة القضاء الإداري في القضية رقم ٢٦١١ ق بچلسة ۱۹۰۳/۳/۱۱ (مجموعة الكتب القلى السنة السابعة رقم ٤٠١ مس ٩٧٤) رحكم محكمة القضاء الإداري في القضية رقم ١٥٤٦ أسنة ٥ ق بجلسة ٢/١٢/٢٩١٦ (مجموعة الكتب الفتي المبنة السابعة رقم ٢٩٩ ص٢٧٣) وقد تمثل سوء المبلوله في رقائع هذه القضية غيما اقدمت عليه المدعية من تزوير وفيما قرره ابن عمها كتابة الى مدير إدارة الجوازات والجنسية خاصا بسمعتها • وحكم محكمة القضاء الإداري في القضية رقم ٢٢٢ لسنة عَلَى بجلسة ٦/٢/١٥١ - مجموعة الكتب القلي السنة الخامسة رقم ١٢٩ مر١٦٥) وكانت المدعية في وقائم هذه القضية قد انتخلت من إدارة دور البغاء حرفة ومرتزقا ، وحكم محكمة القضاء الإداري في القضية رقم ١٣٢ لسنة ٤ ق. بجلسة ١٩٥٠/٢/١٢ (مجمرعة المكتب الفتى - المعلة الشامسة وقم ١٠ ص٢٦٦) وراجع في سلامة الإيعاد للاعتياد على الإقراش بالريا الفاحش حكم محكمة القضاء الادارى في القضية رقم ١٦٦ لمنة على بجلسة ١٩٥١/١١/٢٧ (مجموعة المكتب الفني سـ السنة السانسةِ رقم ٢٣ عن ٩٨) ٠

(۱۰۱) خكم محكمة القضاء الإداره في القضية لقم ۱۹۲۲ لسنة ٦ في بجلسة (۱۹۵۶/ (مورمة المكتب اللغني ــ السنة الثامنة رقم ۲۰۱ مر/۲۷) ولي هذه القضية كان الثابت ان الأجنبي كان يصل على ترحيل الإسرائيليين للتجنيد ويصالته سكريرا عاما المسحة الركز الاجتماعي قاطائلة الإسرائيلية جسارة الجهود على المجرة ~ المديوعية والعمل على نشرها (١٠٠) وهي حسالة مزاولة القجارة بين إنن والإخلال بتشريعات البلاد (١٠٠) وهي حالة ارتكاب الجرائم (١٠٠) على انه ليس بشرط أن يرتكب الإجنبي جريمة حتى يمكن إيماده بل إن من حق الدولة إيماده ولى لم يرتكب جريمة ولم يحكم بإرائته في جريمة نسبت إليه مادام يراول في رايبا نشاطا يحسبا أو يهدد كيانها أو يجملها ترتاب في أمره وتترجس غيلة في بقائه (١٠٠) فمتى كان الثابت أن الأسباب التي بني عليها قرار الإيماد وهي التي عرضت على اللجنة الاستشارية بيين منها أن إدارة بوليس الاداب هي التي طلبت إيماد الاجنبي 11 ثبت لديها من انه احد منزلا للدعارة السرية إذا أنه الذه يالهو إن واجر غرفة ليعض التي طلبت والماد الاجنبي 11 ثبت لديها من أنه احد منزلا للدعارة السرية إذا أنه الذه يالقولات ، وأجر غرفة ليعض الشخصيات

الصين مصر الى إسرائيل وذلك بعدهم بمساعدات مالية من نقود الجمعية ركان كثير السفر المراقبان وشائيل وذلك بعدهم بمساعدات مالية من نقود الجمعية ركان كثير السفر لمجرتهم الى إسرائيل . وكان يقرم بنضاط مصهورتي شار بادن الدولة في الشارج والداخل ولو أنه وصف ما كان يقرم به من صرف الصاعدات المالية لفقراء الإسرائيليين بعد أن يقرم سفوه بمائيلي بعد أن يقرم سفوه المقروف والمائيسات التي تصويل به فإنها تجربه مؤدة لتحريات إدارة الاست العام في شان معلوه ومن عليقة نشاطه وحكم محكمة القضاء الإداري في القضية رقم 194 لسنة الناسمة والمساعدات الإداري في القضية رقم 194 لسنة الناسمة وتم محكمة المساعدات الإداري من المناسبة الناسمة المساعدات الإماد مبدية المكان الإماد مبنيا على تقرير من إدارة المباحث المساعدينية وزارة الداخلية ورد به أن المدحى وبعض الواد عائلته من قرى الميحول المحمومية المكان الذي المناسبة المحمومية المكان المناسبة عن قرى الميحول المحمومية المكان المناسبة المناسبة من قرى الميحول المحمومية المكان المناسبة المناسبة من قرى الميحول المحمومية المكان المناسبة من المناسبة عن من قرى الميحول المحمومية المكان الذي منطر على الهن المناسبة على المناسبة المكان لا تزال في حالة المحمومية المكان المناسبة المحمومية المكان الذي خدول المحمومية المكان الذي من هذه المهاند على المناسبة المهاند المهاند على المناسبة المهاند على المناسبة المهاند المه

⁽۱۰۰) حكم محكمة القضاء الإداري في القضية رقم ٣ لمنة ٦٦ ببلسة (١٠٠) مر٢٧) وقام (١٩٠٤) (مبلسة الأدارية المنافقة على المنافقة الم

⁽۱۰۳) حكم محكمة القضاء الإداري في القضية رقم ۲۱۸ لمنة لاق بجلسسة ۱۹۵۲/۲/۲۶ (مجموعة الكتب القلي ـ السنة المابعة ـ رقم ۵۷۰ ص/۱۷۹) •

⁽١٠٤) وفي القضية وقم ١٠٩١ لمنة الى بجلسة ١٩٢٢/٢/١٢ دميت معكمة القضاء الإداري الى أنه لا يجود للاجلس، أم عملية ما القضاء الإداري الى أنه لا يجود للاجلس، أم على حمل الاعتراض على در اعتباره في صدر حكم لصالحه لانه حتى صدور قرار الإعداد لم يكن قد اتخذ أي إجراء بصدد هذا الطلب كما لم تكن المدة التي قررها غانون الإجراءات الدة الاحتبارات لك المتضارات لديد الاحتبارات لك المتضارات.

⁽١٠٥) حكم محكدة القضاء الإداري في القضية رقم ١٢١٥ أمنة فق بجلسة ١٩٥٧/٥/٢١ (مجموعة الكتب الفتي ـ المنة السابعة ـ رقم ٧١١ من١٢٨) ·

للمضور إليها بقصد أرتكاب الدعارة نظير أجر يدفع له شهريا ، وقد فتش هذا المنزل في مساء يوم ٢ من اكتربر سنة ١٩٥٢ حيث وجدت ثلاث غرف بكل منها رجل وامراة في حالة تلبس بالدعارة ، وقد اعترف الرجال انهم استاجروا الغرف من الأجنبي الذكور لكي يرتكبوا فيها القحشاء مسم صديقاتهم وافاد تقرير إدارة بوليس الأداب السابق الإشارة إليه أن المكمة حكبت ببراءة الأجنبى المنكور ، لا لعدم ثبوت هذه الواقعة الثابتة بمالة التلبس والاعترافات وإنما بني هذا المكم على ان مدلول كلمة دهمارة لا ينطبق على هذه المالات حيث أن الأمكنة التي فتشت لا يمكن اعتبارها محالا للدعارة أو الفجور لأنها في حقيقة الأمر محالا استأجرها ساكنوها يفية إرضاء نزوأتهم الشخصية فيها ، وختمت إدارة الآداب تقريرها بان حكم البراءة - وقد بني على هذا الأساس - لا ينفي عن الأجنبي المذكور خطورته على الأداب العامة ، وأنها حسيانة لهذه الأداب تطلب إيعاده عن البسلاد ، ومن ثم يكون قرار الإبعاد قد يني على اسباب جدية مستعدة من اصول. تنتجها وتوصل إليها ، مستهدفا تحقيق مصلحة عامة في حدود السلطة المخولة لوزارة الداخلية فهو قرار مسميع حصين من كل إلغاء ، ولا يؤثر في ذلك أن يكون قد حكم بالبراءة في القضية المذكورة ، ذلك أن قرار الإبعاد صدر .. على ما ثبت لدى السلطات المفتصة من التعليقات التي تعت قيها - لخطورة الأجنبي على الآداب العامة بصرف النظر عن تواقر اركان الجريمة على الصورة التي تقتضى الحكم بالإدانة أو عدم توافرها ، ولا يوجد فيما ذهبت إليه إدارة الآداب العامة ما يعتبر مسباساً بالحكم المسادر بالبراءة في هذه الجنمة ، ذلك انه ليس من الضروري-ان يرتكب الأجنبي جريمة أو يحكم بإدانته عنها لكي تتحقق بذلك خطورته على الآداب العامة وحتى يصبح القول إن في مؤاخذة الأجنبي المذكور عن هذا الاتهام ما يعتبر اعتداء على حجية الحكم الصادر بالبراءة ، فمجال المؤاخذة المام القضاء يختلف عن مجال المُؤاخِدُة بصند توافر شرط الخطورة على الأداب العامة في حالة إيماد الأجنبي على التفصيل السابق شرهه(١٠٠١) • وإنه إن كان لا جدال في أن الإبعاد وإن كان بيدو في مثل هذه الأحوال كانه هقوية تفوخي

⁽١٠٠) حكم محكمة القشاء الإداري في القشية رقم ١٧٨ لمسنة الا بجلسة ١١ بجاسـة ١١ المسنة ١١ السنة ١١ السنة ١١ رقم ١٢ ص٠٥٠) . وقد السنة ١١ رقم ١٢ ص٠٥٠) .

على البعد ، إلا أن الدولة من تأميتها إنما شطر إليه على الأحمل بأعتباره وصيلة من وسائل الأمن تخلص الإقليم من أجلبي غير مرغوب في بقائه لأسباب ترجع الى أمن الدولة وسائمتها ويما لها من حق السيادة والسلطان على الليميان(١٠)

ويصفة عامة ، فإنه إذا كانت الرقابة على السبب تتدرج من رقابة على الوجود المادي للوقائم ، الى رقابة على التكييف القانوني للوقائم ، الي رقابة على ملاءمة القرار المتخذ ، فإن الباحث سوف يتبين ان القشاء الإداري قد راقب الوجبود المادي للوقائع في القرارات الخاصة بإيمساد الأجانب ، وبسط رقابته كذلك على التكييف القانوني للوقائم المذكورة • فإذا وحلنا الى الرقابة على الملاممة التي درج القضاء الإداري على رقابتها بالنسبة للحريات العامة للمواطنين المصريين ، نجد أن المحكمة الإدارية المليا تقرر(١٠٨) انه ليس للقضاء الإداري في حدود رقابته القبانونية أن يتطرق الى بحث ملاءمة الإبعاد الذي كشفت جهة الإدارة عن سببه ، أو أن يتدخل في تقدير خطورة هذا السبب ، ومدى ما يمكن ترتيبه عليه من أثار بإهلال نفسه ممل وزارة الداخلية فيما هو متروك لتقديرها ووزنها ٠ بل أن وزارة الداخلية حرة في تقدير اهمية الحالة والخطورة الناجمة عنها والقرار الذى يناسبها ، والهيمئة للقضاء الإدارى على ما تكون منه عقيدتها واقتناعها في شيء من هذا ٠ ذلك أن تشاط هذا القضاء في وزنه لقرارات الإبعاد ينبغي ان يقف عند عد المشروعية ال عدمها في نطاق الرقابة الإدارية غلا يجاوزها طلى وزن مناسبات قرار الإبعاد أو مدى خطورتها أمَّما يدخل في نطاق الملاممة التقديرية التي تملكها الادارة وتنفره بها يغير معقب عليها فيها مدام قرارها قد خلا من إساءة استعمال السلطة ومن مُخَالفة القبانون •

ويلاحظ الستقار الدكترر فاروق عبد البر(١٠١) بصدد رقابة محكمة التضاء الإداري على قرارات الإيماد مالحظتين :

 ⁽۱۰۷) تشری قسم الرای فوزارة الداخلیة رقم ۱۳۲۱ فی ۱۹۹۱/۲۷۳ (مجموعة الكتب الفنی لفتاری اقسام الرای – السنتین الرایعة والخامسة – رقم ۹۱ ص۱۳۳) ویلاری ذاک القسم آیضا رقم ۲۳۳ فی ۲۳۲/۱۹۹۱ (دات المجموعة السابقة رقم ۹۳ صر۳۲۳)

⁽١٠٨) في حكمها الصادر في الطعنين ٢٤ لمنة الاق و ١٠٥٢ لمنة الاق بجلسة ١٩٦٤/٣/٢٨ (الموسوعة الإدارية الصنيئة ـ جزء أدل ـ ص٢٠٥) *

⁽١٠٩) راجع مؤلفه و دور مجلس الدولة المصرى في حماية الحقوق والحريات الغامة : - جزء أول - طبعة ١٩٨٨ .. ص ١٣٥٥ و ٢٥٥ بل إننا استبحنا الاشاسنا أن نستفدم عباراته ذاتها في عرضنا للموضوع ..

الأولى: ان رقابة المحكمة لم يقف عند حد الرقابة على الوجود المادي للوقائم على الوجود المادي للوقائم حد المقائم بالنسبة المقائم بالمسبة المقائم بالنسبة للقرارات الصادرة على شان الإجاشب عند حد الرقابة على الرجود المادي للوقائم دون ان يتعدى ذلك الى وقابة سلامة تكييف الإدارة لها سريا لمتدت هذه الرقابة الى التكييف القائم .

الثانية : أن المحكمة في رقابتها على الأسباب تشترط عادة وجود وقائع ممينة أو توافر أسباب جدية لها أصل ثابت في الأوراق دفعت الإدارة اللي القرار أن الكليا أصبات كانت تقر الشبهات أو التحريات اللي تقيم الإدارة عليها قراراتها ولما منا الموقف من جانبها كان من قبيل التردد بين رجوب رقابة الوجود المادئ للوقائع باعتبار أن ذلك يمثل الحد الأدلى للوقابة على السبب لا يجوز التنازل هنه وبين شمورة تقويل الإدارة ملطة تعريدية واسعة بالتسبة للورارات الناضة بالأجاب

العرض على لجلة الإيصاد :

تصت المادة الفامسة والعجرين من القانون وقم ٨٩ لمسنة ١٩٦٠ المشار إليه (وكانت تقابلها المادة ١٥ من المرسوم بقانون وقم ١٩٤ لمنة المحدر والعامة الإجانب الملقى) على أن لوزير المدان بجوازات السحفر والعامة الإجانب (يماد الاجنبي من دري الداخلية بقرار منه إيعاد الإجانب (كان في وجوده ما يهدد أمن المدولة أو معلامتها في الداخل أو الفارة أو التحمدها القرمي ، أو المحمدة المعامة أو الاواب المامة ، أو المحمدة العامة أو الاواب المامة ، أو المامة ، أو المحمدة المحدد عرض الامراكبة المامة ، أو كان عالم على الدولة ، وذلك بعد عرض الامر على المبنة المنصوص طبيها في المادة ٢٠ من القانون رقم ٨٩ لمسنة ١٠ الامراكبة المراكبة قدارها غين إمر الإبحاد على وجه المراكبة ،

⁽۱۱۱) وكان يتساوى في هذا المكم أيضنا الأجانب ذرى الإقامة العادية في ظل المرسوم بقانون رقم ٧٤ اسدة ١٩٥٦ الملفي أما في ظل القانون المافي ٨٩ لمسنة ١٩٦٠ فقد قسرت هذه الشمانة الإجرائية على الأجانب نوى، الإقامة الشاجسة ٠

وقد خلصت المحكمة الإدارية العليسة منذ المسموم بقاتون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ الملغي والذي ما كانت تغتلف احكامه في هذا الغصوص عن المكام القانون المالى رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠(١١١) _ خلصت المكمة الإدارية العليا الى اله وإن اختلفت الشروط والأوضاع ومدى الآثار القاتونية في كل حالة من حالات الإقامة الثلاث الخاصة أو العادية أو المؤقئة إلا إنه يلزم فيها جميما ، طبقا للمادة ١٦ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ ﴿ وَهَيْ تقابل المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢) أن تكون بترخيص من وزارة الداخلية ، فإذا كانت الإقامة مؤقتة ترخصت في تقدير متاسباتها بسلطة مطلقة في هدود ما ترأه متفقا مع المسلحة العامة بارسع معانيها ، إذ الإقامة العارضة لا تعدر أن تكون صلة وقتية عابرة - لا تقوم إلا علي مجرد التسامح الودي من جانب الدولة ، ولا تزايلها هذه المنفة مهما تكرر تجدیدها ، مادام لم یصدر قرار إداری ینشیء للاجنبی مرکزا قانونیا فی إقامة من نوع آخس ، وإذا كانت الإقامة خاصة او عمادية كان لهما ان ترفض الترخيص بها أو تجديدها حتى لو توافرت شروطها الأغرى إذا كان في وجود الأجنبي ما يهدد امن الدولة او سالمتها في الداخل او في الخارج أن اقتصدادها القومي أو الصبعة العدامة أو الأداب العدامة أو السكينة المامة ، أو كان هالة على الدولة ، وذلك يدون حاجة الى العرض على اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٩ من القانون ٨٩ لمسينة ١٩٦٠ وموافقتها إذ أن اشتراط أخذ رأى هذه اللجنة ، إنما يلزم طبقا للمادة ٢٠ من القانون المذكور في حالة إيعاد الأجنبي من نوى الإقامة الخاصة خلال مدة الإقامة الرخص له فيها ، فلايلزم اخذ رايها عند تقدير ملاممة الترخيص للأجنبي في الإقامة أو تعديدها أيا كانت صفتها بعبد انتهائها ولا عنبد إيساب الأجنبي من ذوى الإقامة المُقتِّمة أو المسادية حتى خسالال مدة الإقامة، الرشمن له قبها (۱۱۲) *

اما بالنسبة للأجانب دوى الإقامة الخاصة ، فيجب عرض أمر إبعادهم

⁽۱۹۲) راجع حكم المكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ۱۹۷۹ لمنية "في بولمنة" ۱۹۰۲/۵/۱ (مجموعة الكتب المفنى للمياديء التي قررتها المحكمة الإدارية العليا – المسنة الأولى – رقم ۱۳۲ مشمة ۲۰۰۷) •

⁽۱۹۲) قارن هذا احكام محكمة القضاء الإداري السابقة على صدور حكم المحكمة الودارية السابقة على صدور حكم المحكمة الودارية العلية 1/2 / 1/2

بغوجب الحادة ٢٥ من القانون رقم 1٨ أسنة ٢٥٠ حقى لجنة الإبساد المتصنوس عليها في المادة ٢٩ من هذا القانون ، للاستيثاق من قيام اسباب الإبعاد التي نصت عليها المادة ٢٦ من القانون المذكور ، وهذا الإجراء من الإجراءات الجوهرية لما فيه من ضمان للأشخاص المراد إيمادهم يترتب على إشغاله بطلان قرار الإبماد١٤١١ ،

وجدير بالملاحظة أن المادة ٢٥ من القانون رقم ٨٩ لمنة ١٩٦٠ المالي لم يوجب عرض أمر الإجاد على لجنة الإجاد قصبب ، بل إن هذه المادة قد استوجب عرض أمر الإجاد موافقة اللجنة عليه أيضا ، والقانون رقم ٨٩ لمنة ١٩٦٠ قد حقق بذلك ضمانة أوفى عما كانت تحققه المادة ١٥ من القانون المابق رقم ٤٢ لمنة ١٩٥٠ إذ كانت تقتصر على مجرد اشتراط أحد رأى اللجنة السالقة الذكر ولكنه لم يكن يستلزم موافقتها ولهذا كان اسره هذه اللجنة السالقة الذكر ولكنه لم يكن يستلزم موافقتها ولهذا كان اسره هذه اللجنة السالقة الذكر ولكنه لم يكن يستلزم موافقتها ولهذا كان اسره هذه اللجنة باللجنة الإستشارية الإيماد ء •

ولعل في هذه اللجنة التي ما عادت استشارية ضمانة قوية ضد الإبعاد الجماد وغير العليم ، وذلك لما تتضمنه اللجنة في تشكيلها من اعضساء قضائيين ، فضلا عن توافر مزيد من المهدة في الأعضاء الذين لا ينتمون لوزارة الداخلية الرياسي عليهم .

التكليف بالسفر لا يعرض على لجنة الإبعاد :

التكليف بالسفر هو نلك الأمر الذي يصدر من عدير مصلحة وثائق السؤر والمجرة والجنسية الى أحد الأجانب بالخروج من اراضي الدولة نتيجة عدم الرغبة في استعرار بقائه باراشيها * فهو وإن كان يقترب من الإبعاد الى حد ما إلا اته لا يصدر من وزير الداخلية وإنما من سلطة اقل * وهذا الأمر ينصرف الى كل أجنبي من دوى الإلمامة المؤقتة أو المابية متى نتيجا ، أو المصدى في وجوده ما يهدد الأمن ، أو الصبح عالة على المبدد نقسه لمفادرتها * أما إذا لم تكن إقامة الأجنبي العادية أو المؤقتة أو المؤقتة ألله تكن إقامة الأجنبي العادية أو المؤقتة ألم المؤتد الأمن العادية أو المؤقتة ألم المؤتد ا

⁽۱/۵) عدّم محكمة القضاء الإداري في القضية رقم 70 السخة 90 بجلسة 10 مر10) المراح محكمة القضاء الإداري . ألسفة 11 رقم 11 مر 10 مر10) والسبب في إحاملة الأجنبي من لرى الإقامة القاصة بضائة أليل شعد الإجعاد ان هذا الأجنبي يكون قد استقر عادة بإقليم الدولة ، وارتبطت مصالحه بالدولة ارتباطا وثيقا • ومن ثم يكون من قصان إلى المساده ان يلحق بعد أشراراً كبيرة • ومن ثم كان من الدول أن يقرب من شعادة من الدولة الرئيسة من وجود ميزرات قوية تستوجب الإجعاد (دة قواد دولفر سرواة)) •

قد التهت بعد ورؤى إيماده - وجب استصدار قرار من وزير الداخلية بشاته وذلك كما هو الحال إذاء نوى الإقامة الخاصة ولكن مع خلاف هر عدم اشتراط القانون عرض حالات الإبعاد لفئة الإقامة العادية والمؤقفة على لجنة الإبعاد ،

ما المفرق بين قرار الإيعاد وقرار إنهاء الإقامة : هل يجبور لجهة الإدارة ان تدفع دعوى إلغاء قرار الإيعاد بعدم قبولها لأن القرار غير معادر من وزير الداخلية ؟

إن القرار الصادر من ورزرة الداخلية بتكليف الأجنبي بمفادرة البلاد بهائيا هو قرار يقع بعثابة إيماد فعلي ١٥١٥ من حيث نتوجته لو وضع موضع التثليد بقطع النقر عن المجهة التي اصدرته مادام قد بني على رأى الإدارة المختصة ، ولازال قائمًا لم تصميم وجائز تنفيذه على الأجنبي في اى وقت ، ولى استدع العلمن في هذا القرار بعقولة إنه ليس ايماداً نهائياً لعدم صدوره من وزير الداخلية لأمكن بذلك مخالفة حكم المادة الخاصمة عشر من المرسوم بقانون رقع كالا لمدنة ١٩٥٧ في شان جوازات الصقر وإقامة الإجالين١١٠)،

(١١٥) أما الترحيل فيعنى إهادة أحد الأجانب الى خارج الدولة بعد تبرت مخوله اراضيها خلسة ، وهى ذلك يختلف الترحيل عن الإجاد الذى فيه يكون الأجنبى قد مخل الهلاد بطريق مشروع راتمام فيها إلا أنه جنت من الأسباب الذى من شاتها أن تجمل إلمامة غير مرغوب الاستدراد فيها .

وهذا المقلاف اصلا ينحصر في الشكل دون النامية المانية المرضوعية إلا كلاهما ومنتقرم خروج الأجنبي الى خارج الحدود · وهو حق لرجل القرطة المقائم على حراسة منافة وحدود المولة (راجح · تدرى عبد الفتاح القصهاوي الموسوعة الفرطية القالونية طبعة ۱۸۷۷ مـ ص۱۳۵) ·

(۱۱۱) مكم ممكمة القضاء الإداري في القضية رقم ۱۲۰ اسنة الى بجاسة
۱۲/۱/۱۶ (مجموعة الكتب اللني السنة المؤامنة . رقم ۱۸۱ مس ۱۳۰۱)
به المناز رقم 14 اسنة ۱۶۰ (المثن جوارت الصفر والله المجانب كان المناز والم المناز المناز المناز والم المناز الم

وهي المادة التي حلت معلها المادة ٢٥ من القانون رقم ٨٩ اسنة ١٩٩٠ الحالى • فإذا استندت جهة الإدارة في دقاعها الى أنه لا يجوز للأجنبي ان يمتبر نقسه من ذوى الإتامة الخاصة لسبب أو القر كانقطاع الإتلامة بسبب سبب المسفر بنية عدم المودة ، وأنه إنما يعتبر من ذوى الإتامة المؤتمة التي يحكمها نص المادة التاسعة من المرسم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ وحلم معطها المادة ٢٠ من القانون الحالي ٨٩ سنة ١٩٧٠ و ومن المادة التي تنزمه من وزارة الداخلية في مد هذه الإتامة فإن أمر التكليف بالمعفر يكون كافيا القرار الإداري المهائي للذى على الماس مصمول هذا التكليف فيما ، ويكون هو في حق ذلك الاجاني على الماس مصمول هذا التكليف فيما ، ويكون هو القرار الإداري المهائية في مد يقد المادرة الورادي المهائية في مد يقد الإداري المهائية في مدين قبل المساسرية أو مقادرته الإداري المهائية في هذا القرار بالإناء المتحقدة ، ومن ثم يسسسوغ عليه ويكون الدفع بعدم قبول الدعوى القائم على عدم معدور قرار إداري مهاه بهائية على غير معلود وترار إداري مهادها؛ ،

على أنه يتمين التفرقة بين قرار الإبعاد وبين التكليف بمغادرة البلاد ، فإن هذا الأخير لا يكون جائزا إلا في حالة الإتمامة المؤقفة التي تمنع لفرض معين * ويتمتم على الأجنبي مغادرة البلاد عند لتتهائها إذا لم يصرح له بعدها بالإتمامة لفترة اخرى ، بل ولجهة الإدارة في حالة امتناعه مطلق الحرية في القبض عليه وترحيله الى خارج الديار *

وعلى ضوء هذه التفرقة لا يكتفى في حالة الإقامة المستمرة بصدور الأمر الملجنبي بإنهاء إقامته ومغادرة البلاد ، بل لابد من استناد الأمر الى مبررات من الصالح العام ، والى أصول مستعدة من وقائم مصددة تجمل هذا الأجنبي غير مرضوب فيه ، وفي بقائه خطر على مصالح الدولة العليا أو على النظام العام والأداب(۱۱) .

⁽۱۱۷) حكم محكمة اللقضاء الإدارى في القضية رقم ٢٠٧ اسنة الق بجلسـة ١٩٥٤/١/٢٩ (مجموعة المكتب الفتي لأحكام محكمة القضاء الإداري ــ السنة الثامنة ــ رقم ٨٤٤ عرو٢٠٠٧) ٠

⁽۱۱۸) حكم محكدة القضاء الإدارى في القضية رقم ۱۹۳۱ لمنة ٥ ق بجلسسة ١٩٣١ (مجموعة المكتب القني لأحكام محكدة القضاء الإداري ــ المنة الثامنة ــ رقم ٢٦ ص ١٩٠٤) ٠

هل يجوز الطعن في إجراءات إدارية بمقولة إنها إجراءات تمهيية الإيعاد ؟

إذا قيض على الأجنبي فرقع دعرى بطلب إلفاء القيض عليه ، وثناء نظر الدعوى الهرج عنه ، فتكرن الخصومة قد انتهت في طلب إلفاء القرار الإداري الصادر بالقيض عليه ، ولا يفير من الأمر شيئا ، وصف الإجنبي للقرار المطمون فيه بأنه صعر شمهود الإماده عن البلاد ، إذ لا تزال لدى جهة الإدارة فرصة المتكير في شمرورة إصدار عثل هذا القرار في مصوء رقابتها لإماله ، وحيثات يحق له أن يطلب في دعوى جديدة ، إلفاء قرار الإبعاد إن صدر هذا القرار ، وكان له في نظل جهد (۱۱) .

اثر الحكم بإلقاء قرار الإبعاد :

إذا طعن في قرار الإيماد بالإلغاء ، وقضي في الدعوى لصالح المبعد لمؤته يعرب له مركزه القائرتي السابق ويعتبر قرار الإيماد كان لم يكن ويصبح لمنام على المتبار أن إقامته لمن المجاز الشريعي أن يود للطاعن جميع حقوقه على اعتبار أن إقامته مستمرة ، وهذا على خلاف جالة لإلغاء قرار الإيماد بقرار إداري آهر ، إذ من طان إلغاء جهة الإدارة للقرارات الإدارية التي المددوم التدام التر القرال المنام بأن المنام بالمنام المنام الأولى المنام الارتبار الإيمان قائما متنما الأولى من تريخ إلغائه المنام الأولى المنام المنام الأولى المنام المنام الأولى المنام المنام المنام الأولى المنام المنام الأولى المنام المنام الأولى المنام المنام

وكذلك فإن الطمن بالإلفاء على قرار بالتكليف بالسقر ، يترتب عليه في حالة الحكم بإلغائه ان يعود الطاعن الى مركزه القانوني قبل صدور القانوني قبل صدور القرار الملخى مما يترتب عليه اعتبار إلقاعته كانها مستمرة ولكن في هذه المالة نظرا لأن الاجنبى لن يكون من نوى الإلمامة الدائمة سوف يكون مرضمة لإصدار جهة الإدارة قرارها بوفض تجديد إلقامته بعد فوات مدتها ، ولن يكون هذا القرار ممتنعا على الإدارة إصداره وقد لا يجد القضاء الإداري انداك مبررا للتحقيب عليه بالإلغاء ،

إجراءات تتفيذ القران المباس بالإنعاد :

نمست المادة ۲۸ من القانون رقم ۸۹ أسنة ۱۹۹۰ على أن يبين وزير

⁽۱۱۹) حكم محكمة القضاء الإدارى في القضية رقم ۱۲۲ لبنة ٥ ق بجلسـة ۱۹۰۲/۰/۱۲ (مجموعة المكتب الفنى ـ السنة الماليعة ـ رقم ۲۲۱ ـ صفحة ۱۱۲۳) ٠ ١٠٠١

الداخلية الإجراءات التي تتبع لهي إصدار الراءاد وإعلائه وتنفيذه وذلك باعتبار الإبعاد إجراء من إجراءات الضبط الإداري يحتاج الى تنظيمه تنظيما الاحيا يكفل فيما يكفله حماية لحرية الإنسان الذي يقع عليه ذلك الإجراء •

يفترض قرار إيماد الأجنبي إذا ما مسدر أن يلتزم الأجنبي البعد
بمغادرة البسلاد و وله مطلق الحرية في اختيار البسلد الذي يرحل إليب
تنفيذا من جانبه لقرار الإيماد ، وسيان في هذا المقام أن يرحل الأجنبي
المبعد الني وطنه أو إلى أي بلد آخر يختاره لذلك كما له مطلق الحرية في
اختيار الطريقة التي يغادر بها البلد ، وسيان في ذلك أن يكون سفره الني
الخارج برا أو بحرا أو جوا • وكل ذلك بطبيعة المال رهين بأن تتم المغادرة
خلال المهلة المصددة له في إعلانه بالقرار المصادر بالإيماد ، وهي عادة خمسة
عضر يوما من تاريخ إعلانه بالقرار المذكور بالطرق الإدارية (١٧٠٠ ٠

وعلى الرغم من أن المادة ٢٧ من القانون ٨٩ لمنة ١٩٦٠ قد نصدت على أن لوزير الداخلية أن عامر بحجز من يرى إيماده مؤقتا حتى تتم إجراءات الإجباد، إلا أن المسلطة الأمنية المتحمة أن تتراه الأجنبى البعد طليقا ، حتى يقدل قرار الإجماد ينفسه ، متى قدرت تلك السلطة أن ليس فى ذلك ما يجدد الأمن و ومن ثم ليس بلازم فى كل الأحوال إرسال البعد مضفورا ألى المطار أو الميناء أن نقطة الحدود التى سيتم منها تنفيذ الإبعاد ، أما إذا رأت للسلطة الأحدة المتحدد التى سيتم منها تنفيذ الإبعاد ، أما إذا رأت حتى تمام الإبعاد ، أما المعرائلة للمنافذ المنافذ المنافذ المنافذ عبد دانة يجدد أن يكون بالقدر اللازم

⁽١٠٠) حكم محكمة القضاء الإداري القضية رقم ٢٧٦ اسبقة ٣٤ بجلسمة (١/ ١/ ١٩٠١ مسبقة ٣٤ بجلسمة (١/ ١/ ١/ ١٠ مسبقة ٣٤ بجلسمة (١/ ١/ ١/ ١٠ مسبقة ١/ ١٠ مساقة ١/ مسبقة ١/ مسبقة ١/ مسبقة ١/ مسبقة ١/ مسبقة ١/ مسبقة المجلسة ١/ مسبقة المسبقة المجلسة ١/ مسبقة المسبقة ١/ مسبقة ١/ مسبقة

فمسب لتأدية الغرش مته(١٩١١) •

تعدّر تتليدُ الإبعاد لأسباب خارجة عن أرادة المعد :

في بعض الأحيان يتعذر على المعلطة الأمنية المنوط بها تنفيذ قرار الإيماد تنفيذه فعلا لأسباب خارجة عن إرادة الأجنبي البعد ، ولاحيلة للملطات الأمنية حيالها ، وعلى سبيل المثال ، يكون الاجنبى البعد منتميا لحركة مناهضة لنظام الحكم القائم في بلده ، فترفض سلطاته السماح له بالدخول الى اراضيها ، او قد تسقط جنسيتها عنه او لغير ذلك من اسباب تتنوع بتنوع ظروف الحال ، وقد وأجهت المادة ٣٠ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ مثل هذه المالات فنصت على ء أن لدير عام مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية بقرار منه ان يفرض على الأجنبي الذي حسر قرار بإبعاده وتعذر تنفيذه ، الإقامة في جهة معينة ، والتقدم الى مقر الشرطة المختص في الواعيد التي يعينها القرار وذلك لحين إمكان إيماده ، وقرار تحديد الإقامة في هذا المصوص هو إحدى وسائل تقييد حرية البعد خشية الإخلال بأمن البلاد ، ولكن لا يعني في حد ذاته إبقافًا أو إلغام لقرأر الإيمار بل هو تأجيل الثارة فصبب ، وذلك الى حين زوال ما كان يحول دون التنفيذ • وبذلك فهو مجرد تدبير من التدابير المنوحة للسلطة الأمنية من أجل كفالة امن الدولة إزاء ما قد يسببه عدم إيماد الأجنبي من اثار ضارة ، مع الاعتداد بأن عدم تحقق مغادرة البلاد تنفيذا لقرار الإبعاد أمر غير راجم لإرادة الأجنبي البعد • ولوزال السبب الماثل دون ذلك واصر الأجنبي على عدم تنفيذ الإبعاد بإرادته ، فإنه يعرض نفسه للمحاكمة الجنائية (المادة ٣٨٠ من القانرين ٨٩ سنة ١٩٦٠) شانه في ذلك شان اعتنامه عن تنفيد القرار المدادر بتقييد إقامته في جهة معينة(١٣٢) •

⁽۱۲۲) د قدری عبد الفتاح الشهاری ـ المرجع السابق ـ من ۱۲۴ ٠

ما مدى تأثير قرار الإيعاد على اسرة المبعد ؟

على أنه مادام أن الإيماد لا يعتبر عقوبة بل ومبيلة من وسائل تحقيق الأمن بإقليم الدولة فلا يشترط أن يعاقب أفراد أسرة المبعد أو يشتركوا فعلا فيما أبعد من أجله بل يكفى أن يكون لدى الدولة حسب ظروف كل موضوع وملابساته ما يرجح مظلة إشتراك هؤلاء مع عميدهم فيما أقتضى إيماده •

وامرة المبعد فيما يتعلق بهذا الأمر هم الأشخامي الذين يعولهم ، أما غيرهم من الراشديين الذين لهم مال او عمل مستقل عن مال او معل أبيهم فلا يبعدون إلا إذا ما يدر منهم شخصيا ما يوجب ليعادهم ايضا •

وعلى هذا فبالنصبة الخبنين المحد إذا ما ترجح لدى جهة الإدارة أن المحرك كانت تشارك عديدها فيما أبعد من أجله – ولا يشترط صدور مكم يثبتذلك الاشتراك أو إدائتهم معه – فيمكن إيمادها ، ومضموصا أن وجود الأحماك الاشتراك أو والمنتزلك أن معيدها أمر مخالف لطبيعة الأشياء صيما وأن المقتضيات الاجتماعية تقتضى حسب الأصل إلحاق الزوجة بزوجها ، طالما أن مهدته بطريق مشروع ألى الإقليم المحد منه غير مرجمة •

ويحسن أن يترك ان تريد جهة الإدارة ليعادهم فرصة يتمكنون خلالها من تعوية حالتهم أن تطلمهم من أجر الإيماد ، إذا ما كان لمديهم من الإسباب ما يدعو الى ذلك ، لما في هذا الإهر من تحقيق للمدالة وروح القانون(١٣٠) ،

هل القرار المعادر يؤهاد الزوجة التسبيات التعلق بها يكون صعيما ولو كانت عاطفها الزوجية قائمة يزوج من اصحاب الإقلمة ؟

لا عبرة بما تتذرع به الزوجة من أن علاقتها بزوجها لاتزال قائمة في نظر القانون ، وأنها تتبع زوجها في حق إتامته بالبلاد ، إذ أن أسباب الإبعاد القي تقوم بأهد الزوجين لا تعوق حكم القانون من وجوب إيماده(٢٤) .

⁽۱۳۳) غتری قسم الرای وزارة الداخلیة رقم ۱۳۳۱ غی ۱۹۹۱/۳/۲۲ (مهموعة المكتب الفتی لفتاری اقسام الرای ــ الصنتین الرابعة والخامسة ــ رقم ۹۱ صر۲۲) ،

⁽۱۲۶) حكم محكدة القضاء الإدارى في القضية رقم ٢٣٤٨ لمنة في بجلستة ١٩٥٠/١٢/٣٠ (مجموعة الكتب الفتى لأحكام محكمة القضاء الإدارى ــ السنة العاشرة رقم ٢١١ هي(١٠٠) •

الأثار التي تترتب على صدور قرار تهائي بالإبعاد:

تنص تشريعات الدول عادة على اعتبار مخالفة قرار الإيماد جريمة يعاقب عليها بالحبس - فإذا ما استمر الإجنبي مقيما بإقليم الدولة بالرغم من من صدور قرار بإيماده أو عاد الى هذا الإقليم بعد خروجه بالرغم من قيام قرار الإيماد ، فإنه يقع نحت طائلة القوانين الجنائية فإذا ما استوفى المقوية أبعد ثانية عن إقليم الدولة ،

وعقوبة التخريع المصرى في هذا المقام هي المهس مع الشفل مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر ولاتزيد عن سنتين أو الفرامة التي لاتقل عن خمسين جنيها ولاتزيد على ماثني جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين •

ريبين من ذلك ان عدم مغادرة الأجنبى المبعد للبلاد باختياره لمى المقترة المحدودة له يجحل إقامته بعد ذلك غير مشروعة ·

إدراج المعد بقوالم المنوعين :

نص قرار وزير الداخلية رقم ١٩٥٩ لمنة ١٩٨٣ بشان تنظيم قوائم المغرمين على انه عند معدور قرار بالإبعاد يدرج اسم الأجنبي بقائمة منع الدخول ويرفم بعد مشي ثلاث سنوات من تاريخ الإبعاد (مادة ٢) ٠

سقوط عق البعد في إقامته السابقة :

وإذا ما غادر المبعد إقليم الدولة ، فلا يجوز له بعد ذلك أن يعود الى الهلاد مادام قرار الإيماد قائما • ويترتب بذلك على القرار الاصادر بالإيماد منقوط حق الأجنبي المبعد في الإقامة التي كانت له • فإذا وافقت جهة الإدارة على عودته الى البلاد لفرض خاص معين اعتبر ذلك من قبيل الترخيص في إقامة عارضة مبتاة • ومن ثم عليه مقادرة البلاد إذا رفضت الإدارة تجديدها لأسباب تتعلق بأمن الدولة والمسالح المسام ولا يحول دون ذلك توافر مصلحة شخصية فلاجنبي في التجديد •

رفى القضية التى كانت معروضة على المحكمة الإدارية العليا فى الطمن رقم ٧٦٧ سنة ٥٥(١٥٠) المحكوم فيه بجلسة ١٩٦٠/١٢/٢٤ كان الدعى

⁽١٢٥) راجع الموسوعة الإدارية الصنيثة ... الجزء الأول ... من ١٠٥٧ ·

في الماضي من الأجانب ذري الإقامة الخاصة بالبلاد ، إلا أن حقه في هذه الإقامة سقط وزالت آثارها القانونية بعد إذ صدر القرار رقم ١٧ من وزير الداخلية في ١٩٥١/١١/٢٥ بناء على تحريات إدارة المباحث العامة وموافقة اللجنة المختصة بإيعاده لخطورته على امن الدولة وسلامتها ونشاطه المعادى إبان العدوان الشالاتي على مصر سسنة ١٩٥٦ ، وإذ نقذ القسرار يمغادرته هو وزوجته البلاد الى فرنسا في ١٧ من نوفمير سنة ١٩٥٧-يمد سحب بطاقتي إقامتهما الخاصة رقمي ٢٦٣٥٨ و ٢٦٣٥٩ وإدراج اسميهما في ١٧ مايو سنة ١٩٥٧ في قائمة المنوعين من دخول البلاد وعدم طعنه قضيائيا في هبذا القبرار في اليعاد القانوني ، فإن موافقة وزارة الداخلية بعد ذلك على عردته الى البلاد ومنحه تأشيرة بالإذن بدخول مصر عاد بمقتضاها في ٢٣ من ابريل منثة ١٩٥٨ لفرض خاص معين هل زيارة والدته المسئة بعد وفاة والده ، ولدة معددة موقوتة عدتها شهران على سبيل التسامح المعض لدراعي الإنسانية ، إنما يكون ذلك بعثابة السماح له بوصفه اجنبيا بدخول البلاد لإقامة عارضة مبتداة مما تترخص لهيه الإدارة بسلطتها التقديرية في حدود ما تراه متفقا والمسلحة العامة فلها أن ترخص ابتداء في الإقامة أو لا ترخص كما لما تحديد مدة هذه الإقامة وكذا تجديدها إذا انتهت او عدم تجديدها ، ومتى انتهت الإقامة العارضة الرخص فيها ورفضت الإدارة تجديدها لما قام لديها من اسباب مبررة تتملل بالأمن وبالصالخ العام ويرجع إليها تقدير خطورتها وجب على الاجنبي مفادرة البلاد فورا ولا يحول دون إيثار الصالح المام وتفليب جانب الأمن وشروراته وسلامة الدولة في هذا الشان وجود مصلحة شخصية للأجنبي بالبلاد تتحقق ببقائه فيها فترة من الزمن • tion .

 مل تقصير جهة الإدارة في التمرى ومرور وقت طويل دون تفاذ قرار الإبعاد يمتج به ؟ إذا مدن قرار بإبعاد الاجتبى ثم متح إقامة بعد ذلك تثيبة لفتن صادر منه • فهل يكون إنهاء تلك الإقامة معميما ؟

في القطنية زقم ١٠٩١ لمسنة التي كانت الإدارة المامة قد قصرت في التحري عن الملف الأصلى للأجنبي الثابت به قرار إيحاده ، ولم يستطلع في منح الإقامة رأى إدارة جوازات الإسماعيلية أو مديرية الشرقية التي كان يقيم في دائرة المتصاصبها الأجنبي المدعى إلا أن محكمة القضاء الإداري في حكمها الصادر في هذه القضية بجلسة ١٢/١/١٢٩٢/٢١) ، رات انه في

⁽۱۲۱) مجدوعة المكتب الفتى لأحكام محكمة القشاء الإدارئ ... السنة السابعة رقم ۲۰ مسيلة رقم ۱۹۰۸ .

وإن كانت جهة الإدارة قد قصرت نلك التقصير إلا أن الأجنبي المنكور وقد سلك من ناحيته ظريقا غير قريم في الحصول على مد الإثامته فلا يجوز أن يفيد من ذلك فيتفذ منه دليلا على عدول السلطة الإدارية عن قرار إيماده • فقرار الإيماد قد صدر من وزير الداخلية مطابقا للقانون واستند فيه الى وقائع صحيحة ثابتة واسترفيت في شانه الإجراءات القانونية فهو لذلك قرار صحيح وأجب النفاذ ، ولا يؤثر في نلك فوات وقت طويل دون نفاذه إذا تبين أن ذلك كان بفعل الإجنبي المدعي •

رمن ثم خلصت محكمة القضاء الإدارى الى ان إنهام إقامة ذلك الأجنبي بالبلاد تنفيذا لذلك القرار امر لا شائبة فيه ·

ما الحكم بالنسبة الجنبي صدر قرار إيساده الرتكايه فعلا جنائيا ثم زالت عن الفعل بعد صدور القرار بالإبعاد صفقه الجنائية ؟

يتمين للحكم على مشروعية القرار الإدارى الرجوع الى القوانين القائمة وقت صدوره والى الظروف التى لابسته ، ومدى تحقيقه للمسالح العام ، دون ما يصدر من قوانين لامقة ، أو ما يستجد من ظروف يكون من شائها زوال السند القانوني للقرار أو تعديل المركز الذي انشاه ،

ومن ثم فإنه لا يؤيه بما ينعاه الأجنبي على القسرار المسادر من وزارة الداخلية بإبعاده عن الديار المصرية مخالفته للقانون ، لعدم قيامه على سبب من الأسباب الواردة بالمادة ١٥ من القانون رقم ٧٤ لمسنة ١٩٥٢. الخاص بإقامة الأجانب ، بعقولة أن الحكم الصادر ضده من المكمة العسكرية بعبسه سنتين وتغريمه ٥٠٠ جنيه لنقله مواد غذائية وحاجات اولية الى منطقة القنال بقصد التعامل فيها مع قوآت الجيش البريطاني لم يعد يصلح دليلا على خطورته على الأمن العام ، بعد أن تم توقيم الاتفاق بين مصر وبريطانيا على جلاء قواتها عن هذه المنطقة وإلغاء قرار وزير التموين الذي حركم من أجل مخالفته ، وما أعقب ذلك من تقرير النيابة بوقف تنفيذ المقربة عليه وإنهاء اثارها الجنائية ، وأمرها بصحب سوأبقه ، فلم يعد لهذه التهمة اثر في نطاق القانون ، ولم تعد جريمة يعاقب عليها الشارع ، ذلك انه استبان من ملف الأجنبي بإدارة الجوازات والجنسية ، أن القرار الصادر بإبعاده قد صدر من وزير الداخلية في عاير سنة ١٩٥٤ بعد موافقة اللجنة الاستشارية للإيماد يجلستها المنعدة في ٢٧ من أبريل سنة ١٩٥٤ ، اى انه مدر في وقت لم يكن قد تم قيه هذا الاتفاق أو اتخذت هذه الإجراءات التي يشير إليها الأجنبي ، والتي تعتبر الجريمة بسبهها كانها لم تكن ، ومن ثم تكون الإدارة محقة في اعتبار ما ارتكبه مثل هذا الأجنبي من الاتجار مع الفرات المحتبان من الاتجار مع القوات التي كانت تستل البلاد غصبا عن الهلها معملا يهدد أمن الدولة وسالامتها ، مما ينطوى تحت المادة ١٥ من المقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٧ سالف المذكر (١٣٧) و

⁽۱۲۷) حكم محكدة اللقضاء الإدارى في التفنية رقم ٢٠٥ لمنك في يجلسة ١١-١/١٦/١١ (مجدوعة المكتب الفني الأحكام محكدة المقضاء الإدارى ـ المستة ١٢ ــ رقم ٢ ــ عربة)

فيرسيشين

معلمة	
٣	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
٥	
γ	المصل الأول : حرية السفر الى خارج البلاد كعق دستردى ٠٠
٧	المُحِثُ الأولُ : حرية السفر الى الخارج كامتداد للحرية الشخصية
A	المُبحث الثاني : مفاد اعتبار حرية السفر الى الخارج حقا دستوريا
٨	المجمدة الثالث: العلاون رقم ٩٧ / ١٩٠٩ والمادة ١٤ من البستور
١.	الغمل الثاتي : تنظيم حزية السمية الي الغيمارج نعم و
31	سد تأشسيرة للفسادرة ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
17	ـــ قوائم المتوعين من الســـقر ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
17	الجهات التي تطلب الإدراج في القوائم ٠٠٠٠٠٠
17	۱۰ ۱۰ الماكم في المكامهة واوامرها واجبة النفاذ ۱۰ ۱۰
	۱ - منع سفر مجكوم عاينه بافتفقة حتى يؤدى للممكوم لها التفقة الممكوم بهسا ۱۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
V	 ٢ ــمنع زوجة من السيفر بناء على طلب الزرج لعسدم حصولها على إذنه بالسيفر الى خارج السيلاد
١Ą	 ٣ ـ منع معفر صحفير التي خارج البــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
۲×	ة ـ منع متهم صدر شده حكم جنائى غيابى بنـاء على طلب المدعى بالصحق المغنى ` · · · · · · · ·
11	🙀 المدعى المسام الاشتراكي • • • • • • • • • • • • • • • • • • •
71	★ النائب العسسام ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
44	ـــ طلب الإدراج بالقرائم وإجــراءاته ٥٠ ٥٠ ٠٠
**	سد مدة الإدراج بالقسوائم ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
44	ــ التطلم من الإدراج بالقسوائم ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠

4	L	
44	حسف	

44	أَلْقَصِلُ الدُّالِثُ : الترخيص بالسفرِّ الى الخارج ٢٠٠٠٠
77	البحث الأول: حالمها بر المطالحة المعالية المعالية الساد
17	المحث الثاني: المنع من السفر ليس مطلقاً ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
44	القصل الرابع: رقابة القضاء الإدارى ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠
۲۹.	ـــ التطرق الى رقايـة الملاممة ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
44	مجرد الشبهات قد لا يصلح سندا للمتم من السفر • • •
۲۱	مصبادر استعداد الإدارة لاقتناعها ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠
77	ـــ سرم النسمة مالة تميط بالشقش ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠
44.	التحريات التي مشي عليها الوقت رزد الاعتبار ١٠٠٠٠٠٠٠
۳٥.	المادة ١١ من القانون ٩٧ لسنة ١٩٥٩ تشترط الأسباب الهامة
r'ı	القرار الصادر بالمنع من السفر قرار إداري مستمر * • * * • • • • • • • • • • • • • • •
	المنع من السفر دون موجب من القيادون يستوجب لا الإلفاء
۲۷	قصب بل والتعريض ايضا ٥٠ ٥٠ مه. ١٠٠ مه
۳A	طلب رقف تنفيذ القرار الصادر بالذم من الســقر ٠٠٠٠٠
٨٧	المصل الشامس : تطبيقات من احكام القضياء الإدادي. ٠٠٠ و٠٠
۲۸	المبعث الأولى: من احكام الإدارية العليل
££	الجيمث الثاني: من أحكام القضاء الإداري ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
£A	الغصل السادس : المساد المعرى عن البسائد . ١٠٠ ٠٠٠
٤٩	المُبِعِثُ الأولُ : هل يجورُ إيماد مصري عن البلاد .٠٠ ٠٠
٥٢	المبحث الثاني : هل يجوز منع مصرى من المودة الى البلاد ٠٠
۲٥	المُبحث الثالث : هل يجرز التسليم الى دولة أجنبية ٠٠٠٠٠
٥٩	القصل السابع : عندما تطرا طروف استثنائية ١٠ ٠٠ ٠٠
٦٠	القصل الشامن : حق الهجرة ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
٨F	ـــ الهجرة حق يمارس في إطار القبائون ٢٠ ٠٠ ٠٠ ٢٠
٦٨	الخدمة المســـكرية ب ٢٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
11	ـــ متطلبات النفاع المنتي و و و و و و و و و و و و و و و و و و
٧٠	ـــ الهجرة لا تسبقط مقا ٢٠ ٢٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ٠٠٠
٧٧	ـــ (عادة تعيين الماحر عند عربته مو ١٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠

مبلحة	
V £	القصل الثاسع : منع الأجنبي من أأسفر وإبعساده ٠٠٠٠٠
٧o	المحث الأول : هل يجوز منع اجنبي من السفر أو مغادرة البلاد
٧٨	المبحث الثاني: إبعاد الأجانب ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
٧٨	ـــ إقامة الأجانب ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
AY	ـــ مشروعية الإبصاد ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
٨٣	مل إيماد الأجنبي من اعمال السيادة ٠٠ ٠٠ ٠٠
A£	ـــ من الذي يجوز إيعاده ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
٨٥	ما مدى سلطة جهة الإدارة في إيماد الأجنبي ٠٠٠٠٠
78	هل يمكن خبيط اسباب الإبعاد ؟ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
14	ما مدى رقابة القضاء الإدارى على قرارات الإيماد ··
17	العرش على لجنة الإيصاد ٠٠ ٠٠ ٠٠
4.8	التكليف بالسفر لا يعرض على لجنة الإبعاد • • • • • • • • • • • • • • • • • • •
11	ما الفرق بين قرار الإبعاد وقرار إنهاء الإقامة · · · · ·
	هل يجوز الطعن في إجراءات إدارية بعقولة إنها إجراءات
1.1	تمهيدية للإبمـــاد ٢ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
1.1	ـــ اثر الحكم بإلغاء قرار الإبعاد ٠٠ ٠٠ ٠٠
1.1	إجراءات تنفيذ القرار الصاد بالإبعاد ٠٠ ٠٠٠٠٠٠
1.4	تعذر تنفيذ الإبعاد لأسباب خارجة عن إرادة المبعد ··
3.1	ما مدى تأثير قرار الإبعاد على أسرة البعد ؟ ٠٠ ٠٠
	 هل القرار الصادر بإبعاد الزوجة السباب تتعلق بها يكون
	صحيحا ولو كانت علاقتها الزوجيـة قائمـة بزوج من
1.5	اصعاب الإقامة ؟ ١٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠
1.0	الآثار التي تترتب على صدور قرار نهائي بالإبعاد ··
1.0	ـــ إدراج المبعد في قوائم الممنوعين ٠٠ ٠٠ ٠٠
1.0	- سقوط حق المبعد في إقامته السابقة ٠٠٠٠٠
	 هل تقصير جهة الإدارة في التحرى ومرور وقت طويل
	دون نفاذ قرار الإبعاد يحتج به ؟ إذا صدر قرار بإيعاد
	الأجنبى ثم منع إقامة بعد ذلك نتيجة لغش صادر منه
1.1	فهل يكون إنهاء تلك الإقامة صحيحا " ٠٠ ٠٠
	 ما الحكم بالنسبة لأجنبي صدر قرار إبعاده لارتكابه فعلا
	جنائيا ، ثم زالت عن الفعل بعد صدور القرار بالإبعاد
1.4	معقته الجنائيســة ؟ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠

بيداع بالإيمال الكتب القرمية . ١٩٩١/٤٢٢١ حقوق الإنسان ، فيكن وتاريخ ونظم ، وتتضمن
« موسوعة حقوق الإنسان » سلسلة من البحوث عن هذه
الحقوق تتصدى لدراسة مفاهيم حقوق الإنسان ، وما صدر
من وشائق دستورية ودولية عبر التاريخ بشائها ، كما تتصدى
لأوضاع حقوق الإنسان تبعا للظروف التي تتعامل معها ،
تمر بها المجتمعات والدول - ثم تعرض الموسوعة بالتقصيل
مضامين حقوق الإنسان من فكرية واقتصادية وسياسية
وغيرها ، وترصد الضمانات الفعالة لمحمايتها وكفالة ادائها
المع مرجو منها في خدمة الصوالح الإنسانية .

وتعتبر بحوث هذه الموسوعة اسسهامة جادة وبناءة في خدمة الأهداف السامية التي كرس لها جهابذة الفكر القانوني جهودهم، وضحى نفر ليس بالقليل من خيرة أبناء الإنسانية في مختلف الأوطان والأزمان بارواحهم من احلها

وتبدأ « موسوعة حقوق الإنسان » في تقديم البحوث الاتساة :

١ - الأسس الدستورية للحريات الفردية ٠

٢ _ المنع من السعفر ٠

٣ - حرية التعبير بالسبينما ٠

٤ ــ الحق في الخصوصية ،